إيقاظ

مجلة شهرية تصدر عن رؤية للتغيير

مقاربات حول مفهوم المجتمع المدني

أيقونة العدد

خليل يونس

15 أيار 2012

10

محتويات

في البدء	– أسئلة على ورق البردي	رؤية للتغيير	03
ايقاع الصحافة	– الانتخابات السورية أو الحرب بوسائل أخرى	نهلة الشهال	04
	– بدائل الحل السياسي	ميشيل كيلو	06
	– ثورة في سورية . سورية في ثورة	ياسين الحاج صالح	08
	– لا بديل عن الثورة	الياس خوري	10
مقاربات	– سوريا – الدولة والمجتمع المدني	طيب تيزيني	12
	– نشأة وتطور المجتمع المدني	شادي أبو كرم	13
	– عن عسكرة الثورة	د. راتب شعبو	19
	– رأي بخصوص الجيش الحر والمقاومة المسلحة	د. حازم نهار	20
	– في عيد الشهداء	خولة دنيا	21
وجهة نظر	– دمشق بين الجبهتين الداخلية والخارجية	سلامة كيلة	22
	– خانوا من الديمقراطية فانتهوا إلى شتمها	هيثم حقي	24
	– أسباب تأخر النصر	عبد الله قنطار	26
	– في العمل نشتري مفتاح الصبر	آفاق يسارية	27
ايقاع حر	– رسالة مفتوحة إلى المعارضة السورية	ياسين السويحة	28
	– عن اعلام الثورة السورية .. تنسيق وتحد مستمر	سمية طيارة	30
	– من يخاف من ذكر الطائفية	حازم صاغية	32
	– بمثابة تحية للصديق لسلامة كيلة	عزيز تبسي	33
	– خبراء توثيق الموت من أمثالنا , لا يبكون	رزان زيتونة	34
	– أيها المخنثون !	عبير نصر	35
	– هو	آفاق يسارية	36
شخصية العدد	– الشاعر الكردي – جكرخوين	رؤية	37
ايقاع فكري	– الخطاب الإيزيدي والتمركز حول الذات	محمد نجار	38
	– اليسار في الزمن الثوري	فواز طرابلسي	41
حوارات مختارة	– عن جريدة السفير	عارف دليله	44
ايقاعات شعرية	– واحد من هؤلاء	أحمد زكريا	47
	– وطن – غربة	سمر علوش	49
	– المصلوبة	علا حسامو	50
	– إلى محمد عرب	مصطفى حمو	51
	– الغالي غير الغائب أبدا .. سلامة	آفاق يسارية	52
ايقاع الابداع	– الومضة \ الصورة \ الكاريكاتير \ ملصق		53
ايقاع الغياب	– نزار قباني	سعد الدين كليب	57
ايقاع الترجمة	– ما بعد سقوط النظام السوري	مجموعة الأزمات الدولية	59
هيئات مدنية	– نجدة ناو		61
وثائق	– ورقة مقدمة من بشير سعدي	بشير سعدي	63
ايقونة العدد	– التشكيلي السوري خليل يونس	محمد حيان السمان	68
ماقبل آخر الكلام	– نواعير		72

قبل أن نبدأ

أسئلة على ورق البردي

الخاسر الأكبر في النشاط المجتمعي السوري هي الفلسفة . اذ تأخذ السياسة اليوم مداها منفلتة من عقال القسر والتفصيل وفق حاجات النظم الضيقة لتغدو شأنا اجتماعيا شبه عام . مع ميل شديد للتجريب والهروب من الايدولوجيا وكأنها جذام ينبغي تجنبه

ان كمية الطلب المرتفعة على السياسة مع شطب الايدولوجيا ونكران الفلسفة تشكل بمجموعها اليوم نوع البضائع الرخيصة التي تملأ أرصفة الواقع السياسي على ضفافه الثلاث حكم ومعارضة ومنتظرون .

هل يغدو مفيدا اليوم كمدخل حل , تحميل مسؤوليات ؟ لا أظن المطلوب فك هذا الاشتباك الموهوم بين الفلسفة والسياسة وإعادة الاعتبار للأولى بوصفها مرجعية الثانية لا طليقتها .

وكما أن للبضائع سلاسل انتاج تغدو السياسة اليوم – بالتزاوج القسري مع إعلام غير تنويري – سلسلة انتاج معقدة لها منابع خام ووسائل نقل ومسوقون وبورصة وحملة أسهم وجامعو قمامة – بتهذيب مختصون بالتدوير – لذلك قد تجد أحيانا سلسلة من تسونامي سياسي يوحي بفورة انتاج لنجده بعد حين موجا صناعيا في منتجع يحاكي موج البحر .

لم تمتلك السياسة كل هذا الهامش من المرونة والسماحية في التجريب ؟ . والجواب ببساطة أنها بدون منظومات الفلسفة تغدو كذلك لأن الأخيرة هي من يضع قواعد التسويق واللعبة وشروطها واحتمالاتها وتكون السياسة تجريبية وفق هذه المحددات .

أما سلعتنا المتداولة اليوم فهي تحت باب الحرية المشرعة كمقدس غير قابل للاحتكام . مسموح لها القفز هنا وهناك دون محددات من اقليدس إلى نيمن ومن ماركس إلى ابن تيمية ومن ديكتاتورية إلى ديمقراطية مع فارق وحيد في طبيعة الحروف المشكلة للكلمتين الأخيرتين .

هل هي الخاسر الوحيد أقصد الفلسفة . أم نحن الخاسرون دونها . بلى نحن الذين نخسر يوميا لم يعد ممكنا القبول بلعثمات الناطقين باسم المستقبل وجوعهم التاريخي للمنطق

لم يعد ممكنا وضع مساطر بالانش ثم بالسم ثم بالشبر وكمشة العرب

لم يعد ممكنا الحديث عن غد مثقوب آلاف المرات لأننا نتخيله افتراضيا بدءا من قراءة نشرة الأبراج

ولم تعد الفلسفة تنتظر أن نخصص لها وقتا حتى ولو ازدحمت الصورة بالشهداء وبطقوس الدفن

ما لم نحل هذا التضاد بين الفلسفة والسياسة فأقصى ما سنورثه لأولادنا مشكلاتنا ذاتها والسؤال المتبقي منذ معاوية

من نحن ؟

إيقاع الصحافة

الانتخابات السورية أو الحرب بوسائل أخرى

نهلة الشهال

ليست «الانتخابات» النيابية التي جرت في سوريا أمس الأول «مهزلة» فحسب، على ما اشترك في وصفها بذلك طيف يبدأ من الامين العام للأمم المتحدة وينتهي بـ«هيئة التنسيق الوطنية» وبشخصيات من المعارضة السورية لم يعرف عنها يوماً محاباة الغرب أو النفط. بل هي أخطر من هذا بكثير. فهي حلقة جديدة تنتمي الى سياق القمع الذي تنتهجه السلطة القائمة هناك. وهي تتبع منطقاً نَظَم مسلك تلك السلطة منذ انفجار حركة الاحتجاج العامة في سوريا، يقول إنها هي، السلطة، وحدها، من يتحكم بالوضع القائم، سواء كان ذلك بتجريد حملات من القمع الدموي الفظيع، أو بتقرير درجة وشكل وميادين «الانفتاح» على متطلبات التغيير، إذا ما أُجبرت على ذلك، فيما هي لا ترى حقيقةً أي ضرورة له!

وتعمق هذه الانتخابات درجة الانقسام الداخلي في سوريا، وهو حاضنة الحرب الاهلية المحتملة، كما تساهم في إفشال «الحل الدولي/العربي» المتمثل بخطة أنان، وهو شديد الهشاشة اصلاً. وكل ذلك يضاعف من خطورة ما جرى يوم الاثنين الفائت وما سيليه، ويجعله يتجاوز مجرد «المسرحية الشكلية»، مما يمكن عادة، وفي ظروف أخرى، تحمله.

تأتي تلك الانتخابات لتقضي على الأمل بإرساء منطق الحوار الوطني الواسع، وهو وسيلة رسم خطوات وملامح مرحلة انتقالية فعلية، توفر التغيير سلماً وتدريجاً. ويفترض بمثل ذلك الحوار استيعاب الجميع، أو على الأقل تقديم اطار وآليات لمثل هذا الاستيعاب. فإن رفضه البعض ممن له ارتباطات ودوافع مشبوهة، لا علاقة لها بالقلق على مستقبل سوريا، فهو ساعتها إنما يعزل نفسه ويفضح نياته. ولذلك الحوار الوطني المؤسس للمرحلة الانتقالية شروط، في مقدمتها أن توافق كل أطرافه، بما فيها السلطة، على الحاجة لتغيير جدي وأساسي. وهو بالضرورة يترافق مع صراع بين قواه المختلفة على حدود هذا التغيير ومجالاته وايقاعه ومدده، الى آخر ذلك. أي أنه ليس طريقاً معبداً بالورود، ولا بالنيات الحسنة.

ولكن ميزته الاساسية تبقى أنه قادر على الإحاطة بالعنف، وتعطيله الى حد ما، وإبراز امكانية التصارع السياسي بوسائل مضبوطة، مقننة وسلمية.

لم تأخذ الامور هذا المنحى في أي لحظة في سوريا. وعلى الرغم من ذلك، بقي هذا هو البديل عن الانزلاق المستمر نحو الجحيم. لم تأخذ الامور هذا المنحى لأن السلطة القائمة شنت حملات قمع دموي بغاية كسر الاعتراض ومحوه، متعاملة معه وفق استراتيجية الإلغاء. وكذلك، لأن كتلة المصالح المختلطة بالأوهام التي تحيط بسوريا كانت من القوة بحيث أنها دفعت بمجموعات وفصائل سورية معارضة الى ما يمكن وصفه بالقطيعة التامة. فراح «المجلس الوطني السوري» يتصرف بما يشبه تصرف السلطة، كما لو أنه بديلها الجاهز والموشك على استلام الحكم. لقد أدى هذان النبذان الى المأزق. وإن كانت مسؤولية السلطة أعظم، وجريمتها أكبر، بسبب قدراتها القمعية التي لم تتوان عن استخدامها، فإن مسؤولية المعارضة لا تقل شأناً كونها معنية بتوفير الأفق الآخر، وهو ليس تتويجها هي بأي حال من الأحوال، بل إطلاق آلية عامة تفرض ضرورة البديل وتطرحه كمهمة وتنسج عناصره.

ولأن السياسة تموت حين تُصاب بفقدان الذاكرة، وحين تُقطّع اوصال اللحظات وتؤخذ كل واحدة منها براهنية فورية، فلنستعد حقيقة أن المعارضة تلك قامت بنقيض هذا تماماً: طرحت حلاً يبدو جاهزاً (أو أوهمت بوجوده) وقطعت الطريق على ذلك التفاعل المطلوب. رُبَّ قائل إنها اضطرت الى هذا المسلك بسبب دموية النظام، ولكنها تحديداً الحجة المردودة.

ليس في تلك الدموية ما هو مفاجئ وغير متوقع، بل يفترض ان تدخل كمعطى أساسي في الخطة المعتمدة من أي معارضة. وبالمحصلة اليوم، تشبه تلك المعارضة في مجمل مسلكها السلطة التي تقاتلها. وهذه أيضاً تقول إنها تقود الانتقال عبر ما تسميه خطة الاصلاح التي اقرتها... لوحدها، فعدلت الدستور وألغت المادة الثامنة التي تنص على قيادة البعث للمجتمع،

إيقاع الصحافة

وأقامت استفتاء للموافقة على التعديل، وها هي تقيم انتخابات عامة «تعددية» بعدما رخصت لتسعة احزاب جديدة، واستبدلت لائحة «الجبهة الوطنية التقدمية» بـ«قائمة الوحدة الوطنية»(!)، وطبلت وزمرت للخطوات على لسان معارضة مفبركة تدلي بتصريحات من قبيل أن الانتخابات «نقطة بداية لعملية سياسية» و«تخفض القمع للوصول الى حوار». وحين سيفوز «حزب البعث» بأغلبية المقاعد ويشكّل الحكومة، أو يرأسها على الأقل، فسيكون ذلك عين الديموقراطية. لا يوجد غير روسيا والصين ليريا في ذلك تدابير معقولة ومنجزات.

ولكن الأمر يقاس نوعياً، وليس بتراصف وتلاحق تدابير الديموقراطية الجبرية تلك. يقاس بمعيار كونه جزءاً من مسار وعلامات عليه، فأن يقال إن الانتخابات شهدت إقبالاً في «الأحياء الهادئة»، يمكن أن يترجم الى كلمات اخرى: لقد شاركت فيها الفئات والأحياء التي يتكثف فيها سكنٌ من ألوان طائفية محددة ما زالت تؤيد النظام القائم. هي إذاً تعميق للانقسام القائم ودمقرطة للغلبة القسرية. ومن المضحك تسجيل «سرقة صندوق اقتراع في مضايا»، كخرق. أليس ذلك «لطيفاً»، يقصد القول إن كل شيء تمام التمام. ومن يستمع للإذاعة السورية يوم الانتخابات يظن نفسه في سويسرا وليس في بلد غارق بدماء أبنائه، ودمرت أحياء كاملة من بعض مدنه الكبرى.

والحق أن السلطة القائمة في سوريا غير مهتمة بكل ذلك على الإطلاق. فخطتها الفعلية، تلك المفتكرة والمهندسة، تقوم على مطاردة الحركة الاعتراضية وسحقها. وإلا فكيف يمكن، علاوة على التفرد بالتحكم الممارس ذاك، تفسير اعتقال معارضين بينهم شباب وشابات قالوا على الإنترنت بعض قناعاتهم، وبينهم كتّاب كسلامة كيلة لا يظن أحد أنه متورط بسلاح ولا بمؤامرات.

ولهذا كله، تبدو سوريا وكأنها تعيش «لحظة انتقالية» مديدة. ولكنها ليست لحظة جامدة، معطلة، «ستاتيكية». وكلما استطالت، فهي تقضي على حظوظ ولو ضعيفة، بتجنب الأسوأ: استقرار الفوضى والحرب الأهلية، وإن منخفضة الوتيرة في بعض الأحيان. لا يمكن التصرف وكأن ما جرى ويجري ليس سوى قوسين انفتح أولهما ويجري العمل على إغلاق الثاني. ثم يستتب الأمر.. بل هو الوعد بالجحيم.

ميشيل كيلو

بدائل الحل السياسي

باختصار شديد، ثمة بديلان لوضع سوريا السياسي الحالي ولأزمتها القائمة، إذا ما استمر الاحتجاز الراهن، الذي يحول دون بلوغ حل سياسي تقبله أطرافها المتصارعة. هذان البديلان هما: حرب داخلية ثم إقليمية ضارية ومديدة، أو صدام دولي بين القوى العظمى، يبدو أنه لن يقع إلا بعد أن تكون الحرب الداخلية والإقليمية قد دمرت الزرع والضرع، وقضت على نصف الشعب، وعلى دولة سوريا ومجتمعها، إلا إذا تلطف الله بنا وحدث ما لا نتوقعه، ووجد حل أو فرط النظام.
أما احتمال الاقتتال الداخلي، فهو كبير إلى درجة يصعب تجاهلها، لأسباب كثيرة، منها رهانات القوى العربية والإقليمية المتناقضة في سوريا، ورفض قسم من الدول المنخرطة في المسألة السورية قيام نظام ديمقراطي فيها، وتصميم الشعب على عدم الاستسلام للوضع الراهن وعزمه على التحرر منه بأي ثمن، وصعوبة دخول القوى الكبرى المباشر إلى الصراع وانخراطها غير المباشر والمتزايد فيه، في ظل تحوله إلى صراع بينها تشارك فيه قوى إقليمية كبيرة كتركيا وإيران والسعودية، الأمر الذي يقلب صراع الكبار إلى صراع بين السوريين، من مستلزماته استمرار نظامهم في ممارسة قتلهم الأعمى، وتكفله بتعزيز انقسامهم إلى معسكرات متناحرة مقتتلة، يصعب أو يستحيل رأب الصدوع التي تحدثها حلوله الأمنية بينها، فكيف إن تمت تغذيتها بتناقضات وأحقاد طائفية ومذهبية منفلتة من عقالها، تترجم إلى عمليات قتل مفتوح ومتبادل، يأخذ أكثر فأكثر صورة إبادة تطاول البشر وما يملكون، ويجعل السلاح مطلب الجميع، بما يفتح أبواب البلاد أمام كل راغب في التدخل وممارسة العنف والقتل، شريطة أن يكون هدفه قتل المزيد فالمزيد من المواطنات والمواطنين: من الجنسين وعلى الهوية. بكلام آخر: بعد أن حولت سياسات النظام بلادنا إلى ساحة مفتوحة بالعنف أمام كل من هب ودب، لم يعد هناك ما يمنع أي طرف خارجي مهما كان صغيرا وتافها من الدخول إليها وفعل ما تزين له مصالحه فعله فيها. والحال، إن سوريا ليست اليوم بلدا مستقلا، بل هي ساحة تتناطح وتتصارع فيها إرادات الأقربين والأبعدين، مع أن صراعاتهم تتخطى سوريا وأزمتها الذاتية، وإن تعينت نتائجها بالصراع الداخلي السوري، صراع شعب يريد الحرية والديمقراطية، لم يجد نظامه ردا عليه غير توريطه في مسائل لم تكن بين أهدافه، فرضها عليه حل أمني اعتمده أهل السلطة قمعا وكبحا لمطالبه المحقة، ولجره إلى ظلمات صراع إقليمي ودولي ليست له علاقة به ولا يرغب فيه، سيتم من الآن فصاعدا على حسابه، وسيجعله يدفع ثمنا هو في غنى عنه، سيضاف إلى ثمن جد مرتفع يرغمه نظام يرفضه بشدة على دفعه بالمدافع والصواريخ والدبابات والطائرات – وبعشرات آلاف الشهداء وملايين المهجّرين والمشردين ومئات ألوف المعتقلين والملاحقين والجرحى والمخفيين.
من المعروف أن السياسة التي تحول بلادها إلى ساحة تعجز عن إخراجها منها، وأن نجاحها الوحيد يقتصر عندئذ على فتح أبوابها أمام كل من يريد الدخول إليها علانية أو خلسة وتسللا، بل إن السياسة التي تفعل ذلك تستدعي المزيد فالمزيد من التدخل، لأن مصلحتها تكمن في بث أعظم قدر من الفوضى في بلادها، اعتقادا منها أن الفوضى تخيف الكبار أو تبلبل أدوارهم، وبالمقابل، فإنها، بتقويضها سلام بلادها الاجتماعي وتدمير مشتركات الشعب، تزيد دورهم في أية تسوية محتملة للصراع، لذلك لا يشغل بالها شيء قدر تعقيد أزمات وطنها وشحن العلاقات بين مواطنيها بالأحقاد، بقوة أجهزتها التي تكرس نفسها لهذا الغرض، وتتولى شحن القاع الاجتماعي بعناصر التفجر والخراب.

إيقاع الصحافة

لم تعد سوريا منذ بداية الحراك الشعبي ضد النظام ساحة صراع بين السلطة والمعارضة وحدهما. إنها كذلك ميدان صراع بين قوى إقليمية ودولية متنوعة، تحجم اليوم عن التدخل المباشر، بقواها العسكرية الخاصة، في أزمتها، لكنها تركز أنظارها وجهدها على إطالة صراعها واستنزاف وتدمير دولتها ومجتمعها، وتحطيم ما فيها من أواصر طبيعية ومعطيات ثقافية وتاريخية. لبلوغ هذا، نراها ترسم حدودا يدور الصراع داخلها، فيها خطوط حمراء يمنع تجاوزها، نراها اليوم في علاقات إيران بتركيا والخليج، وروسيا بأميركا، ونلمس نتائجها في الصراع الدائر بين هذه القوى وفي ما بين مناصريها. لذلك، يمكننا القول: إن القتال السوري – السوري سيدوم للفترة الضرورية لإنضاج ظروف اتخاذ قرار خارجي حول ما يجب أن يؤول إليه مصير بلادنا، وإن السلاح سيتدفق عليها دون هوادة، لإقامة توازن قوى يحول دون حسم الصراع لصالح طرف من أطرافها، على أن يشبه التوازن الذي قام بين العراق وإيران طيلة سبعة أعوام من الحرب، قبل أن يتقرر حسمه في عامها الثامن.

متى تبلغ سوريا درجة تصير معها مؤهلة لتدخل خارجي مباشر؟ سيحدث هذا في حالات منها:

أن يتجه الصراع الداخلي نحو الحسم لصالح طرف دولي على حساب طرف آخر، دون أن يتمكن الحليف الداخلي للطرف الخاسر منع ذلك.

أن يبلغ الصراع درجة من الإشباع تقنع الأطراف الدولية بضرورة إنهائه، لأنه بدأ يدخل في طور يضر بمصالحها ويناقض حساباتها.

أن يتصاعد الوضع إلى حد تصعب معه السيطرة عليه، يهدد بتوريط الأطراف الخارجية جميعها أو بعضها في مأزق لا تريده.

أن يقتنع طرف دولي بأن الصراع بلغ حدوده القصوى، دون أن توافق بقية الأطراف على وقفه.

هذا يعني أن الصراع سيدور من حيث المبدأ، وفي معظمه، على يد وبواسطة القوى الداخلية، وأن سوريا هي التي ستدفع ثمنه المخيف، وأن أطرافه المحلية ليست هي الجهات التي ستتمكن من إيقافه، وأنه سيشهد تحولات كثيرة يصعب التنبؤ بها، وسيدوم لفترة غير قصيرة على الأرجح، كي لا تبقى سوريا بعده ما كانت عليه قبله، ومن يرد دليلا على ذلك فليراقب ما حدث لمدينة حمص خلال الشهرين الأخيرين، اللذين زالت المدينة أو كادت خلالهما من الوجود.

هل هناك مبالغة في ما أقول؟ أرجو ألا تكون فيه كلمة واحدة صحيحة، لكنني أرجح – لأسفي الشديد – أنه يصف الوضع الذي نذهب إليه منذ بعض الوقت، بعد أن تراكمت بصورة متزايدة المقومات الدولية والإقليمية والداخلية لذهابه إلى حيث أخشى أن يصل، وأصرخ هنا محذرا منه، قبل أن نبلغ حد الهاوية الأخير ويأخذنا النظام إلى أقلمة صراعه من أجل البقاء رغما عن شعبه عسكريا، بعد أن دوّله سياسيا، ولا يستبعد إطلاقا أن يتسبب في تدويله عسكريا أيضا.

لا بديل لحل سياسي في سوريا، إذا كنا لا نريد أن يتم تدمير مجتمعها وزوالها كدولة من الوجود. ولا بديل لنظام انتقالي يأخذنا إلى ما فيه إنقاذنا: دولة ديمقراطية، وحقوق إنسان ومواطن، ومجتمع موحد لا تمزق الخلافات في الرأي والمعتقد بناته وأبناءه، وشعب حر، عامل ومبدع!

ثورة في سورية سورية في ثورة

ياسين الحاج صالح

أخرجت الثورة المجتمع السوري من الغمر. كانت سورية بلداً مُعمّى، يبدو خالياً من البشر ووجوههم وحكاياتهم. اليوم هو بلد يعرف بثورته ووحشية نظامه، وبهذا الموكب الصاخب من مدن وبلدات وقرى، من أسماء وصور لرجال ونساء وأولاد وشيوخ، من أديان وطوائف وإثنيات وعشائر، من لغات ولهجات وأصوات وأزياء، من «ناشطين» و «مقاتلين»، و «سياسيين»، ومن تضامن وكراهية ولا مبالاة بليدة، ومن أمل وغضب وتهكم مر. وفي سورية الحيوية والفوارة هذه، وحده النظام يبدو مبتذلاً قديماً، ووحدهم رجاله يبدون تجسيداً لكل ما هو سقيم وعفن وميت.

لهذا الخروج الكبير وجهان لا ينفصلان عن بعضهما بعضاً. وجه مشرق، ترسم ملامحه قوة الحياة وتطلعات الحرية والغنى الإبداعي الكبير الذي أظهره المجتمع السوري خلال 13 شهراً، ووجه مكفهر يحيل إلى قوة التدمير وتحطيم الأطر السياسية والمؤسسية والفكرية المعهودة، وما يواكبها من اضطراب سياسي وتمزق نفسي وتنازع اجتماعي.

بهذين الوجهين معاً، يغاير التفجر السوري التفجرات التي عرفتها البلدان الأخرى العربية، من حيث اتساع قاعدته البشرية، وشدة قوته التدميرية، وطول أمده. ويفوقها قوة لخواء المؤسسات السياسية والفكرية القائمة في سورية من أية فاعلية عامة ضابطة. وما تواجهه المعارضة السورية من صعوبات يتصل بهذا الاندفاع العاصف غير المنظم الذي يتعذر أن تستوعبه قوالب التفكير والعمل الموروثة. يرجح لهذا الدفق الحيوي الفوضوي أن يتسبب في تقويض هائل لكل ما هو مستقر، وألا يترك شيئاً على حاله في البلد.

هذا ليس امتيازاً مضموناً للبلد وأهله. لعله يزج قطاعات أكبر من السوريين في عملية التفجر الاجتماعي والسياسي والفكري الجارية، فيرقّي بذلك من أهليتهم السياسية. لكن له جانباً تدميرياً عنيفاً هو منذ الآن شديد القسوة وباهظ الكلفة، وقد يكون الآتي أعظم. في تونس ومصر، كانت ثمة مؤسسات أمكن استصلاحها والاستناد إليها. هذا حدّ من جذرية الثورتين، لكنه حدّ من كلفتهما الإنسانية والمادية أيضاً. في سورية لا يبدو أن هناك ما يمكن الاستناد إليه، لا شيء على الإطلاق (إلا الله). ويحتمل، لذلك، أن تكون القطيعة السورية أشد عمقاً وإيلاماً، بدرجة تتناسب على كل حال مع تطرف النظام وعدوانيته.

ولعل الأصل في كل هذا الاضطراب التوتر المديد بين غنى وفتوة وتنوع المجتمع السوري وبين الضيق الخانق للقوالب السياسية والفكرية التي حشر ضمنها خلال نصف قرن. وهذا في بلد شديد القلق أصلاً، كان موّاراً بتيارات متضاربة قبل الحكم البعثي، ولم يتوافق في أي وقت على أسس فكرية وسياسية مناسبة لاستقراره وتطوره، ولا حتى على مفهوم للهوية الوطنية الجامعة. وإنما من هذه الثغرات الواسعة دخل الانقلاب العسكري البعثي، ثم الحكم الأسدي الذي حول الغنى السوري المتنافر إلى نمط واحد فقير و «استقرار» مميت.

وإذا كان صحيحاً أن الزمن البعثي (أكثر من نصف عمر الكيان السوري الحديث)، وصفحتيه الأسديتين بخاصة، تتحمل المسؤولية عن المحنة السورية الراهنة، فإن حكم «البعث» والأسدين جاء على خلفية مشكلات موروثة، كيانية واجتماعية وسياسية، وإن يكن في المحصلة فاقمها جميعاً ولم يحسم أياً منها.

هذه المشكلات تفرض نفسها بزخم متزايد منذ الآن، وستكون مثار خصومات وصراعات كثيرة في أي مستقبل قريب، منها بخاصة ما يتصل بالمسألة الطائفية وتنظيم العلاقات بين السوريين المختلفي الأديان والمذاهب. السجل البعثي الأسدي مشين في هذا الشأن، وميراثه كارثي. ومنها ما يتصل بالشأن الكردي والمجموعات الأخرى العرقية، والسجل سلبي جداً في هذا الشأن أيضاً. ومنها ما يتصل بالنظام السياسي ومؤسسات الحكم، والصعوبات الكبيرة التي يتحتم أن تواجه سورية بعد التخلص من النظام الحالي. ومنها ما يتصل بعلاقات سورية وروابطها العربية والإقليمية والدولية، وما يطرحه ذلك من صعوبات

إيقاع الصحافة

في وجه ضمان استقلال البلد واستقراره في المستقبل. وفي أساسها كلها ما يتصل بمفهوم سورية وهويتها الوطنية، وصيغ استيعاب كل من العروبة والإسلام في الوطنية السورية.

والقصد أن الثورة مناسبة لتفجر مشكلات تاريخ سورية غير المعالجة وغير المحلولة كلها. قبل الحكم البعثي، كان لدينا سورية، ولكن لم يكن هناك سوريون. اليوم، وبعد نحو نصف قرن بعثي، هناك سوريون أكثر، لكن هناك خشية جدية على سورية، كياناً ودولة. وسيتمثل التحدي العسير في إعادة بناء سورية كوطن والسوريين كشعب، وتجاوز مشكلات الاضطراب السياسي والفكري السابقة للحكم البعثي، والإفقار السياسي والثقافي الذي نرثه من الحكم الأسدي.

وليس في وقوف السوريين أمام تاريخ كيانهم الوطني كله ما هو استثنائي. فعدا عن حداثة كيان سورية، فإن الثورة هي أضخم حدث تاريخي في تاريخ هذا البلد منذ استقلاله، بل هو الأكبر والأوسع نطاقاً خلال 94 سنة من تاريخه. ثم إنه طوال سنوات الحكم الأسدي كانت النخب السورية، المثقفة والسياسية، تفر من مواجهة مشكلات البلد والمجتمع، أو حتى من الإقرار بها. فكان أن أُضيف إلى الكبت السياسي كبت فكري، جعل سورية بلداً مجهولاً لأهله قبل غيرهم. وكان أيضاً أن أخذت تتفجر بفظاظة المشكلات التي ثابر الفكر المرهف على تجنبها.

وإذ تتحدى الثورة اليوم وبقسوة عادات النخبة السورية في المواربة والتجنب، تبدو مقبلة على الإطاحة بإشكاليات ومذاهب وأعلام، والتأسيس لتفكير وإشكاليات جديدة.

وإلى حين تتبلور توازنات اجتماعية وسياسية وفكرية جديدة ويقوم عليها استقرار جديد، سنمر حتماً بأوقات مضطربة تتنازع فيها الآراء وتحتدم الانفعالات وتتقلب النفوس. إننا ندفع ثمن تأخر في مواجهة الذات، عمره أكثر من جيل.

من شأن قسوة القادم السوري أن تكون مخيبة لحماسات وتوقعات محلّقة من الثورة، ولكن هذه هي القاعدة وليست الاستثناء في تاريخ الثورات. فهي قلما تثمر أوضاعاً أكثر عدالة وحرية خلال وقت قريب، لكنها تحرر ديناميات اجتماعية وتاريخية كانت مكبوحة، وتنتج جيلاً نشطاً مجدداً، وتفتح أفق المجتمع المعني على ممكنات كثيرة.

... نتكلم كأن سقوط النظام أمر محقق؟ هو كذلك.

إيقاع الصحافة لا بديل عن الثورة

الياس خوري

تكشف التطورات المتلاحقة التي تشهدها سورية، عن عمق الأزمة التي تعيشها البلاد. فبعد اكثر من سنة على اندلاع الثورة، لا يزال النظام الاستبدادي قادرا على المناورة السياسية، ولا تزال آلته القمعية الرهيبة تعمل فتكا وقتلا وتدميرا.

واذا كان هذا الواقع يعود في جزء منه الى الدعم الروسي والايراني للنظام، والى التردد الدولي امام ما يقال انه الخوف من البديل، فان السبب الرئيسي لهذا الوضع يكمن في الداخل السوري.

هذا الخلل او ما يبدو خللا ليس سمة خاصة بالثورة السورية، بل هو جزء من حاضر الثورات العربية التي انفجرت بشكل عفوي، وكانت تعبيرا عن ارادة ما فوق سياسية، اي عن ارادة شعبية لا قيادة سياسية لها، ولم يكن مشروعها سوى صرخة انعتاق من الذل والاذلال والمهانة.

هذه السمة العامة هي نتيجة اغتيال السياسة الذي تمّ خلال العقود الأربعة الماضية، والذي كان تهميش وتهشيم القوى السياسية المعارضة احد نتائجه المباشرة. لذا انفجرت الثورات على ايدي مجموعات شبابية وبشعارات بسيطة تتلخص في عبارة واحدة تعلن ان الشعب يريد اسقاط النظام.

فالثورات العربية تتمتع بنقطة قوة هائلة اسمها العفوية والاندفاع الشعبي، لكن نقطة القوة هذه هي نفسها نقطة ضعفها. ففي مصر لم يكن استيلاء المجلس العسكري على السلطة بما يشبه الانقلاب ممكنا، لو ان قوى ميدان التحرير امتلكت القدرة على تشكيل حكومة مؤقتة معلنة اسقاط النظام في الشارع.

غابت القوى المنظمة ذات البرامج السياسية الواضحة، باستثناء الاسلاميين، الذين ترددوا قبل الانخراط في الثورة، ثم حاولوا التحالف مع الجيش من اجل تغيير مظهر النظام عبر الباس مصر قبعة نصفها عمامة ونصفها الآخر قبعة عسكرية.هذا الغياب سمح للعسكر بالاستيلاء على الحكم، لكن هذا الغياب نفسه يجعل من رد فعل الميادين مسألة غير محسوبة، ويعقّد صراع الجنرال والشيخ على السلطة.

هذا الواقع هو الذي شكّل حتى الآن نقطة ضعف الثورة السورية. فعدم وجود قيادة فعلية تقود الفعاليات الثورية المختلفة، افقد الثورة ورقة القدرة على المناورة، بل اغرق قيادات المعارضة في الخارج في خطابات عشوائية لا فائدة منها.

غير ان الثورة كانت في مكان آخر، فالثورة التي تواجه نظاما لا يرتدع عن استعمال كل الأسلحة من قصف وقتل وتدمير واغتصاب، شكلت بناها الجماهيرية والتنظيمية مثل عناقيد العنب، اي بدون قيادة مركزية، بحيث تتبادل المدن التصدي للقمع، ولا تنطفيء الثورة حتى بعد الاجتياح الوحشي لبابا عمرو في حمص، على سبيل المثال. كما ان عنقودية العمل الثوري امتدت الى المدينة الواحدة نفسها، فكما فصل النظام احياء المدينة الواحدة بالدبابات، نجح الثوار في بناء شبكاتهم العنقودية بحيث تكون مستقلة عن بعضها البعض. فالوعر تتظاهر رغم ان بابا عمرو مدمرة والى آخر...

ما يبدو واقعا ملائما للمواجهة، ليس انعكاسا لنضج سياسي تنظيمي، بل هو نقيض ذلك. انه احد مظاهر غياب القوى السياسية او هامشيتها، وعدم قدرة المجلس الوطني على بناء رؤية سياسية تقدم مشروعا للخلاص من الاستبداد ينطلق من قواعد الثورة ومناضليها الميدانيين.

ربما كان هذا النقص هو السبب الأساسي في اعطاء النظام هذه القدرة على التماسك. صحيح ان الآلة القمعية التي بناها الأسد الأب على النمط الكوري الشمالي، هي آلة صماء، لكن هذا الصمم كان من الممكن البدء بكسره عبر برنامج وطني ديموقراطي واضح المعالم، يتحول الى جزء من الممارسة الشعبية اليومية، وعبر بناء استراتيجيات متعددة للمواجهة.

نقطة الضعف هي نقطة القوة، والعكس صحيح. هذا ما يفسر كيف ولماذا لم يستطع النظام اخماد الثورة. 'فعقيدة حماه' التي ابتدعها النظام عام 1982 ،جرى تطبيقها

إيقاع الصحافة

على جرعات، وصلت الى ذروتها في حمص، ولكنها لم تنفع. فالآلة القمعية تضرب جسما زئبقيا لا يتشكل الا لينفرط ويتشكل من جديد. واجهزة الأمن تفاجأ بأن رصدها للمعارضين صار بلا جدوى. فهناك قيادات جديدة تنشأ من امكنة خفية لم يكن النظام يتوقعها، لذا تصير 'انتصاراته العسكرية' بلا فائدة.

من هنا فالثورة لن تتوقف، واحتمال تهدئة القصف مع الوصول المرتقب للمراقبين الدوليين، بحسب خطة عنان، سوف تكون مناسبة لتجديد قدرة الهبات الشعبية على الانطلاق من جديد. هذا من دون ان نتوهم ان النظام سوف يتوقف عن القمع والقتل، بل اغلب الظن ان الخيال القمعي الاجرامي سوف يبتكر اساليب جديدة ومفاجئة.

نقطة ضعف الثورة تعني ان المعاناة الطويلة سوف تطول، وان هناك جهدا سياسيا وفكريا يجب ان يتشكل من براعم بدأت تتفتح. وان على جميع الذين يؤيدون ثورة الشعب السوري ان لا يبخلوا بالدعم والنقد. نقد الممارسات الخاطئة هو دعم، كما ان بناء شرعة ثورية اخلاقية تبدأ بنبذ الطائفية وترفض الانتقام، صارت مهمة عاجلة.

اعجابنا بالثورة وعفويتها ودهشتنا بالتضحيات الهائلة والعظيمة التي قدمها ويقدمها السوريات والسوريين، يجب ان لا تمنعاننا من الاشارة الى نقطة الضعف، التي لم تعد مقبولة، وتشير الى تخلف النخبة السياسية عن الشعب بشكل غريب ومستغرب.

لكن الثورة هي الخيار الوحيد، كل التقد يجب ان ينطلق من المعطى الذي تصنعه الثورة، ويصب في فتح آفاق جديدة من اجل ترسيخ القيم الثورية. وكل كلام آخر وكل دعوة للتسامح مع النظام باسم اخطاء الثورة او مشكلاتها هي انسحاب من السياسة والحياة.

لا بديل عن الثورة.

ولا تراجع قبل سقوط النظام، وتأسيس الديموقراطية.

من هذين المنطلقين تبدأ السياسة، التي يجب ان تبقى مخلصة لصرخة الأعماق التي حولت نداء الكرامة الانسانية الى اكبر حدث سياسي في تاريخ العرب الحديث.

سوريا
الدولة والمجتمع المدني

طيب تيزيني

تمثل مسألة الدولة والمجتمع المدني واحدة من كبريات المعضلات في سوريا، وتعود جذورها إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، وبالمناسبة، كانت سوريا أول بلد يستقل عن الاستعمار (الفرنسي)، وكان ذلك عام 1948. وقد بدأت القوى السورية الاستقلالية بمشروع سياسي ثقافي وطني، شاركت فيه جموع واسعة من كل الطبقات والفئات الاجتماعية، جنباً إلى جنب مع طلائع المؤسسات المدنية من نقابات مهنية عمالية وفلاحية وحرفية وتعليمية وغيرها. ومن ضمن ذلك برزت الطبقة الوسطى على نحو خاص، ظهر لاحقاً أنها كانت ذات تأثير استثنائي باتجاه مجموعة من القيم المحفّزة على النشاط السياسي والثقافي التنويري، فكان ذلك مدماكاً في عملية التأسيس للمشروع المذكور. وقد أسهم ذلك في ترسيخ الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية، التي انعكست بكيفية بنّاءة في ترسيخ النسيج الوطني ضمن الأديان والطوائف الدينية والأطراف الإثنية والقومية وغيرها، وذلك عبر نشاط واسع ومكثف شارك فيه الجميع بنسب عالية.

في سياق ذلك، كانت ملامح دولة وطنية تُفصح عن نفسها بمثابتها امتداداً للقوى الوطنية المختلفة من كل الاتجاهات، والتي قامت هي بإنجاز الاستقلال الوطني. وولد في هذا الجو العمومي جيش سوري وطني، حدّد مهمات الدفاع عن الاستقلال العتيد والمحافظة على سوريا حرة مستقلة، بمثابتها مهماته الكبرى. ولما كان المجتمع السوري ذا حراك سياسي وثقافي ملحوظ، فقد تمكنت القوى الجديدة من اقتحام الحقل السياسي الحزبي، فتشكلت شيئاً فشيئاً حياة حزبية تطال التيارات السياسية والإيديولوجية والثقافية، التي راحت تمتد من أقصى الجمهورية الوليدة إلى أقصاها، وأسهم في تعميق هذا الحراك ما راح يظهر على صعيد التأثر بالفكر الغربي، بل عموماً بالغرب، منذ القرن التاسع عشر، وكان لحركة الترجمة المتعاظمة عن الفكر والحضارة العالميين دور كبير في إنتاج حراك ثقافي امتدت تياراته من أقصى "اليسار" إلى أقصى "اليمين"، في حينه، من الماركسية إلى تيارات الإسلام السياسي بأطيافه المختلفة، وما بين ذلك، مضافاً إلى ذلك التيار الليبرالي وغيره.

ها هنا ينبغي التنويه بأن ما راح يتعاظم في سوريا الجديدة في إطار المشرع الوطني "السياثقافي"، بدأ يواجه هزّات متصاعدة بخطورتها. وكان ذلك قد تبلور في بروز حركات انقلابية عسكرية قادتها فئات عسكرية مغامرة أو خاضعة لمرجعيات حزبية داخلية، وأخرى ظهر ارتباطها بالخارج عبر عدد من المشاريع الاستعمارية. وقد عنى ذلك أنه أخذ يمتد إلى حقلين اثنين، الجيش الوطني والمجتمع العمومي. وظهرت تأثيرات ذلك حتى في العملية التاريخية الكبرى، التي طرحت نفسها باسم المشروع القومي العربي، ونعني التوحيد بين سوريا ومصر، الذي مثّل في حينه حُلماً عربياً كبيراً. ولتعقيد الموقف واختراقه من قوى "وحدوية" مضادة للديمقراطية الحزبية، استجاب ضباط من الجيش السوري لرغبة عبدالناصر ولقوى أخرى في مصر وسوريا وهي إصدار مرسوم يحظر الأحزاب والحياة الحزبية في كلا البلدين، علماً بأن عبدالناصر أسّس تنظيماً سياسياً، وكان ذلك طريقاً لتفكيك الوحدة الثنائية إيّاها.

لقد جاء تفكيك تلك الوحدة عبر الخطأ (الإجرامي) القاتل، الذي ارتكبه مَن أسّس لها: لقد أنهوا القوى الحية في المجتمع السوري، التي تأسست على مدى عقدين اثنين، أي الحراك السياسي الثقافي على أيدي من كان طرفاً مهماً في التأسيس للمجتمع المدني:

المؤسسات المجتمعية، التي نشأت بمثابة امتداد للدولة السورية الناشئة، وقطْع معها، بمعنى أن تكون رقيباً على هذه الأخيرة. وكان ذلك دفْعاً باتجاه حظر الحرية الديمقراطية المُنجزة على امتداد عقدين ونيف. وجاء الانقلاب العسكري لعام 1963 ليتمم العملية، فيصدر قانون الطوارئ، الذي استمر حتى مرحلتنا المعيشة. وفي ظل ذلك تبلورت اتجاهات الاستبداد والاستفراد والفساد، لتحطم آخر ركائز الدولة الوطنية والمجتمع المدني.

نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي

شلدس أبو كرم

مع انهيار نظم الحكم الشمولية فى أواخر الثمانينات فى شرق أوروبا وبعض دول العالم الثالث وتزايد الاتجاه نحو الديمقراطية برزت الدعوة إلى المجتمع المدنى كمصطلح جديد علينا فى الوطن العربى لم يكن متداولاً من قبل فى خطابنا العام أو يحظى باهتمام الباحثين. وكعادة المثقفين العرب فقد تلقفوا المصطلح الوافد بالدراسة والتحليل وصدرت العديد من الدراسات حوله كما عقدت ندوات علمية وخصصت بعض الدوريات أعداداً كاملة لتناوله من مختلف جوانبه. واختلف الموقف من المجتمع المدنى فهناك من يتحمس له ويرى فيه الحل لكثير من مشاكلنا، وهناك من يتحفظ عليه بل ويناصبه العداء خاصة وأن الدعوة للمجتمع المدنى جاءت أساساً من هيئات أجنبية قدمت مساعدات مالية لبعض مراكز البحث لدعم الفكرة ونشرها على نطاق واسع. كما يأتى التحفظ من بعض الباحثين الذين يرون أنه لا يمكن استعارة هذا النموذج الذى تبلور ونضج فى أوروبا فى سياق مختلف تماماً وزرعه فى الوطن العربى الذى له تاريخه الخاص وتراثه المختلف. إلا أن المؤيدين لفكرة المجتمع المدنى ينطلقون من أن التطور الديمقراطى للمجتمعات العربية وتحديثها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطاً يكمل دور الدولة ويساعد على اشاعة قيم المبادرة والجماعية والاعتماد على النفس مما يهيىء فرصاً أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة فى كل شىء، وكذلك تصفية أوضاع اجتماعية بالية موروثة من العصور الوسطى. ولأن العديد من المجتمعات العربية تشهد بالفعل جهوداً حثيثة للتوسع فى تكوين هذه التنظيمات والمؤسسات وسيكون لها آثارها القريبة والبعيدة فإنه من الخطأ أن نتجاهل هذه الظاهرة أو أن ننعزل عنها بل يتعين علينا أن نبحث عن الموقف السليم الذى نتخذه منها مما يتطلب أن نتابع أولا نشأة المجتمع المدنى تاريخياً وكيف تبلور وأهم الوظائف التى يقوم بها حتى نكون قادرين على حسم موقفنا منه والتعرف على مدى الحاجة إليه فى الوطن العربى والدور الذى يمكن أن ينهض به فى المرحلة الحالية من تطور المجتمعات العربية.

ما هو المجتمع المدنى ولماذا؟نشأ مفهوم المجتمع المدنى لأول مرة فى الفكر اليونانى الاغريقى حيث أشار اليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أى أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدنى، فالدولة فى التفكير السياسى الأوروبى القديم يقصد بها مجتمع مدنى يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها. تطور المفهوم بعد ذلك فى القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الراسمالية حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدنى.. فطرحت قضية تمركز السلطة السياسية وأن الحركة الجمعياتية هى النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسى. وفى نهاية القرن الثامن عشر تأكد فى الفكر السياسى الغربى ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدنى الذى يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل. وفى القرن التاسع عشر حدث التحول الثانى فى مفهوم المجتمع المدنى حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدنى هو ساحة الصراع الطبقى. وفى القرن العشرين طرح جرامشى مسألة المجتمع المدنى فى اطار مفهوم جديد فكرته المركزية هى أن المجتمع المدنى ليس ساحة للتنافس الاقتصادى بل ساحة للتنافس الايديولوجى منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية. فمع نضج العلاقات الرأسمالية فى أوروبا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر وانقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متعارضة واحتدام الصراع الطبقى، كان لابد للرأسمالية (أى الطبقة السائدة) من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه بما يضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع. ونجحت الرأسمالية الأوروبية بالفعل فى أن تحقق هذا الهدف من خلال آليتين:

مقاربات حول مفهوم المجتمع المدني

آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة، وآلية الهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد نشاطاً تطوعياً لحل مشاكلهم الفئوية والاجتماعية وتحسين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والمعيشية.. الخ. وتأتى أهمية الآلية الثانية من أنها تؤكد استجابة مختلف الفئات الاجتماعية بقيم النظام الرأسمالى وقبولها لها وممارستها نشاطها للدفاع عن مصالحها فى اطارها، وبذلك تتأكد قدرة الطبقة السائدة (الرأسمالية) على إدارة الصراع فى المجتمع بما يدعم أسس النظام الرأسمالى وأيديولوجيته. ونتيجة لهذا التطور فنحن أمام ثلاثة مفاهيم مختلفة ولكنها فى نفس الوقت متكاملة: المجتمع، المجتمع السياسى، المجتمع المدنى. أما المجتمع فهو الإطار الأشمال الذى يحتوى البشر وينظم العلاقة بينهم فى إطار اقتصادى اجتماعى محدد ويتطور من خلال علاقة فئاته ببعضها وصراعاتها. فى حين أن المجتمع السياسى هو مجتمع الدولة الذى يتكون من الدولة وأجهزتها والتنظيمات والأحزاب السياسية التى تسعى للسيطرة عليها أو الضغط عليها. والمجتمع المدنى هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة فى معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها. ويتكون المجتمع المدنى من الهيئات التى تسمى فى علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية. والمقصود بالدعوة للمجتمع المدنى هو تمكين هذه المؤسسات الأهلية من تحمل مسئولية أكبر فى إدارة شئون المجتمع كى يصبح مداراً ذاتياً إلى حد بعيد. وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية. كما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، ويبقى بذلك فى نطاق المجتمع المدنى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التى يقوم نشاطها على العمل التطوعى. ومن المهم الا نستنتج من هذا التعريف أن التعارض مطلق بين المجتمع المدنى والمجتمع الرسمى أو الدولة، فلا يمكن قيام مجتمع مدنى قوى فى ظل دولة ضعيفة بل هما مكونان متكاملاً يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل. كذلك فإن استبعاد الأحزاب السياسية من تعريف المجتمع المدنى لا يعنى أنها خارج الموضوع تماماً فالحقيقة أن الأحزاب باعتبارها طليعة لقوى اجتماعية تعبر عن مصالحها وتسعى للوصول إلى سلطة الدولة تهتم كثيراً بمؤسسات المجتمع المدنى وتسعى للتجنيد من صفوفها، وبالتالى فإننا نلاحظ وجود مساحة مشتركة بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى تشغلها حركة الأحزاب السياسية. وتؤكد هذه الحقيقة أنه بالرغم من أن المجتمع المدنى هو نتاج للتطور الرأسمالى إلا أنه ليس شأناً رأسمالياً بحتا بل يمكن أن تحقق من خلاله مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية مصالحها مثل النقابات العمالية واتحادات صغار المنتجين والمستهلكين. أخطأ البعض في الوطن العربي عندما اتخذوا موقفا سلبيا من الدعوة إلى تقوية المجتمع المدني لأنهم تصوروا أنه يقتصر فقط على تلك المنظمات غير الحكومية التي تأسست حديثا في سياق العولمة، ونشطت في بداية تأسيسها وفق أجندة خارجية حددت موضوعاتها مؤسسات التمويل الدولية الرأسمالية ومنظمات غير حكومية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وغاب عن هؤلاء أن المجتمع المدني يضم العديد من المنظمات الشعبية والجماهيرية، وأنه قائم في المجتمعات العربية منذ أكثر من مائة سنة مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية إلى آخر هذه المنظمات التي تدخل في إطار تعريف المجتمع المدني. والمجتمع المدني هو من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهى علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضى والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعى فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوي، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى.والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من

مقاربات حول مفهوم المجتمع المدني

خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلى من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات.تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة. وفى هذا الإطار يرى المفكر والمناضل الإيطالي انطونيو جرامشى أن المجتمع المدني ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة. أي هو مفهوم صراعي وليس شأنا رأسماليا بحتا حيث يتعين على الطبقة العاملة والطبقات الكادحة أن تواجه الأيديولوجية الرأسمالية والثقافية السائدة بثقافة مضادة، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الإنسان العادي من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعي في مواجهتها ، مما يمكنه من الضغط عليها والتأثير علي السياسيات العامة للدولة. أن المجتمع المدني عند جرامشى والمجتمع المدني بهذا المفهوم هو أحد أركان الديمقراطية ويلعب دورا هاما في بنائها ودعم تطورها، ويمكن أن نتعرف مبدئيا على العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية من خلال متابعتنا لكافة الجوانب المتعلقة به من حيث تعريف المجتمع المدني ومكوناته ووظائفه ، كما يمكن أن نتعرف عليه تفصيليا من خلال دراستنا للجوانب المشتركة بينهما.

تعريف المجتمع المدني : استقر الرأي من خلال الدراسات الأكاديمية والميدانية والمتابعة التاريخية لنشأته وتطوره أن المجتمع المدني هو "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها"هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

وللمجتمع المدني بهذا المفهوم أربعة مقومات أساسية هي : – الفعل الإرادي الحر أو التطوعي – التواجد في شكل منظمات. – قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين – عدم السعي للوصول إلى السلطة

مكونات المجتمع المدني : يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية غلى عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي : – النقابات المهنية – النقابات العمالية – الحركات الاجتماعية . – الجمعيات التعاونية – الجمعيات الأهلية – نوادي هيئات التدريس بالجامعات – النوادي الرياضية والاجتماعية – مراكز الشباب والاتحادات الطلابية – الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال – المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة. – الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر – مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية. وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديث.

تطور المجتمع المدنى فى ظل العولمة : لاشك في أن العولمة الرأسمالية هي أهم الظواهر العالمية المعاصرة وأهمها تأثيراً في حياة الشعوب ومستقبلها .ومن أبرز مظاهر العولمة إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي بالشروط التي وضعتها رأسمالية المراكز المتقدمة على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات دون قيود أو عقبات تطبيقا لأفكار الليبرالية الجديدة التي تشكل العنصر الأيديولوجي المسيطر والمركزي في عملية إعادة الهيكلة هذه التي تجرى على امتداد العالم، وقد

مقاربات حول مفهوم المجتمع المدني

عانت دول الجنوب ومن ضمنها الأقطار العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة نتيجة تطبيق السياسات التي أو أوصت بها المؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهى السياسات المعروفة بالتكيف الهيكلي. ولتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي حرصت قوى العولمة على توظيف المجتمع المدني ليكون بديلا للدولة الوطنية التي تنسحب من أدوارها التقليدية ومسئولياتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة والكادحة والفئات الضعيفة، وتهدف قوى العولمة من دعمها للمجتمع المدني أن يقوم بدور البديل للدولة في مجال دعم الفئات الفقيرة وتستخدم كملطف لحدة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي مثل الفقر والبطالة والتهميش فيكون إطاراً يعبئ شرائح وقوى اجتماعية تتحمل عبء مواجهة هذه المشاكل وسيكون ذلك بالقطع على حساب دوره في دعم التطور الديمقراطي للبلاد.تؤكد التقارير السنوية للبنك الدولي هذه النظرة حيث يشير في تقرير 1995 إلى المجتمع المدني كظاهرة اقتصادية باعتباره القوة المحركة بالنسبة لنشاطات ونمو القطاع الخاص، من هنا تأتى أهميته لأهداف التكيف الهيكلي فيما يتعلق بتقلص دور الدولة، وخصخصة الخيرات العامة والسلع الاجتماعية، ونمو القطاع الخاص الذي تعرض للتقهقر في مراحل سابقة، ويؤكد البنك الدولي أنه من المأمول مع الانفتاح السياسي أن تحدث نقله من مرحلة التسامح مع القطاع الخاص إلى مرحلة التحمس له، بوصفه محرك النمو والمحدد الرئيسي لمستقبل البلاد، ويشير البنك في تقرير 1998 أن القطاع المستقل عن الدولة أو غير الحكومي والذي يضم أنواعا مختلفة من المنظمات غير الحكومية عليه دور حاسم في التصدي للمظاهر التي تحول دون تطور القطاع الخاص. وينظر البنك؛ الدولي إلى المجتمع المدني لما يستطيع أن يقوم به من مساعدة في تعبئة الموارد بالطرق التي تعجز الدولة عن القيام بها وباعتباره "دولة الظل" التي تقوم بوظائف تقليدية للدولة مثل إنشاء وإدارة المدارس ومراكز الرعاية الصحية ومشروعات الأشغال العامة كشق الطرق والترع ، بل إن تعريف البنك للمنظمات الأهلية يؤكد إصراره على دورها كملطف لحدة المشاكل وليس باعتبارها الوسيط بين المجتمع والدولة أو باعتبارها إطارا مناسباً للمساهمة في التحول الديمقراطي للمجتمع أو لإمكانية قيامها بدور تغييري تنموي شامل، يتضح ذلك من تعريف البنك الدولي لها بأنها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات مستقلة كليا أو جزئيًا عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون وليس لديها أهداف تجارية ويساعد على تحقيق أهداف المؤسسات الرأسمالية الدولية في توظيف مؤسسات المجتمع المدني لخدمة سياساتها بناء منظمات غير حكومية عابرة للقوميات ترتبط بشبكات عالمية تساهم في تمويل أنشطة المنظمات الأهلية وغير الحكومية الوطنية وفق اجندة الرأسمالية العالمية بدلا من أن تكون أولوياتها طبقا لاحتياجات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أدت العولمة إلي إدخال تغييرات على خريطة المجتمع المدني بالعديد من الأقطار العربية، حيث نلاحظ أن أساس هذه الخريطة في المجتمعات العربية حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين كان منظمات شعبية تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة كالنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والمنظمات النسائية والشبابية، أو منظمات غير حكومية دفاعية، أو جمعيات أهلية خيرية وثقافية واجتماعية تقدم لأعضائها خدمات متنوعة كما تقدم خدماتها للفئات الضعيفة في المجتمع، أو أندية رياضية وثقافية واجتماعية تشبع احتياجات أعضائها لأنشطة متطورة في هذه المجالات، وكذلك الجمعيات التعاونية. لكن العولمة جاءت معها بقضايا جديدة ومشاكل جديدة مثل حماية البيئة من التلوث، والفقر، والهجرة واللاجئين وضحايا العنف والسكان الأصليين والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفولة وحقوق الأقليات الدينية والعرقية، ولأن منطق العولمة يستبعد قيام الدولة بدور أساسي في مواجهة هذه المشكلات فإنها شجعت على قيام منظمات غير حكومية للتعامل معها، كما أن نشطاء المجتمع المدني سارعوا في كثير من الأقطار لتكوين منظمات غير حكومية لمواجهة هذه المشكلات والتخفيف من حدتها. وسواء كان المشجع على قيام هذه المنظمات الجديدة هو العامل الخارجي أو الأوضاع الداخلية إلا أن النتيجة واحدة هي قيام مئات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة التي تنشط حول أهداف مفتتة وقضايا جزئية دون ارتباط بالأسباب المشتركة لهذه المشاكل الجزئية، ودون وضوح حول

مقاربات حول مفهوم المجتمع المدني

إمكانية التنسيق والتعاون بينها لمواجهة هذه الأسباب التي تعود بالأساس إلى العولمة الرأسمالية وسياساتها. وهذا التغيير في خريطة المجتمع المدني يهدد مؤسسات المجتمع المدني بالتحول عن دورها الأساسي كجزء من المجتمع الديمقراطي إلى ملطف ومخفف لحدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن سياسات العولمة وتأثيراتها على مجتمعاتنا وهى تكرس في نفس الوقت الحكم الاستبدادي. يطرح هذا التطور في بنية المجتمع المدني في دول الجنوب والأقطار العربية قضية الحركات الاجتماعية كمكون أساسي من مكونات المجتمع المدني، وكعنصر هام من عناصر التطور الديمقراطي وتحولات المستقبل الاجتماعية. ووجه الأهمية هنا في طرح قضية الحركات الاجتماعية أننا مع هذا التغيير في بنية المجتمع المدني أمام حركات اجتماعية جديدة تختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية سواء من حيث الأهداف أو الأدوار، فالحركات التقليدية كالحركة العمالية والحركة الفلاحية والحركة الطلابية والحركة النسائية كانت جزءًا من الصراع الطبقي في المجتمع هدفها حماية مصالح فئات اجتماعية واسعة أو طبقات اجتماعية في مواجهة الاستغلال والقهر الذي تمارسه فئات أخرى، ورغم أنها لم تكن تمارس نشاطا حزبيا مباشرا، إلا أنها أدت في بعض الأحيان إلى تأسيس أحزاب سياسية لهذه الفئات الاجتماعية، وقد نجحت هذه الحركات الاجتماعية القديمة أن توحد نضالها حول أهداف عامة تجمع كل المنتمين إلى تلك الفئة الاجتماعية كالمرأة مثلا أو العمال، وقد لعبت دورًا هاما في تعديل موازين القوى الطبقية في المجتمع في كثير من الأقطار في فترات مختلفة، ولكننا نلاحظ أن نفوذ هذه الحركات وتأثيرها يضعف باستمرار نتيجة لنجاح السلطة في استعابها واحتواء حركتها، أو لتغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغياب طرح فكرى مناسب لهذه التطورات ، أو لانصراف أعضائها عن نشاطها، وفى نفس الوقت تنشأ حركات اجتماعية جديدة حول قضايا وأهداف جزئية في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والعاطلين والأمومة والطفولة والأقليات .. الخ. حيث نلاحظ قيام تنظيمات متعددة لا صلة بينها داخل المجال الواحد للتعامل مع جانب واحد فقط من القضية، كما هو الحال مثلا في مجال حقوق الإنسان حيث توجد تنظيمات منفصلة للمساعدة القانونية وتنظيمات أخرى لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتنظيمات ثالثة لرصد الانتهاكات .. الخ. وهكذا فإننا نجد أنفسنا أمام انفجار في الحركات الاجتماعية والتنظيمات الجديدة التي تنشأ حول أهداف محدودة للغاية دون أن يربط بينها رابط مشترك لتنسيق الجهود، أو إدراك واضح للارتباط الضروري بينها مما يهدد المجتمع المدني بالانحراف عن دوره الحقيقي في دعم التطور الديمقراطي نتيجة لغياب الرؤية المشتركة والتنسيق المشترك بين هذه المنظمات والحركات الاجتماعية واكتفائها بالنشاط حول الهدف الخاص بكل منها. ونحن لا نستطيع أن نتجاهل هنا أن أحد أسباب التسارع في تأسيس هذه الحركات هو تزايد وعى الناس بأن الدولة ومؤسساتها وكذلك الأحزاب السياسية عاجزة عن مواجهة الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة العولمة وما ترتب عليها من مشاكل اجتماعية، وتترك الناس تحت رحمة هذه الأوضاع. واستجابة من الناس لهذه الأوضاع فإنهم ينشئون حركاتهم الاجتماعية الخاصة، أو ينضمون إلى حركات اجتماعية قائمة، أو منظمات دفاعية تقوم على أسس دينية أو عرقية أو قومية أو جنسية أو بيئية أو سلامية أو محلية أو على أساس أي قضية منفردة، وتقوم معظم هذه الحركات بالتعبئة والتنظيم باستقلال عن الدولة ومؤسساتها والأحزاب السياسية لأنها لا تراها قادرة على مواجهة هذه القضايا أو المشاكل بفاعلية. من هذا العرض للمجتمع المدني ومقوماته الأساسية ومكوناته ومالحق به من تطورات نتيجة للأوضاع العالمية المستجدة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية يمكن القول أننا أمام نوعين من المجتمع المدنى إن صح التعبير في الأقطار العربية : – مجتمع مدني شعبي – مجتمع مدني نخبوى تكتفي القوى الرأسمالية والفئات الحاكمة بوجود مؤسسات للمجتمع المدني في إطار نخبوى تقوم بدورها في تلطيف حدة المشاكل الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفق الشروط التي تضعها المراكز الرأسمالية المتقدمة، وينحصر دور هذه المنظمات من وجهة نظر الفئات الحاكمة والقوى الرأسمالية في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، وإشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة، بما لا يؤدى إلى تغيير الأوضاع بل يعيد إنتاج الأوضاع القائمة بما فيها من فقر وبطالة وتهميش وافتقاد العدالة

مقاربات حول مفهوم المجتمع المدني

وفى هذه الحالة فإن مؤسسات المجتمع المدني النخبوية لن تزعج الفئات الحاكمة ولن تلعب دوراً في تغيير الأوضاع القائمة من خلال المساهمة الفعالة بدور ديمقراطي في المجتمع. وعلى العكس، من هذا فإن القوى الديمقراطية والتقدمية يجب أن تدفع في اتجاه اكتساب مؤسسات المجتمع المدني طابعا شعبيًا يساعدها على القيام بدور تعبوي تغييري تحتاجه مجتمعاتنا تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من خلاله من المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع. والمشاركة بشكل جماعي (كمؤسسات) في صياغة السياسات العامة والضغط من أجل تعديلها بما يحقق مصالح الأغلبية ويكفل مشاركتها السياسية تدعيما للديمقراطية.يتطلب دعم الطابع الشعبي للمجتمع المدني الاهتمام أكثر بالمنظمات الشعبية ذات الجذور العميقة فى المجتمع التي تهملها حاليًا المنظمات غير الحكومية المنشأة حديثًا وتشمل المنظمات الشعبية تحديدا النقابات المهنية والعمالية ، والمنظمات الفلاحية، والتعاونيات، واتحادات الطلاب، ومنظمات الحرفيين والمنظمات المهنية وتنظيمات الخدمة الاجتماعية، ويوفر هذا التنسيق استفادة المنظمات غير الحكومية وسائر مكونات المجتمع المدني من التراث الطويل والخبرات الواسعة للحركة النقابية في مجالات التعبئة وحشد القوى، ولديها الوسائل والكوادر المدربة على ذلك، ولها خبرات هامة في المجال المطلبى، وتتوفر لدى المنظمات الأخرى التعاونية والاجتماعية والطلابية والفلاحية خبرات متنوعة وإمكانيات بشرية تطوعية يمكن أن تستفيد منها المنظمات الأخرى حديثة النشأة لاكتساب القدرة على التأثير والاستناد إلى قاعدة اجتماعية واسعة وامتلاك خبرات جديدة في مختلف المجالات ، وسوف يساعدها ذلك على تجاوز وضعها الحالي كمنظمات منعزلة عن بعضها تعمل في إطار أهداف جزئية بحيث تتجه إلى إقامة تحالفات مع المنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال مثل حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والتنمية .. الخ، وتجاوز وضعها النخبوى إلى آفاق جماهيرية وشعبية أوسع تساعدها على تفعيل نشاطها واكتساب المقومات الضرورية لتحولها إلى حركات اجتماعية لها عمق شعبي كاف. بهذا التوجه يمكن أن يقوم المجتمع المدني بدوره المأمول في بناء الديمقراطية. التي يلتقي معها في إطار نسق مشترك من القيم.

المصادر

-1 د. حامد خليل ، الوطن العربي والمجتمع المدني، كراسات استراتيجية ، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق. العدد الأول - السنة الأولى - خريف 2000. ص 12.

-2 د. الحبيب الجنحانى، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، يناير / مارس ،1999 ص 36.

-3 د. أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر القاهرة، الطبعة الأولى، يناير -1999 ص 20.

-4 د. مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني ومصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية 3-2 نوفمبر ،1997 القاهرة. ص 3.

5- أجوسا واى أوساجاى ، التكيف الهيكلي والمجتمع المدني والتماسك الوطني في أفريقيا، مجلة أفريقية عربية، مركز البحوث العربية بالقاهرة المجلد الثالث . ص 52-19.

-6 شهيدة الباز، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، مجلة أفريقية عربية، مركز البحوث العربية بالقاهرة، المجلد الثالث أكتوبر ،2000 ص 19.

-7 إبراهيم السوري، ورقة مقدمة إلى حلقة الحوار حول قضايا بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة غرب آسيا، القاهرة 19/ 21 سبتمبر 2000.

-8 د. كمال المنوفي، التعليم كيف يكون رافدا لتعزيز التطور الديمقراطي، الأهرام 7 أكتوبر 2001

عن عسكرة الثورة

د. راتب شعبو

... في الحق أن تشكيل مجموعات مسلحة للدفاع عن النفس وحماية التظاهرات، أثقل على سلمية الحركة وألحقها بمنظومة العنف. لقد دُفع الشعب السوري، دونما تفكر وتدبر، في ممرات تبدو إجبارية (وهي ليست كذلك) رسمتها له من جهة، فظاعة القمع الممارس ضده، ومن جهة أخرى الارتجالية والتبعثر والانفعالية والرهانات الخاطئة التي حكمت مسار الثورة وأرهقتها مادياً وسياسياً وأخلاقياً. من الواضح أن ما كان يحتاجه "الجيش الحر" كي يتمكن من هزيمة جيش نظامي متماسك إلى حد كبير، ولا سيما في مراتبه العليا، ويتمتع بتوريدات ثابتة من الأسلحة، هو التدخل العسكري الخارجي، على ما جرى في ليبيا. وطالما تأخر هذا التدخل الذي من المرجح أنه لا يحدث، فإن ما حصدته الثورة جراء دخولها مسار العنف المسلح هو:

1 – تسويغ الحل الأمني ضد كل أشكال المعارضة، تماماً كما حصل في ثمانينات القرن الماضي حين نكّل النظام السوري آنذاك بكل التنظيمات المعارضة تحت ستار المواجهة مع حركة "الأخوان المسلمين" المسلحة.

2 – تسويغ المواقف الدولية الداعمة للنظام (روسيا والصين أساساً) الذي يواجه حركة مسلحة، الأمر الذي أربك التحركات الدولية لدعم الثورة في سوريا.

3 – تعزيز مواقف الفئات الموالية للنظام.

4 – إدخال المزيد من التماسك إلى صفوف الجيش النظامي، جراء تعرض عناصره للقتل من جيش آخر.

5 – خسائر بشرية ومادية أكبر.

6 – إضعاف جاذبية الثورة وقيمها ولا سيما في ظل فشل المعارضة في تكريس صدقية كان يمكن، لو توافرت، أن تشلّ فاعلية كذب الإعلام الرسمي وتعوّض عن غياب وسائل الإعلام المستقلة، العربية والأجنبية.

الآن، وقد مشت الثورة السورية خطوات على طريق العنف المسلح. الآن، وقد بدت دول العالم تقتسم سوريا وتتصارع فيها وبأبنائها وتتجه الحال السورية إلى الاستنقاع والتعفن، وتخسر الثورة، بفعل قيادتها المتعثرة أو غياب قيادتها، أهم ما يميز الثورات الآيلة إلى الانتصار، وهو الزخم والتصاعد، ماذا يمكن قيادة الثورة أن تفعل؟

أمام الخذلان الذي عبر عنه الشعب السوري في جمعته (30/3/2012) من العرب والمسلمين، يبدو أن الطريق السالك الذي يمكن أن تشقه المعارضة السياسية في سوريا بعد أكثر من عام من ضياعها وتجرجرها وراء الأحداث، هو التخلي عن الحلم الليبي المر الذي لا يجلب لسوريا سوى الدمار والتأكل الذاتي، لصالح إعادة إحياء المسار السلمي التونسي والمصري، بأن تتعهد التخلي التام عن السلاح مقابل آليات دولية ملموسة وفاعلة (هذا أمر ممكن عملياً) تضمن التظاهر السلمي والانتخابات النزيهة بمراقبة دولية وبحضور غير مقيد لوسائل الإعلام العربية والدولية. لتكن هذه المطالب البسيطة والأكثر فاعلية من كل الأسلحة، هي مطالب المعارضة، وليس المطالبة بالسلاح التي تعني وعد الشعب السوري بالمزيد من القتل العبثي لأبنائه على طرفي الصراع والدخول في دائرة عنف، ذاتية التوالد، تزيد من إثخان الجسد السوري بالجراح وإثقال الضمير السوري بالآثام. إحياء المسار السلمي واحترامه هو المسار الوحيد الذي يمكن عبره الافادة من الحشد الدولي وراء مبادرة كوفي أنان، المسار الذي يجبر النظام السوري على دفع ثمن فشله السياسي والأخلاقي، والمتمثل أولاً في الفساد المزمن المتعدد الشكل للنظام، وهذا ما يلمسه ويقر به كل سوري أكان موالياً أم معارضاً، وثانياً في اعتماد الحل الأمني والعسكري للحيلولة دون استرداد الشعب السوري حقوقه المسلوبة لعقود من الزمن. وهو أيضاً المسار الوحيد الذي يعيد الى الثورة السورية ما خسرته من قيمة أخلاقية هدرتها أعمال العنف المنسوبة إليها، التي وصلت حداً انعكس في تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية. الإمعان في عسكرة الثورة عبر المطالبة بتسليح "الجيش الحر" وإيجاد مناطق عازلة وحظر جوي وما إلى ذلك، يسقط الثورة مثلما يسقط النظام، أو قبل أن يسقطه. إنها اللحظة التي يمكن المعارضة السورية أن تعيد للأشياء طبيعتها فتكون قائدة للشارع بدلاً من أن تكون صدى لانفعالاته، وتخرج بمبادرة تخاطب بها شعباً وليس أنصاراً فقط، مبادرة تسحب الذرائع من يد الدول التي تساند النظام السوري وتضع هذا الأخير في موقع لا يجد فيه ما يستر به عريه

رأي بخصوص الجيش الحر والمقاومة المسلحة

د. حازم نهار

ربما كنا نطمح أن يقوم الجيش السوري باتخاذ موقف مماثل للموقف الذي اتخذه الجيش المصري أو التونسي، لكن ذلك لم يحدث لأسباب يعرفها القاصي والداني. لذلك من الطبيعي والحالة هذه أن تحدث انشقاقات صغيرة، ومع الزمن واستمرار الثورة واستمرار النظام في عنفه ضد السوريين من الطبيعي أن تسعى الانشقاقات الصغيرة للالتقاء والتنسيق والتعاون وتشكيل جيش مصغر من المنشقين وبعض المدنيين المتضررين من عنف النظام.

لذلك يمكن القول اليوم إن أي رؤية لا تضع التعامل مع قضية الجيش الحر على جدول أعمالها هي رؤية قاصرة، إذ إن تحول هذا الجيش إلى حقيقة واقعة، سواء أحببنا ذلك أم كرهناه، يتطلب وضع رؤية للتعامل معه، ولا شك أن وضع معايير لهذا الجيش ولعملية العسكرة قد أصبح أمراً في غاية الضرورة:

-1 أن يعمل الجيش الحر أو أية جهات مسلحة أخرى تحت مظلة سياسية واحدة واضحة المعالم ولها رؤية لسورية المستقبل، والتزام هذا الجيش بالبقاء تحت سلطة هذه المظلة السياسي اليوم وخلال الفترة الانتقالية حتى يعاد النظر في إعادة بناء وهيكلة المؤسسة العسكرية.

-2 التزام الجيش الحر بالتقاليد العسكرية المعروفة في كل الجيوش من حيث الأوامر والتنفيذ والانضباط العسكري ووحدة القيادة.

-3 التزام الجيش بالأخلاقيات المعروفة في مجال التعامل مع المدنيين والأسرى ووسائل الإسعاف الطبي.

-4 حصر مهام هذا الجيش في حيزين اثنين هما حق الدفاع عن النفس وحماية المدنيين من بطش النظام وحماية القرى والبلدات والمدن من الاقتحامات التي تتعرض لها.

-5 عدم اتخاذ الانشقاقات لأي طبيعة مذهبية أو طائفية، والحرص على إبراز الروح الوطنية الجامعة، وانعكاسها في مختلف المجالات، ومن بينها تسميات الكتائب المنشقة أو المشكلة.

-6 والأهم من ذلك كل أن تبقى المظاهرات السلمية والمقاومة المدنية هي أساس وجوهر الثورة السورية

من هنا، فإن أي عمل عسكري لا يلتزم بالمعايير السابقة لن يخدم الثورة السورية، بل وسيتحول إلى عبء حقيقي عليها، وسيجلب مخاطر متزايدة على الدولة والمجتمع السوريين. والشجاعة السياسية والأخلاقية تفترض بنا أن ندين أي عمل مسلح يخرج عن هذه المعايير، فالإخلال بالمعايير أو الاشتراطات السابقة من شأنه أن يجر البلد والسوريين إلى كوارث لا تنتهي، كما من شأنه أن يأخذ الثورة السورية بعيداً عن الأهداف التي أعلنتها لنفسها، إذ ستكون الفوضى هي المصير الذي ينتظر السوريين في حال لم يتم التقيد بالاشتراطات المذكورة.

ولكي تتحقق هذه الاشتراطات فإن دور السياسيين أساسي في هذا المضمار من خلال التأكيد الدائم على الالتزام بها ومحاولة إقناع المنشقين عن الجيش النظامي بالالتزام بها وتبيان مخاطر الابتعاد عنها. كذلك هناك دور رئيسي أيضاً للقيادات العسكرية المنشقة في التأكيد على الالتزام بالمهنية العسكرية والأخلاقيات العسكرية التي لا تتعرض للأسرى والمدنيين بالسوء مهما كان انتماؤهم وتوجهاتهم ودورهم وعدم تنصيب أنفسهم قضاة يحاكمون الناس ويتخذون القرارات بشأنهم دون محاكمات نزيهة وعادلة من قبل جهات قضائية مستقلة ومعترف بها من قبل الشعب السوري، والأهم عدم الاندراج في خطاب طائفي مقيت يقدم للنظام كل ما يحتاجه من مبررات ومسوغات، ويساهم في تخويف السوريين من الثورة والمستقبل.

من الضروري الانتباه أن معركتنا مع النظام طويلة الأمد، ونحتاج في هذه المعركة إلى التحلي بالصبر، وإلى تحقيق التفوق عليه في المجالات كافة، وخاصة في المجال الأخلاقي والقيمي، فالسوريون لم يثوروا من أجل استبدال نظام تشبيح بنظام تشبيح آخر.

بقلم دنيا

في عيد الشهداء

السلمية مازالت أحد مفاتيح الانتصار

ذكر الكثيرون أن جمال السفاح قتل خلال سنتين خمسين شهيداً، ومن أجلهم سمي بالسفاح وتغير التاريخ بفضل أبناء الحياة.

المقارنة هي ما مع يجري اليوم من قتل الآلاف، وسقوط آلاف الشهداء..

السفاح جمال، قتل الآلاف كذلك، وتسبب بموت الآلاف، شرد وأجاع وأهان مئات الآلاف.. ادخل الناس في حروب، وشتت المدن، ونهب القرى، ومات الكثيرون جوعاً..

التاريخ ليس بمنصف أبداً.. فهو ذكر الخمسين لأنهم مثقفون وسياسيون بارزون، كانوا قادة حركة الاحتجاج، وكانوا الرافضين المعلنين لجمال السفاح وسياساته. كما كانوا سياسيي وقادة المستقبل.

ولم يذكر التاريخ هؤلاء الآلاف الذين قتلوا لأسباب شتّى...

هذا يجعلنا نفكر في الأهمية التي تعطى اليوم للأخبار التي قد لا تكون الأكثر عنفاً، ولكنها الأكثر أثراً في السياسة.. كأخبار اعتقالات ناشطين، أو قتل رموز ثقافية أو اجتماعية أو سياسية...

أيضاً يجعلنا نعيد تفكيرنا بأهمية الحراك السلمي، الذي نبذه الكثيرون وكفّروا المؤمنين به..

ما يحرك الضمائر والقلوب والاعلام، في عالمنا المعاصر، ليس فقط القتل الشنيع، والأساليب الوحشية التي تتبعها الأنظمة ومنها نظامنا.

ما يحركهم أكثر، هو القتل المجاني، أو قتل العقول، أو قتل الساسة والمفكرين، كما قتل السلميين، هؤلاء الذين هدفهم التغيير وبدون استخدام سلاح مقابل سلاح... لأن هؤلاء هم من يعوّل عليهم في إعادة بناء الوطن، والتسريع بتجاوز الدمار الحاصل..

باقي الصورة وبسبب الاغفال، أو الإعلام المسيس، أو الموجه... أحياناً كثيرة يتم نقلها بشكل مشوه، وكأن ما يجري ليس اكثر من مواجهات مسلحة..

أقول هذا ليس لانني مع السلمية فقط حتى النهاية، فهناك تطور موضوعي يجبر الناس على الدفاع عن انفسهم بكل الوسائل.

ولكن كإجابة للأسئلة التي يتم طرحها أحياناً من نوع: – هل بقي للسلمية مطرح؟ أو: لماذا يتم الاهتمام الكبير بفلان المعتقل، ولا يتم نفس الاهتمام بفلان الذي استشهد؟

هو الوضع كذلك، معركة إعلامية، سياسية، بامتياز علينا أن نخوضها بكل الأشكال والامكانيات المتاحة، ونعرف أهمية كل عنصر فيها كي ننتصر..

وليس عبثاً أن النظام اعتقل آلاف المثقفين والمفكرين والطلبة في الثمانينات، وأبقاءهم سنوات طويلة جداً بالسجون وهم من يسمون (سجناء الرأي)، يعني لم يكونوا مسلحين كي يتم وصمهم بالعصابات، ولكن كانوا يريدون التغيير ويناضلون من اجله..

والنظام يعرف هذا تماماً، وعلينا نحن أيضاً أن نعرفه ونعيه..

كل الأساليب مهمة في نضالنا، والسلمية ليست دعوة فارغة، وإنما مهمة جداً ولها الأثر الأكبر في تغيير الموقف في الخارج من ثورتنا.. لمسنا هذا في السنة الأولى من الثورة.. ونستمر بتلمسه اليوم، ونحن نكفر بالسلمية ومن ينادي بها...

شهداءنا في قلوبنا جميعاً، سلميين كانوا أم مدافعين عن مدنهم وبلداتهم واهلهم وانفسهم.

دمشق بين الجبهتين الداخلية والخارجية

سلامة كيلة

بعد أكثر من عام على بدء الثورة، يمكن طرح السؤال: إلى أين وصل الوضع السوري؟ فقد حاولت السلطة أن تشيّع بأنّها حسمت الأمر، رغم أنّها زادت من عنفها من خلال التدمير المنهج لبعض المدن، وتوسيع القصف ليطاول كل المناطق التي تشهد حراكاً كبيراً، ووسعت من حملات الاعتقال. وظهر بأنّها تخوض حرباً شاملة على كل رقعة سورية، وهو الأمر الذي يوضح أنّها لا تزال غير قادرة على وقف الثورة. وظهر في الفترة الأخيرة أنّها محمولة على «الحليف الخارجي»، أي روسيا والصين وإيران، أكثر مما هي محمولة على قوتها الداخلية. لهذا يتضح الآن أنّ المسألة تتعلق بالمصير الذي سوف تؤول إليه هذه السلطة أكثر مما يتعلق بوضع الثورة الذي يتضح كل يوم أنّها مستمرة. فقد باتت تشمل كل مناطق سوريا تقريباً، وصار واضحاً أنّ حلب ودمشق أصبحتا مشاركتين بقوة، وهما المدينتان اللتان كانتا المثال لوقوف جزء كبير من الشعب مع السلطة. هناك بعض المناطق التي لم تشارك بعد نتيجة الخوف والتخويف الطائفي الذي مارسته السلطة، وأكثر الخوف هو من النظام البديل انطلاقاً من التخوّف العام من وصول «الإسلاميين» إلى السلطة. لكن هذا الأمر سيختلف في الفترة المقبلة نتيجة الأفق الذي بدأ يتّضح للثورة ذاتها.

وهذا الوضع هو الذي فرض على السلطة الانتقال داخلياً إلى خوض الحرب الشاملة، وخارجياً الاتكاء على «الحلفاء الروس».

داخلياً، لن تفيد الحرب في هزيمة الثورة. يمكن أن تضعف الميل العسكري إليها نتيجة عدم التكافؤ، لكنّها لن تستطيع وقف الحراك الشعبي الذي بدأ وليس من الواضح بأنّه يتراجع، رغم كلّ العنف الممارس، وكلّ الدموية التي يواجَه بها المنتفضون. ولا شك في أنّ إبقاءه في «مستوى منخفض» يحتاج إلى استنفار كل أجهزة السلطة القمعية، والاستعانة بآخرين من هنا وهناك. وهو الأمر الذي يستهلك السلطة ويهلك الدولة نتيجة «العجز عن التمويل» الطويل الأمد، وانهيار «الروح المعنوية»، وتفكك القوى التي تُدفع إلى الحرب. ولكن أيضاً العجز عن استمرار توفير «الحماية الدولية» للسلطة من قبل الروس.

وهذا الوضع يفرض أحد أمرين، إما تراجع قدرة الاستنفار وتراخي الأجهزة القمعية، وهو الأمر الذي يقود إلى تصاعد الانتفاضة و«احتلال الساحات» كما يحلم المنتفضون، وبالتالي سقوط السلطة، أو تفكك داخلي كبير يطيح السلطة بشكل أو بآخر، لكي يُفرض حل يوقف القتل ويحقق بعض مطالب الشعب المنتفض.

خارجياً، لن يستطيع الروس حماية السلطة إلى ما لا نهاية، وخصوصاً وهم يرون عجزها عن الحسم وضعفها الداخلي. وإذا كان دورهم مهماً في دعم السلطة، لا سياسياً فقط بل أكثر من ذلك (وهم يتحملون جنائياً ما يحدث من قتل وتدمير)، فإنّ وضعهم العالمي سوف يكون مرتبكاً أكثر، إذ يخسرون «النقلة» التي قاموا بها (مع الصين) حينما حاولوا «وقف العربدة الأميركية» في مجلس الأمن،

وعملوا على فرض إيقاع «نظام عالمي جديد». فالولايات المتحدة (التي لا تريد إسقاط النظام، الآن على الأقل) تعمل في إطار سياسة إنهاك الروس في مشكلة عويصة (ربما تكون شبيهة بما جرى للاتحاد السوفياتي في أفغانستان، من دون أن يعني ذلك التدخل العسكري الروسي كما حدث هناك)، تغذيها الدموية التي تمارسها السلطة، والتي تُظهر الروس كمدافعين عن «همجية» لا مثيل لها. إذاً، أميركا (والدولة الصهيونية كذلك) لا تريد نهاية قريبة للصراع في سوريا، وليست معنية بانتصار الثورة، ربما على العكس، تريد تكريسها بعد أن تُنهك، وتحكم قبضتها عليها (ورجال الأعمال الجدد الحاكمون يريدون اللحاق بها منذ زمن). وربما تعتقد بأنّها تستطيع ذلك من خلال إنهاك الروس من خلال عجزهم عن إيجاد حل، والدفاع المستمر عن السلطة. والروس من خلال تمسكهم بالسلطة ودفاعهم المستميت عنها يخسرون كل ما حاولوا تحقيقه على صعيد عالمي. كل ذلك دون أن يربحوا سوريا. وروسيا بذلك توضح أنها أصبحت إمبريالية، لكن من دون أن تستطيع ممارسة الإمبريالية على نحو صحيح، يفضي إلى خدمة مصالح رأسماليتها. ربما ذلك نتيجة سيطرة رأسمالية مافيويّة فيها. لهذا فهي إلى الآن تبرز كإمبريالية غبية. طبعاً، حتى فيما إذا تراجع الروس عن الفيتو في مجلس الأمن، ليس هناك ميل إلى التدخل العسكري في سوريا، بل إنّ الدول الإمبريالية تميل إلى تأزيم الوضع وتخثره كما أشرنا قبلاً. ولذلك سيبدو أثر الموقف الروسي في «شد» بنية السلطة أكثر من أي شيء آخر، وهذا ما يسمح فقط في إطالة أمد الصراع من دون أن يفضي إلى سقوط السلطة. هل سيتغيّر الموقف الروسي؟ بالتأكيد، وربما بدأ. لكن يجب ملاحظة أنّ دورهم سيكون أضعف، وإذا كانوا قد طرحوا حلاً يشبه الحلّ اليمني عبر تسليم السلطة لنائب الرئيس وتشكيل حكومة «وحدة وطنية» (أو مجلس انتقالي) لقيادة مرحلة انتقالية، وهو الحل الذي رُفض من قبل السلطة، فإنّ العزف على مستوى أدنى للحل، أو حتى الحفاظ عليه لم يعد ممكناً بعد تصعيد القتل والاجتياح العسكري من قبل السلطة، وتصاعد العنف بشكل لا سابق له. فلا الحل دون الرحيل ممكن، ولا تلفيق «وحدة وطنية» يمكن أن يسهم في الوصول إليه. فقد تجاوز الصراع كل الحلول الشكلية التي يطرحونها وبات يحتاج إلى حل حقيقي. وأول مسألة هي التخلي عن «حمل» السلطة وحمايتها كيفما كان، وهذا ممكن، دون الخوف من تدخل «غربي» ليس قائماً، أو التهويل من ذلك لتبرير سياسة هي ضد الشعب السوري. لقد عجزت السلطة عن الحسم بأقصى درجات العنف، واستهلكت خلال ذلك بنيتها وتماسكها، وباتت تتداعى. ولن ينقذها «الحليف الدولي»، لا روسيا ولا الصين ولا إيران أو حزب الله. إنّ فعل سنة وشهر من الثورة يتضح اليوم في ما آلت إليه السلطة من عزلة وعجز وضعف. فحين يصمم الشعب على التغيير، لا أحد يمكن أن يوقف ثورته إلا تحقيق التغيير. هذه بديهية تعلمناها من التاريخ، وهي ماثلة أمام أعيننا اليوم، حين تدمّر القذائف والصواريخ (التي لم تطلق على الدولة الصهيونية) أحياء ومدناً. سنة 2011 هي ليست سنة 1980، والخطة التي نجحت آنذاك هي فاشلة اليوم، إذ إن فئة صغيرة طائفية ليست هي التي تخوض الصراع، بل الشعب.

خافوا من الديموقراطية فانتهوا إلى شتمها

هيثم حقّي

منذ فترة أقرأ آراء غريبة لبعض المثقفين السوريين والعرب، وجزء منهم أفنى حياته وهو يطالب بحرية التعبير على الأقل، إن لم نقل بالحرية عموماً. وتكمن غرابة هذه الآراء في أنها في المحصلة تقف ضد الثورات العربية بسبب نتائجها المخيبة لآمال العلمانيين «وأنا منهم»، وبسبب نجاح الإسلاميين في انتخابات نزيهة لأول مرة في دول الربيع العربي. لكن الهجوم الأشد يتركز اليوم على ثورة الشعب السوري بسبب ضريبة الدم الكبيرة، وبسبب نجاح النظام أخيراً بالترويج للمجموعات المسلحة والحرب الطائفية. وأصبح جلياً أن هذه الآراء أخذت تصب في مصلحة الاستبداد ساخرة من الديموقراطية عموماً. وإذا ابتعدنا موقتاً عن نقاش موقف المغالين في الموالاة: «شبيحة للأبد... إلخ»، واقتربنا من الآراء المطروحة لأشخاص لهم حضورهم الثقافي، نجد أنفسنا أمام واحدة من أغرب المحاولات المستمرة لإخماد ثورة السوريين، فبعد القتل والقصف والاعتقال والتعذيب، يأتي هؤلاء ليقفوا ضدها مستخدمين كل أنواع التيئيس والشتم والاستهانة بالمستوى المعاشي والثقافي للثائرين، والذي يصل إلى حد الاحتقار باتهامهم أنهم دعاة سلفية وطائفية وقتل على الهوية وعودة للانغلاق والتخلف، كبديل عن «التقدم والحضارة» التي كنا نعيشها قبل الثورة.

أولاً، أريد أن أعرف: هل شتامو الديموقراطية، التي تسمح لرأي يخالفني بالانتصار عليّ في صناديق الاقتراع، موافقون على كامل الدستور الجديد أم على نصفه المتعلق بعدم الفصل بين السلطات ومنح الرئيس حق الإشراف على كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والحربية والأمنية، لأن هناك نصفاً يتعلق ببناء دولة ديموقراطية تعددية وحرية تظاهر وحرية أحزاب وحرية إعلام؟ صحيح أن الدستور الجديد لا يهتم بنتائج الانتخابات لأن الرئيس يعين الحكومة بغض النظر عمن يربح الانتخابات، لكن على الأقل من الناحية الشكلية يجب أن لا يصرحوا بأنهم « شبيحة للأبد » أو أنهم ضد الديموقراطية بالمطلق فقد يطاولهم القانون بمخالفة نصف الدستور أو إضعاف الشعور القومي!

ثانياً، هل صحيح أن الديموقراطية نظام لا يختلف في مساوئه عن نظام الاستبداد؟

أعتقد أن الديموقراطية الحقة، التي تقوم على أساس التعددية وتداول السلطة عن طريق صناديق الاقتراع وفصل السلطات واستقلال للقضاء ومواطنة متساوية أمام قانون عادل، هي التي تمنح الفرصة لتشكل موالاة ومعارضة، أي أكثرية وأقلية وطنية لا تقوم على التقسيمات الطائفية أو الإثنية. والأهم من هذا تعيد الحرية للشعب السوري وتنزع عنه الخوف المعشش فيه منذ عام 1958، وتكّف يد الأمن عن العبث الدائم في حياة المواطن. العبث الذي ابتدأ بتذويب فرج الله الحلو ولم ينته بعد بـ «شبيحة للأبد».

الديموقراطية تعيد السياسة إلى المجتمع السوري الغائبة عنه منذ خمسين عاماً بسبب استبداد الحزب الواحد، وبسبب خنق كل محاولات قيام تشكيلات سياسية معارضة. فإذا كان جناح الطليعة المسلحة للإخوان المسلمين مثلاً استخدم السلاح للخروج على السلطة وقامت السلطة بمحاربته، لماذا إذاً قضى اليساريون من مختلف الأحزاب سنين طويلة في السجون؟ وحتى التنظيم السياسي للإخوان المسلمين الذي لم يكن مسلحاً شمله قانون إعدام المنتمي للإخوان (القانون 49).

حين تعود السياسة إلى المجتمع يصبح هناك صراع برامج. وإذا كان الناخب اليوم يمكن أن يدلي بصوته بسبب عصبيات دينية أو إثنية أو قبلية ويوصل إلى الحكم من هو ليس أهلاً له. فإن الديموقراطية، خصوصاً الديموقراطية البرلمانية، تسمح للناس باكتشاف أخطائهم. وأنا أقول دائماً: لو أن التجربة الديموقراطية الرائدة في سورية منذ 1954 حتى الوحدة السورية – المصرية المشؤومة عام 1958 استمرت إلى يومنا هذا، لكانت سورية حقاً الدولة الديموقراطية الأولى في منطقتنا.

فلنتذكر أن الكتل الكبرى في برلمان 1954 كانت: الكتلة الديموقراطية برئاسة خالد العظم، وكتلة حزب الشعب برئاسة رشدي الكيخيا، وكتلة الحزب الوطني برئاسة صبري العسلي، وكتلة القوميين برئاسة أكرم الحوراني، والكتلة الدستورية. وقد انتخبوا شكري القوتلي بفارق بسيط عن خالد العظم الذي عمل ضده كبار ضباط الجيش خفية لما كان لهم من تأثير قوي على السياسيين الذين كانوا يخشون «أبطال الانقلابات» التي استمرت منذ 1949 حتى 1954.

وقد تشكلت أول وزارة في ظل الحكم الديموقراطي الجديد برئاسة فارس الخوري. والحقيقة أنها كانت وزارة اليمين لحزب الشعب ويمين الحزب الوطني، ولم تدم طويلاً لادعاء ارتباطها بمشروع حلف بغداد. ثم تشكلت وزارة صبري العسلي ملبية طموحات الشارع المنغمس في حركة التحرر العربية إلى درجة أنها تحمست مع الضباط المتنفذين للوحدة السورية – المصرية الفورية، والتي جاءت بقرار إلغاء الأحزاب والصحافة الحرة وبإدخال الاستخبارات في كل كبيرة وصغيرة في حياة الناس، وأعقب ذلك الخراب الاقتصادي الذي حملته قرارات اشتراكية غير مدروسة كانت وبالاً على الاقتصاد السوري، وهو لم يتعافَ منها حتى اليوم.

الاستبداد المتمثل بنظام الحزب الواحد لا يمكن إلا أن يتلازم مع انتشار. الاستبداد لا يمكن أن يُحرر أو يُصلح لأنه يقوم على الولاء للسلطة قبل الولاء للوطن. وبالتالي فإن المنافقين والفاسدين يتصدرون المكان الذي يجب أن تحتله الكفاءة. إن القضاء على المعارضة وإغلاق منافذ الرأي الآخر مع خضوع القضاء للسلطة التنفيذية يسمح للفساد بالانتشار، فلا حسيب ولا رقيب.

والوضع السوري المؤلم الذي وصلنا إليه اليوم، يحتاج منا جميعاً موقفاً شجاعاً يقوم على إيقاف شلال الدم، كما علت صرخة الشباب أمام البرلمان، وعلى تنفيذ مطالب الناس الواضحة بإقامة نظام ديموقراطي تعددي برلماني بمواطنة متساوية وفصل بين السلطات.

السوريون جميعاً مدعون للمشاركة بتحقيق هذا الهدف على رغم الجراح والعذابات، فأن نقوم بذلك اليوم، وهو أمر صعب، أفضل من أن نصل إلى وقت يصبح فيه هذا الأمر مستحيلاً.

أسباب تأخر النصر

عبد الله قنطار

للأسف لم نستطع نحن الشعب السوري وبعد مرور سنة وشهرين على ثورتنا المباركة ثورة استعادة الكرامة والحرية وبعد كل هذا القتل والحرمان وعمليات السلب والنهب والتدمير والاعتقال والانتهاكات الخطيرة للقيم الإنسانية من تهيئة أدنى أسباب النصر ومن خلال تجربتي الشخصية والمتواضعة خلال هذه الفترة استطيع أن احصر أسباب تأخر نصر ثورتنا المباركة بما يلي:

1. سوء إدارة الأزمة السورية من قبل المعارضة بشقيها السياسي والعسكري وضعف أدائها على مستوى الداخل والخارج, حيث انحصر عمل الجميع بلا استثناء على مرحلة ما بعد سقوط النظام (تقاسم الكعكة) ناسين أو متناسين أن تلك العصابة مازالت تمالك الأرض ولديها العتاد والرجال والمال والأعلام وحتى العلاقات الخارجية والقناعة التامة أن هذه عاصفة عابرة ولا بد أن تنتهي لصالحهم.

حيث كان من الأجدر بالمعارضة أن تعمل على كيفية إسقاط تلك العصابة التي نهبت البلاد وذلت العباد, وسوء الإدارة هذا أدى إلى .

2. المال السياسي (الدعم المالي للثوار في الداخل) : مما سبب أزمة في النفوس والحقد والكراهية عمليات التخوين وزرع بذور التفرقة فيما بين صفوف ثوار الداخل, بالإضافة إلى تراجع وتيرة العمليات ضد عصابات الأسد وشبيحته وأصبحت مربوطة بكمية الدعم المالي, وكثرة تأسيس الكتائب والسرايا العسكرية وتصويرها وبثها على شبكات الانترنت معرضين كافة أفرادها لخطر كشفها وبشكل مجاني لأجهزة مخابرات النظام, وكذلك ظهور بوادر ما يسمى أمراء الحرب في سورية. وبدون هذا المال السياسي كان ثوار الداخل يد واحده وكانوا مضطرين لتحصيل السلاح من الجيش وعصابات الأمن نفسها.

3. لم تستطع الثورة السورية حتى الآن من ولادة رموز وقيادات تلهم جمهور الشعب السوري وتستطيع قيادة وإدارة هذه المرحلة الحرجة والمرحلة القادمة, مما أدى إلى:

4. إن الذي يده بالماء ليس كالذي يده بالنار: حيث أن أغلب قيادات المعارضة موجودون في الخارج منذ ثلاثة عقود أو أكثر وبالتالي فقد معظمهم بشكل أو بآخر الإحساس المباشر والملاصق للداخل وما يعانيه شعبنا وبالتالي هم غير مستعجلين وربما من مصلحة البعض منهم طول فترة الثورة والله أعلم؟؟؟؟؟؟؟؟.

5. فقدان الثقة فيما بيننا حتى الآن وانتشار الأنانية وحب الذات حيث العلمانيون يقولون نحن من سيسقط النظام ونحن الأقدر على قيادة المرحلة الحالية والمقبلة وكذلك الأخوان المسلمون وكذلك السلفيون والديمقراطيون والجيش الحر والمجلس الوطني والمجلس العسكري وحتى المخيمات ووصل الأمر ببعض الأفراد لقول ذلك.

6. والأهم من كل ذلك برأيي الشخصي هو عدم الحساس بالمسئولية الوطنية والتاريخية من قبل كل مواطن سوري شريف بشكل عام ومن قبل المعارضة بشقيها السياسي والعسكري بشكل خاص.

ننتصر عندما نقوم بما يلي:

1. الإحساس بالمسئولية التاريخية من قبل كل فرد منّا بشكل عام والمعارضة بشقيها السياسي والعسكري بشكل خاص.
2. أن يؤدي كل فرد منّا دوره المقتنع به والذي يستطيع القيام به وضمن إمكانياته وطاقته وقدرته, وأن يبرئ ذمته أمام الله أولاً ثم أمام التاريخ والوطن.
3. الابتعاد عن الأنا وحب الذات والمصالح الشخصية الضيقة وأن نثق بالآخرين.
4. أن تعمل المعارضة على إسقاط النظام بعيدة عن التفكير بالكعكة في المرحلة الحالية وتقوم بتوحيد كافة الإمكانيات البشرية والمالية والعسكرية والإعلامية لتحقيق الهدف.

وجهة نظر

في العمل .. تُشتري مفاتيح الصبر

آفاق يساريه

في سورية معارضتان يفترض أن يتشكلا كساقين لحمل البلاد خارج دائرة الخطر والانطلاق بها على دروب التنمية تعويضا لها عما فات .

معارضتان مختلفتان في تفاصيل عدة رغم اجتماعهما على رؤية التغيير المستحق المؤجل والمصيري اليوم .

-1 المعارضة الأولى وهي طيف سياسي واسع متلون مختلف المنطلقات ومتعدد الأهداف لديه مروحة تشمل اليمين واليسار ويغلب على مجاميعه طابع الاحتراف في العمل السياسي ويهيئ الظروف المناسبة لتحسين شروطه على الأرض أو شروطه على الخارج أو شروطه على النظام ... الخ ويشمل هذا الطيف كل تشكيلات المعارضة السياسية الحالية المنادية بالتغيير سواء بالإسقاط أو بإسقاط الوظائف أو بالإسقاط بالبدائل أو الاسقاطات المرنة والسلسة والهادئة والداعية لفصل السلطات (غير قابلة الفصل) ليكون سقوط الحكم مشروطا ببقاء الدولة ... الخ . كل هذا الطيف صاحب الضجيج الكبير اليوم نراه في جهة واحدة يناوره العالم – باستحياء – كي يوحده وهو يقاوم بعناد تنسيق مواقفه لإحساسه بأحقية الجزء على الكل

-2 المعارضة الثانية هي قوى المجتمع السوري التي أنهكها النظام على مدى عقود . سواء بالاقتصاد أو التهميش والحرمان أو بالقمع والتنكيل وهي ترى اليوم نفسها مخطوبة الود من المعارضة السابقة صاحبة مشاريع السياسة ومخطوبة الود من نظام يريد تصفية مشروعها الجماعي واغراقها في تفصيلات غير ذي جدوى لتمزيق بوادر تطورها المعرفي والعملي في العملية النضالية .

تستمر جهود المجموعة الأولى بالحديث عن ضرورة تنسيق نضالاتها وتوحيد كلمة المجموعة الثانية وفق برنامج انتقالي جذاب يتيح للجميع فرصة للمساهمة والانخراط ولكنها تراه برنامجها كجزء ولا تجد في ملاحظات الآخرين أكثر من وضع عصي في العجلات

وتستمر جهود المجموعة الثانية بين مد وجذر بين تولية بالرضى لجهة ما من الأولى وحجب ثقة عن أخرى ثم بالعكس وهذا كلما استمرت المجموعة تلك بتأرجحها وبلادة مبادراتها الخاضعة بالأساس لأداء المؤسسة الأمنية السورية اللاعب الأبرز إلى اليوم .

يتحدث العرب والغرب والمراقبون الكثر للمشهد حول وحدة المعارضة الأولى في لوم وعتب وتحميل للمسؤولية عما تتفاقم إليه الأمور . وهم ذاتهم يعملون على تمزيق المعارضة الثانية بتسعير متنوع طائفي مرة واغرائي انفصالي مرة ولامبالي متفرج ثالثة ... وأكثر ما يثير تشاؤمهم وحفيظتهم تنوع المبادرات المدنية وتطورها وقدرتها على خلق مخارج حل فيترافق التسعير (داخل وخارج – نظام ومعارضوه الدوليون) لكي يخفي أي أثر لمبادرات من هذا النوع .

هل ساقا البلاد مرهونتان للسير باتجاهين مختلفين واستمرار الشلل ؟؟

لا أظن ذلك رغم التراكمات الذهنية والنفسية التي فاضت خلال أربعة عشر شهرا وقبلها خلال خمسين عاما . فبنى مجتمعية كاملة اليوم تنحو منحى التأسيس لمعادلة : مجتمع – أطر وأيضا للتصالح بين القوى – ممثلين , لكن الأمر لا يخلو من مخاطر أقلها عقلية التسلط التي زرعها النظام لعقود فأثمرت ما نراه من فقدان للمبادرة والمرونة والاتكاء فقط على نداء السماء بين يا الله ما النا غيرك وبين دعوات التدخل الأجنبي , أو دعوات مختلطة تدعو الله بعدم التدخل الأجنبي .

ان فشل الحكم عن بناء دولة ليس فشلا في الاطار السياسي والاقتصادي فقط بل هو بالأساس فشل مجتمعي كرسته الوصاية والاقصاء والترييف ومن يعتقد أن رفع شعار هنا ويافطة هناك كاف للرد على هذا الأنموذج في التخريب المنهجي لقاصر جدا ويريد اعادتنا في كل مرحلة لتنتهي كما بدأت .

ساقان للمعارضة بين سياسييها وحاملي ضريبة التغيير فيها . ومشروع للتغيير يبدو أوله اسقاط النظام ولكنه ليس أكبر المطلوبات اطلاقا وها أنذا أعيد ثانية : ليس أقسى من أن تقتلوا الشهداء مرتين !!

حذار وأنتم تحاولون صياغة حلمنا المقبل .. لتكاد كل زاوية فيه تغص بالوجوه التي مازلنا اليها نشتاق .

وجهة نظر

رسالة مفتوحة إلى المعارضة السورية

السادة الأعضاء في المجلس الوطني السوري، هيئة التنسيق الوطنيّة، المنبر الوطني، المجلس الوطني الكردي السوري وغيرها من تكتلات وتجمعات المعارضة السوريّة، بالإضافة إلى كلّ الشخصيات السياسيّة المستقلّة.

تحيّة وبعد،

لا أحب خطاب تحقير السياسة، وأعتبر أنه، بشكل أو بآخر، تكريس للوضع القائم. نحن بحاجة إلى سياسة وساسة من كل ألوان الطيف وكل أشكال الفكر والإيديولوجيا. أود أن أشير أيضاً إلى أن أغلبكم، كأشخاص وسياسيين، لستم سيئين، وسيئيكم ليسوا جميعاً بذات السوء. لكن أداءكم الجماعي اليوم سيء بحجم كارثة، وأثركم شديد السلبيّة ويكاد يدعو للتفكير إن كان من الأفضل لو تصمتون وتتركون مكانكم لغيركم. المشكلة، يا سادة، أنه لا وقت ولا ظرف لدينا يسمح باستبدالكم بالكامل الآن، ولا خير في أن يظهر المزيد من المزاحمين في زحام شجاراتكم.

اعلموا، يا سادة، أن الظروف الحاليّة وحدها التي تجبر على الاحتفاظ بكم على شكلكم هذا، فإما تغيّرون مافي أنفسكم، أو ستغيّركم الظروف رغماً عنكم، أو تغيّركم من أساسكم.

...

من آخرها.. إلى أين؟ إلى أين تريدون الذهاب. ليس اليوم، ليس غداً، بل ليس بعد شهر. إلى أين تريدون الذهاب الآن؟ أين أنتم الآن؟ مع من؟ ضد من؟ لأجل ماذا؟ هلاّ توقفتم للحظة وفكرتم في هذه الأسئلة البسيطة. يُفترض في كلّ سياسي، خاصة إن كان ديمقراطياً بالحدّ الأدنى، أن يسأل نفسه عمّا لديه ليقدمه للناس لكي يدعموه وينتخبوه أو حتى لينضموا لحزبه ولتجمعه. ماذا لديكم أنتم غير مزاودات لفظية على بعضكم البعض ضد نظام رأى الأعمى كم هو فاشي ومجرم ولم يعد هناك، بعد أكثر من ثلاثة عشر شهر على اندلاع الثورة السورية، أي "شطارة" في أن يكون المرء معارضاً له؟ ماذا قدمتهم من خطوات ملموسة وواقعية وممكنة التحقيق للتخلّص من الاستبداد والظلم وبناء وطن ديمقراطي تعددي لجميع أبنائه؟ لا تكفي النوايا، يا سادة، حتى لو اجتمعتم عليها وأجمعكم، فماذا نفعل إذاً إن كانت حتّى نواياكم نفسها موضع محاكمات فيما بينكم؟

هل تعلمون، يا سادة، أن العامل الوحيد الذي يمنع ثورة ضدكم جميعاً هو وجود ثورة ضد النظام الحاكم حالياً؟ هل تعلمون أن منظركم مخجل أمام الرأي العام السوري وغير السوري؟ بعضكم يبدو كموظف لدى وزير الخارجية هذا والمسؤول الدولي ذاك، وبعضكم الآخر كأعزب عاشق في ليلة زفاف حبيبته من غيره. هل يصعب عليكم أن تروا أنكم، كطبقة سياسيّة معارضة، بتّم عبئاً على الثورة السوريّة شكلاً ومضموناً؟

هل تعتقدون حقاً أنكم تتصرفون بما يليق بنخبة سياسيّة لحراك شعبي ثوري؟ لا تتستروا بالظروف أرجوكم، فظروف الشهداء وعائلاتهم والمهجرين والمعتقلين والقابعين تحت القصف ليست فقط أقسى من ظروفكم بآلاف الأميال الضوئية، بل كانت تقتضي منكم على الأقل، يا نخبة، أن تتغلبوا على هذه الظروف، الذاتيّة منها والموضوعيّة، الحقيقيّة منها والمتخيّلة، المنطقيّة منها والصبيانيّة. أضعف الإيمان يا نخبة.. أضعف الإيمان!

لا أريدكم أن تتوحدوا، فتوحّد الأصفار ينتج صفراً بحجم خيبة. أريد منكم أن تبقوا على تنوّعكم لكن أن تعملوا، ليعمل كلٌ منكم مع قاعدته الشعبيّة، وإن لم يمتلكها فليبنها، وليصنع برنامجه السياسي ويوفّر الآليات اللازمة لتحقيقه. ثم، إن استطعتم، توافقوا وتواصلوا وأنجزوا تحالفات وتسويات واتفاقيات فيما بينكم حسب ما يراه عقلكم السياسي والضمير الأخلاقي. افعلوا ما شئتم، لكن افعلوا شيئاً.

...

كي تندلع انتفاضة شعبيّة في سوريا ضد نظام الإفقار والإذلال والاستعباد كان عليها أن تناطح المستحيل حتّى تغلبه، وأن تصارع الزمان والمكان حتى تكسّر عظامهما. لم تقودوا اندلاعها ولم تكونوا، بمختلف أركانكم، أطرافاً فيها. ركضتم وراءها لاهثين حتى حملتكم على أكتافها، وما زالت تتحمّل ثقلها الذاتي وثقلكم متسلّقة جبلاً شاهقاً قمّته الحريّة والعدالة والكرامة. ألا ترون؟ ألا تشعرون؟

لقد قدّم الشعب السوري تضحيات جسيمة.. آلاف الشهداء، عشرات الآلاف من الجرحى والمعتقلين، مئات الآلاف من المهجّرين داخل وخارج البلاد، ومع ذلك ما زال يناضل بصبرٍ مصمماً على الذهاب بثورته حتّى النهاية رغم كل التحديات والآلام. أنتم، في المقابل:

أولاً: لم يتمكن أيّ تجمّع فيكم أن يطرح برنامجاً سياسياً مرحلياً قائماً، بالحد الأدنى، على إدارة الجهود والتضحيات السياسيّة والميدانيّة في سبيل التقدّم في خط واضح وبينٍ ومباشر، بل دخلتم في معارك دونكيشوتيّة بين بعضكم البعض حول التمثيل الداخلي والاعتراف الخارجي؟

ثانياً: فشلتم في التوافق بالحد الأدنى فيما بينكم، بل فشلتم حتى في حفظ ماء الوجه إعلامياً واحترام بعضكم البعض إنسانياً، كي لا نقول سياسياً. ألا يخجلكم أن تكون تسجيلات تراشقاتكم وشجاراتكم المخزية مواداً يتداولها إعلام النظام وحلفائه وزبائنه بكل سرور وتلذذ؟

ثالثاً: فشلتم في الاتفاق على أدبيات أو ميثاق شرف تسمح بالاختلاف ديمقراطياً داخلها وتحريم ما بخارجها. هكذا، بين شجاراتكم، بات نشاز الخطاب الطائفي والمعادي صراحةً للديمقراطيّة ولبديهيات مشاعر وثوابت الشعب السوري وارداً إعلامياً. فلا توافق بين الأقطاب الكبرى في المعارضة يركله خارج المشهد.

رابعاً: فشلتم في إدارة وقيادة موارد الحراك الشعبي، ولم تستثمروا جهداً ولا وقتاً في معالجة نواقصه ودفعه إلى الأمام وإعطائه الثقة الذاتية الناجمة عن كونه الزلزال الذي قلب المعايير في المنطقة ككل وليس سوريا فقط، بل انشطرتم بين متعال على الحراك ومتشرّط عليه ببرودة وانعدام إحساس، وبين شعبويّ باحث عن لافتات تأييد في مظاهرات الغرقى بالغضب والدم، وبين محتقرٍ للحراك الشعبي وللقوّة الشعبية وباعث في اليأس فيه وباحثاً عن استجداء وتسوّل من هو أصلاً عدوٌ للشعب السوري، أكان حليفاً صريحاً للاستبداد أم مساوماً مستتراً.

خامساً: فشلتم في دراسة واقع المجتمع السوري وظروفه الذاتيّة والموضوعيّة، ولم يفعل أيّ تجمّع منكم شيئاً لاستمالة طبقات وقطاعات من الشعب السوري لديها مخاوف حقيقيّة ومشروعة، بل واجهتموها بالإنكار تارةً وبتجريم هذه المخاوف تارةً أخرى. هناك ملايين السوريين الضائعين بين الكره لنظام يعرفون أنه مجرم ومعارضة لا دليل لديهم على أنها ستكون أفضل. ماذا قدّمتم لهؤلاء الناس؟ أيّ خطة سياسيّة مضمونة صنعتم كي يثقوا بكم وينضموا لمشروعكم؟ لماذا فضّل بعضكم الاتكاء على ابتزاز من لم يعد لديه ما يخسره عاطفياً وركن بعضكم الآخر نفسه للتعبير عن صمت الصامتين بدل أن يبحث عن صوتهم؟

بعد الـ "خامساً" قد نستطيع الاستمرار حتّى الخمسين أو أكثر، لكن أرجو أن تكون هذه عيّنة تريكم بؤسكم.

...

أرجو أن تفهموا قريباً أنكم، أياً كان مآل الثورة السوريّة، ستكونون في الغد القريب من الماضي. بعضكم سيعيش سياسياً حتى مرحلة انتقاليّة، بعضكم قد يتجاوزها بقليل، لكن لا مكان لكم في الحياة السياسيّة المستقبليّة في سوريا لأنكم، بشكل أو بآخر، أبناء مرحلة ستطوى دون عودة ودون أسف. بأيديكم اليوم أن يُقال عنكم بعد عدّة أعوام "الله يذكره بالخير" أو "الحمد لله على نعمة النسيان".

والسلام..

إضاءات حر

عن إعلام الثّورة السّوريّة .. تنسيق و تحدٍّ مستمر

عامٌ و نيّف من مساحة الحُريّة المُنتزعة بكل ما يمكن لبشر أن يتخيّله من المعاناة والألم ، مساحةٌ وسّعها الشّعب السّوري ليتنفّس من خلالها هُتافات و مظاهرات يحتلّ فيها المجموع المُنصهر المتكاتف محلّ الفرد الخائف المقموع.
لكن كيف يتابع العالم صورَ الثّورة و المعاناة السّوريّة ؟ كيف تستطيع الأخبار أن تنتقل متحدّيةً أعتى آلات القمع محطّمةً الجدار العازل السّوري الّذي بنته أجهزة المخابرات و عناصر الأمن و الدّيكتاتوريّة و التعتيم و التّضليل الإعلامي لكل ما يجري في سوريّة ؟
استطاع شباب و فتيات الثّورة أن يخلقوا قنوات مع الإعلام الخارجي ، العالمي و العربي بشكل خاص ، واستطاعوا أن يحمّلوا آلاف أفلام اليوتيوب الّتي ترصد كلّ مظاهرة و كلّ جريح و كلّ شهيد و كلّ مُعتقل خرج من مصنع التّعذيب ، كلّ قصف و كلّ إطلاق رصاص و كلّ انهيار و ضربٍ لصرحٍ أو منزل و كلّ سرقةٍ و تكسيرٍ لأقفال المحال منعاً إيّاها من الإقفال و الإضراب ، كلّ اعتصام جامعي ، و حقوقي ، و مدرسي .
قصصٌ ظهرت و تسرّبت للعالم بالرّغم من كلّ الجهود الّتي بذلها الإعلام السّوري المنحاز بامتياز لسياسة السّلطة في إخفائها و التّشويش عليها فخرجت بالرّغم من أنفه إلى العالم بعدسة كاميرات صغيرة تتفوق على مثيلاتها من الإعلام الرّسمي بمستوى المصداقيّة و الشّفافيّة و القدرة على نقل المعاناة دون أيّة عمليّات مونتاج .
لا عجب أنّ المخابرات السّوريّة تنتقم ممّن يصوّر تلك الأفلام وينشرها بشراسة متميّزة ! جريمة الخيانة العظمى و العقاب دونما محاكمة هي مكافأة أولئك المناضلين الّذين يستحقّ كلّ منهم جائزة حريّة الصّحافة و الإعلام و جوائز كشف الحقائق و توثيقها في زمنٍ لم يعد بالإمكان فيه إخفاء الحقائق طويلاً بكلّ الأحوال ، فكلّ ما يتطلّبه الأمر منك أن تبحث في الإنترنيت ، تطبع اسم الثّورة السوريّة أو اسم مظاهرات اليوم بتاريخ كذا، لترى عشرات الأفلام يومياً ، كمٌ لا يمكن تجاهله إلا من قبل المُغلقة عقولهم ، المحاصرة أذهانهم برعب معرفة الحقيقة ، القاصرة قدراتهم عن امتلاك أساليب البحث عنها ، معتمدين على الإعلام السّهل الموجّه أيّاً كان مصدره ، يتابعون مزراب المعلومات متجاهلين النّهر المتدفّق المتاح للجميع !
ولا تجد السّلطات السّوريّة مخرجاً لها من كل تلك الفضائح سوى التّقليل من شأن اليوتويب و مواقع التواصل الاجتماعي و كأنّ تلك الأخيرة متخصّصةٌ بإنتاج يفوق إنتاج هوليود و مصدرةٌ لكورس يستطيع مطابقة الإنسان السوري بلهجته و شكله ، بتفاصيل حيّه ومسكنه و لون دمه الطّاهر !
و حين نلقي نظرةً قريبة على أدوات وأساليب ناشطي الثّورة المجهولين ، نرى أنّهم قد طوّروها يوما بعد يوم لتصبح على مستوى من الحرفيّة العالية ، فأنشؤوا ما دُعي بالمراكز الإعلاميّة للبث و الّتي اُستهدفت بشكل واضح في أكثر من مرة بقصف مباشر من قبل قوّات النّظام السّوري، كما أنشأ النّاشطون مجموعات مغلقة لجمع المعلومات و التدقيق فيها مستخدمين برامج الانترنيت ، و اشترطوا وجود تسجيلات واضحة للمظاهرات الّتي وُثّقت أماكنها و تواريخها بدقّة على اليوتيوب نفسه منعا لأي التباس أو تشكيك ، و معلومات عن الشّهداء و صور وجوههم و أسمائهم و وقيعة استشهادهم تماماً كما تشترط المنظّمات الحقوقيّة عليهم عند توثيق أعداد الشّهداء والمعتقلين ، و العديد من التّفاصيل الّتي بات الخبر يستلزم ارتباطه بها قبل أن تتبنّاه صفحةٌ إخباريّة أو مركزٌ من مراكز الثّورة الإعلامي .

صفحاتٌ تخصّصت بنقل الخبر كشبكة شام وصفحة الثّورة السّوريّة و صفحة لجان التّنسيق ، وأخرى تخصّصت بنشر المقالات السياسيّة أو النّصوص الأدبيّة وحكايا الثّورة والثّوّار كالعديد من الصّفحات الّتي تعمل على عكس و رفع الوعي المجتمعي منعاً له من الانزلاق – تحت كلّ هذا العنف – بالاتجاه الّذي يريده له النّظام أن ينزلق فيه لترسيخ الفوضى ، صفحاتٌ أخرى انتقدت الواقع مستخدمةً فنّ السخرية و النّكتة الظّريفة مثل صفحة الثّورة الصّينيّة و الدّومري ، و صحف مطبوعة تناولت مُتنوّع المواد السّابقة كصحيفة سوريّة بدها حريّة .

هذا عدا عن عشرات التّجارب الفنيّة كأغاني الثّورة السّوريّة التي ألقت الضّوء على الحراك الثوري و الشّهداء و المعتقلين و مطالب المتظاهرين ، والتي شجّعت و روجت للإضراب و التظاهرالسّلمي .القصص المصوّرة أيضاً والتي أُبدعت على شكل (فيديو كليب) و أخذت تُنشرعلى حلقات مثل خرابيش ثوريّة . روزنامة الحريّة التي وثّقت وتوثّق أشكالاً من الكفاح والنّضال السّلمي المُبدع والّذي كان أهمّه صبغ مياه بحيرات و نوافير دمشق باللّون الأحمر و توزيع مكبّرات الصّوت التي صدحت بأغاني القاشوش في أماكن غير متوقّعة من المدن والأحياء السّوريّة .

كما استطاع أولئك الثّوار شحذ مهاراتهم يوماً بعد يوم و التصدّي للعديد من محاولات التشويش على أخبارهم و فضحها ، خاصّةً بعد أن وصل الإعلام الرّسمي السّوري حداً يشوّه فيه الصّورة الأصليّة تماماً فيستبدل صوت صاحبها بما تُقوّله به قنوات النّظام السّوري بغش واضح منقطع النّظير !

هذا لا يعني أنّه لا تزال هنالك بعض الثّغرات التي يستغلّها إعلام النّظام السّوري كلّ حين محاولاً ضرب مصداقيّة إعلام الثّورة ، فالثّورة ثورة شعب رزح تحت تخلّف هذا النّظام لعقود ، وهي ليست بحركةٍ مبرمجةٍ مخطّطٍ لها بعكس أجهزة النّظام و جيوشه و طاقاته المنظّمة المنصاعة للأوامر .

أضف إلى ذلك كلّ هؤلاء المراسلين الّذين أخذوا يُظهرون هويّتهم الحقيقيّة صوتاً وصورة عبر مدن سوريّة المحاصرة و تحت القصف ، أولئك أبطال الثّورة الإعلاميّون .

شكّل كلّ ما تمّ تلخيصه نشاطاً إعلامياً مرموقاً رافق حركة الاحتجاج الشّعبي و تكامل معها ، و عوّض عن التعتيم القسري الّذي تفرضه السّلطة . و لقد وصل انضباط الشّباب السّوري النّاشط في مجال نقل الخبر والمعلومة إلى حدّ إدهاش العالم ، كيف لا يفعلون ذلك و هم من قدّم الشّهداء و المعتقلين اللّذين عُذّبوا إلى حدّ الإعاقة الجسديّة..... في دولة لا معاق فيها سوى فكر أجهزة الأمن المتهاوي الّذي لا يزال يراهن على قدرته على قمع غضب الشّعب الثّائر باستخدام العنف المفرط .

ثورة تمخّض عنها إبداعاتٌ و قدرات ومهارت تبشّر بمستقبل واعد لا تردعه انتكاساتٌ صغيرةٌ هنا وهناك ، فما يُنجز فيها أكبر ممّا يتم تخريبه و ما يُزرع فيها أعظم بكثيرٍممّا يذبل !

إبداع حر

من يخاف ذكر الطائفيّة؟

حين اندلعت حرب لبنان، كانت الطائفيّة موضوع الاكتشاف الأكبر لعدد غير قليل من المثقّفين والعاملين في الشأن العامّ. قبلها كان الميل إلى إنكار الطائفيّة أو تخفيف حضورها وأثرها من سمات التفكير ولوازم الكلام والكتابة. ومع الثورة السوريّة، يتجدّد الاكتشاف نفسه بعد طول إنكار، وذلك بعدما داهمنا هذا الواقع المرّ في العراق فيما نراه يداهمنا اليوم في البحرين... لكنّ ما يتجدّد أيضاً هو الإصرار على أنّنا لم نكتشف شيئاً.

أسباب كثيرة ومتعدّدة تقف وراء الجهل والتجاهل اللذين يسبقان الاكتشاف، ووراء الإنكار والممانعة اللذين يليانه. من تلك الأسباب المتفاوتة صلةً عوجاء بالحداثة التي تجعل من «العيب» أن نكون طائفيّين، وثقافةً بدويّة-دينيّة سابقة على الحداثة تدور حول «الأخوّة» التي نجتمع عندها ونرتبط في ما بيننا بها، ونرجسيّةً وطنيّة تخشى الانجراح بحقيقة أنّنا لا نزال طائفيّين أكثر منّا وطنيّين، وميل الأنظمة إلى تقديم نفسها ضحيّةً لـ «مؤامرة طائفيّة»، مقابل ميل الثورات إلى زعم النصاعة والبراءة من كلّ طائفيّة، وهذا فضلاً عن حالات فرديّة يريد من ورائها الطائفيّ ألاّ يُنتبَه إلى وجود الطوائف أصلاً، وأن يصار بالتالي إلى تقبّل الزعم الإيديولوجيّ الحديث لصاحبه كأنّه منقّى من كلّ غرض أو هوى.

لكن هذا الموقف، كائناً ما كان سببه، يعيق المعرفة بالواقع من خلال إعاقته المعرفة بالطوائف وبطرق اشتغالها وعلم نفسها الجماعيّ وبكونها، في مرّات كثيرة، بنية تحتيّة خفيّة لما هو منطوق ومعلن. وهذا ما تتساوى فيه الأنظمة وكثيرون من معارضيها الذين يريدون لـ «العلمنة» (أو «الديموقراطيّة» أو «الاشتراكيّة» أو «العروبة» أو «فلسطين»...) أن تكون أقصر طريق إلى الجهل والتجهيل.

بيد أنّ الأمر ليس معرفيّاً بالمعنى المجرّد أو الأحاديّ للكلمة. فهناك خلاف في المنطلق والمسار والخلاصات بين المنطق الذي يقرّ بالطوائف ووجودها والأثر الضخم الذي يترتّب عليها في الفكر والسياسة، وبين المنطق الذي يمارس إنكار هذين الوجود والأثر أو التخفيف منهما.

ففي المنطلق، يترتّب على إنكار الواقع الطائفيّ افتراض أنّ مشاكلنا كامنة في النظام السياسيّ، لا في التركيبة المجتمعيّة – الثقافيّة الأعرض التي يشكّل النظام أسوأ تعابيرها، من دون أن تقتصر تعابيرها عليه. وهذا التبسيط يلفّق الأمور، أكانت تأييداً خبيثاً للأنظمة أو تأييداً ساذجاً للثورات.

وفي المسار التحليليّ، يتماشى العقل الإنكاريّ مع إيلاء أهميّة مبالغ فيها لـ «الاستعمار» و«الصهيونيّة»، وصولاً إلى «الاستشراق». وهنا يزدهر العقل التآمريّ أيمّا ازدهار مواكباً حجب النظر عمّا نحن فيه وعمّا اشتغلنا على تربيته جيلاً بعد جيل. وفي هذا المجال خصوصاً تظهر معالم الإيديولوجيا الشعبيّة والشعبويّة الجامعة بين الحكّام والمعارضين، والمثقّفين وغير المثقّفين، و «اليمينيّين» و «اليساريّين».

ثمّ في الخلاصات، يؤول الإنكار إلى اقتصار المطالبة على تغيير نظام السلطة وتحالفاتها من دون المسّ بالطابع المركزيّ «القويّ» للدولة وجيشها. وهو ما يضيق كثيراً عن المطالبة بدول تعكس التعدّد الطائفيّ (والإثنيّ والقوميّ...) القائم وتجهد لاختراع صيغة ما موازية من صيغ اللامركزيّة والفيديراليّة. فما تراكم من تجارب، يوفّر مادّة كافية لإقناعنا بأنّ كسر الدولة المركزيّة وجيشها شرط شارط لكسر الاستبداد وضمان التعايش السلميّ والمستقرّ بين من نسمّيهم مواطنين في وطن واحد.

إنّ واقع المشرق العربيّ يتكسّر بأسرع كثيراً ممّا تلحق به حركة الأفكار. والطلب الأقلّ هو ألاّ تحاول هذه الحركة المتلكّئة والكسولة منعنا من أن نرى ونناقش. فاليوم، كلّ شيء ينبغي أن يكون مباحاً، إذ نحن في الدرجة الصفر من التشكّل تبعاً لبلوغنا الدرجة المليون من التفكّك الضارب.

• حازم صاغيّة

إبداع حر

متابعة عبثية للصديق سلامة كيلة

لن تقول : تثبتي يالحظة مستحيلة،لأن ماتراه ليست هيلين الآسرة الخارجة للتو من بخار العطور ونسيمها،وأنت لست فاوست المقيد بعقد الدم والإذعان مع شيطان أبكم.
ما ينبغي فعله الآن هو إسترداد تلك الصرخة الوحشية التي حرضنا عليها يوماً والت ويتمان ،صرخة وحشية في وجه الطغاة،لاالتربيت على أكتافهم،والتعيش على مرق أفكارهم،وتثبيت الإستحسانات على هرير أقوالهم.....

1

لابد من حوار الصديق سلامة كيلة،يعني لابد من الحوار مع تلك الطمأنينة المأخوذة بالنصوص الماركسية التأسيسية،والملتاعة من حقول تجربتها وممكناتها الواقعية.
حسناً ! !
يمكن البرهنة بنقدية محكومة بالمقارنة والاستقصاء على عدم مطابقة التجارب المأسورة بشروطها والشروط المفروضة عليها معاً، والتي تطوقها كحزام من نار،مع نصوص غير مكتفية بذاتها،ولن تكتسب مشروعيتها إلا بتلك الإحالة المرجعية إلى التجربة وحقلها الشوكي.
من الضروري العمل على إسقاط الشرعية الثورية،معرفياً وممارسياً عن التجارب الإشتراكية وتعريتها أمام نفسها،أي أمام مرجعيتها المستهزئ بها، وأمام الحركات الشعبية والعمالية المغدورة والتي ما إنفكت تنظر إليها بقدسية وملكوتية،وإظهار كذبها وخديعتها.
والأهم هو إبراز موقعها الواقعي،عبر إحالتها بحزم إلى شرط تاريخي ليس منه فكاكاً،حينها سنعطي مالكر التاريخ وقوانينه الصارمة للتاريخ، وما للأفراد وحدود إمكاناتهم الحقيقية للأفراد.
لكن ماذا عن المرجعية الصلبة التي تدفع للتشارك الفكري مع مافيات الشيوعية المحلية وحراسها وزبانيتهما.
هذا ما سيدفع بقسوة نحو ماضي الحوارات البيزنطيةالعقيمة وحصون ثكناتها وأسوارها العالية،وجلافة كهنتها وإنعدام ضمائر المعتاشين على تفسيراتها.
إن أردت أن تكون شيوعياً فليس أمامك من خيارات إلا "قرطة"بكداش وحميد مجيد موسى ورفعت السعيد.....من الذين واللواتي يقيسون درجة حرارة الوطنية والثورية والعلمانية عند الأنظمة الحاكمة عن طريق دس موازين الحرارة في فتحة شرجها للإستهداء بها والسير في ركابها،أو لن يبقى أمامك سوى اللعنة الدائمة والنبذ والتخوين .
هنا مكمن الصعوبة في الخيارات،وهو ما أرّق الصديق سلامة كيلة والكثيرون مما يشاركه الهم المعرفي والسياسي،فلكل فكرة ولي فقيهها،ينبغي أن تؤخذ بركته ودعاؤه ويُهتدى بتعليماته وتذكر فضله عليها وعلى أهلها صباح مساء،لتستحوذ على الرخصة في التفكيروالعمل.
وهذا ما يدفع المريد إلى خيانة يومية لفكره وقيمه وشعبه،بتبني أقوال تكيفية بمرجعيات شكلية مخادعة،تتلهى بالكلمات وتلعب في أصول قواعدها،فيوماً مع المانعة ويوم مع التحرير ويوم مع السلام ويوم مع القطاع العام....لكنها على الدوام مع السلطات الحاكمة،كلب حراستها وجرو نباحها..
وإن كان هذا الكلام يفيد ذاته وأتباعه في ضبط مواعيد النوم واليقظة على أبواق الإستبداد ونواطيره،ماعاد ممكناً في زمن العاصفة الشعبية الثورية،إلا اليقظة على هتاف يشق عباب السماء ويوقظ ملائكتها.....
سلامة يفكر ويناضل ليكون شيوعياً،أي ضد تلك المافيات وممارستها،ومع الشعوب المتحررة من شروط القمع وتضليل الأيديولوجيات.

2

هنا مكمن اللحظة الفارقة والفاصلة في التاريخ،ساعة تقتحم ساحاته الشعوب متحررة من حراسها وراصدي أنفاسها،لتعلن لا فقدان أي أمل في أرباب حكمها ونصائح نطاسيه فحسب،بل إن الأمل لن يكون إلا بمواجهة حاسمة مع هؤلاء الحكام والنطاسين.
لكن المشكلة التي تواجه الثوريين اليوم هي أين اليسار في الإنتفاضات الشعبية العربية؟
اليسار الذي لم يتمكن بعد من إستيعاب الدرس الروسي وتسجيل نتائجه،ومتورط في تسويق أنظمة لاتصلح للإستخدام البشري،ويسار مناضل مايكاد يخرج من السجن حتى يتعقبه الوشاة،مسجلين عليه أنفاسه،وتداعيات أحلام شعوبه.....
حسناً،نعم لقد إنهارت التجربة السوفياتية وكل مقارباتها الفكرية والسياسية وتكيف أتباعها مع المافيات والكهنة والمرابين والمضاربين في البورصات الثورية على أسهمها .....
لكن ما ينبغي إشهاره بوضوح إن النظام العالمي المتحكم بشعوب الأرض جائر وعدواني وعنصري ويحرق أخضر الأرض ويابسها ويلوث هواؤها،وطائفي عند اللزوم وداعم ومروج للفكر الغيبي والعنصري وللأنظمة الفاشية،واللصوصية الدولية ولا مبالي بحقوق الشعوب المضطهدة ولا بزفرات أنفاسها المحروقة....
إذاً سنعيد الإعلان مرة أخرى ببيان واضح ما يؤكد الإنحياز الحاسم للشعوب المضطهدة وشغيلتها نحو جمهورية العدالة الإجتماعية والحرية المكتملة.

• عزيز تبسي

إبداع حر

خبراء توثيق الموت من أمثالنا، لا يبكون

• زاك زيتونة

احتاج الى مشاهدة المزيد من مقاطع الفيديو الخاصة بالشهداء للتأكد من اسم الشهيد وتفاصيل استشهاده..يوميا العشرات، وفي أوقات التدقيق الدوري لقواعد البيانات، مئات خلال ساعات اليوم القليلة. معدل مشاهدة الفيديو الواحد دقيقة واحدة. خلال ساعة بالامكان مشاهدة ستين جثمان، إلا إذا كانت المقاطع تعود لمجازر جماعية، فالرقم يضرب بأضعاف.

جثمان بعد جثمان، بعضه في الكفن والآخر لا يزال ملفحا بجراحه ودمائه. بعض الوجوه يبدو عليها الذعر والدهشة.. أهذا أنت أيها الموت؟ وجوه أخرى تخالها نائمة لشدة مايبدو السلام على معالمها.. بعضها جميل ببشرة ناعمة وأفواه صغيرة مزمومة، وشبح ابتسامة ذكية. الشهداء الأطفال، وعبثهم الأبدي بأرواحنا.

الشهيدات هن الأقل حضورا في مقاطع الفيديو، يتعين عليك على الأغلب أن ترسم ملامح الشهيدة من المخيلة. الشهيدات يرحلن بصمت على اليوتوب. غالبا لا يتاح لنا حضور طقوس الألم في لحظات الغياب الأولى.

لكن أقسى المقاطع تبقى للشهداء يلفظون أنفاسهم الأخيرة. في تلك الحالات تجد نفسك مرغما على احترام لحظاتهم تلك وعدم الانتقال إلى فيديو آخر وتوثيق جديد. عليك أن تمسك يد المسجى أمامك على شاشة الكمبيوتر، تمعن النظر في عينيه حتى لو كان الألم يقتلع عينيك، وتسمع حشرجاته الأخيرة. لعله يقول شيئا بلغة المساحة ما بين الحياة والموت. لعله يرسل اعتذارا إلى حبيب أو اشتياقا إلى أم. لعله فقط يغني.. تود لو تصغي.. لكن المحيطين بالجسد المنتفض بأنه لا يتيحون فرصة لتلقي رسالته. يتصارخون حول المصاب: انطق الشهادة، انطق الشهادة.. لو أنني مكانه، لربما تمنيت لو يخبروني أنني سأعيش أيضا وأيضا، وأن أغلق عيني على أمل جميل بالعودة إلى أحبتي. أو أن يضمني أحد في لحظاتي الأخيرة ويمسح رأسي بصمت.

أكثر من ذلك أن معظم تلك المقاطع تنتهي عادة قبل رحيل الروح عن صاحبها، وتبقى حشرجاته الأخيرة في الذاكرة من غير الحصول أبدا على سكينة الموت.

مقاطع قليلة لشهداء سجلوا كلمة مصورة قبل رحيلهم. بعضها لا يحتوي إلا نظراتهم وبضع كلمات إلى أحبتهم. عبد المهيمن اليونس يتمدد على العشب أمام بندقيته، يلهو بأعواد الأرض بأصابعه بنزق. يطلب إلينا إن رحل الترحم عليه، ثم يقول أنه اشتاق لأمه، ونكاد نرى الدموع في عينيه. لكن أبطال الجيش الحر لا يبكون، لذلك يشيح بوجهه عن الكاميرا ويطلب من المصور وقف التصوير.

أود لو أنشج بالبكاء كلما استعدت تفاصيل المقطع، لكنني لا أفعل، خبراء الموت أيضا لا يبكون.

لا يستجدي دمعهم حتى مقطع الأب في مدينة الرستن وهو يركض كالمجنون، يحمل بين ذراعيه طفله الذي تحول جزأه السفلي إلى هيكل عظمي بفعل القذيفة خارقة الذكاء، التي تركت الرأس بوضع أفضل حالا ليتمكن الأب من تمييز ولده والمسح على شعره للمرة الأخيرة.

قصة الآباء والأبناء قصة أخرى في مقاطع الشهداء المصورة. على الأغلب في حال تواجد العائلة، تحيط أجواء النواح والنشيج والولاويل من حناجر احرقها الألم، الأم ترفع الدعاء إلى السماء بأن يذيق القتلة حرقة قلب الحرمان من فلذة أكبادهم، والأبناء يرفعون الدعاء للسماء بأن يذيق القتلة لوعة اليتم والفقد.

أحد الأطفال أدهشني بإصراره على أن والده لم يرحل، فعيناه تحدقان في عينيه، وما فتأ يخبر المتحلقين حول الجثمان، بأنه حي، والله عايش، مفتح عيونه!

بعض الأمهات القليلات يخدعننا أو يحاولن. يودعن الابن بلا دمعة، بصوت خافت وبكثير من الهدوء. وكأن الجبل يتحدث من قمته أو الوادي من عمقه، يحتسبنه عند الله شهيدا، ويدارين الألم لا أدري أين أو كيف. هؤلاء أحبهن بعمق، خبراء توثيق الموت يعرفون جيدا ماذا يعني أن لا يتمكن المرء من البكاء حيث يتوجب عليه ذلك. أوليس العويل في مثل تلك اللحظات حق أساسي من حقوق الانسان غير قابل للتنازل، سقط سهوا من المواثيق الدولية؟

تفاصيل الموت لا تنتهي، الآلاف منها في آلاف المقاطع المصورة. خبراء توثيق الموت من أمثالنا لا يبكون، يكتفون بالمشاهدة بأفواه فاغرة وجبين مقطب، وفي لحظات معينة، يسمعون صوتا يعوي داخلهم. ولا يكفون عن التساؤل، إن كانوا، هم من يوثقون الموت عبر شاشات أجهزتهم، أو أولئك من يوثقونه بأصابعهم وعيونهم، سيعودون يوما ما كائنات "طبيعية"، أم أن الموت ضمهم إلى برزخه حتى النهاية.

إبداع حر

أيها المخنثون...

أيها المخنثون...
كفّوا أعضاءكم الغبية عن أنثاي الأشهى
ودعونا نمارس الحب / توقاً وبوحاً ومخاضاً /
مع هذه الجميلة....
أيها المخنثون... اجمعوا أعضاءكم القذرة وانصرفوا..
يا حلوتي: (وبعد قرار الاتحاد الأوروبي بمنع المنتجات – الفاخرة – بالوصول إلى البلد) أنصحك بركل كل عطور الكريستيان ديور وسان لوران والشانيل ونينا ريتشي والجيفنشي والإسكادا، بقدميك الجميلتين، وأطلقي روحك في سماء دمشق – كحمامة عصيّة على الموت– لتزدادين مسكاً وغواية...
ففي دمشق فقط رائحة الشهوة إذ تنضح فتنة: همسٌ قبلة ارتكبها عاشقان مشاكسان في إحدى أزقة باب توما و القشلة، شفاه تلتقي بثوران مضمّخ بعرق الرغبة والقلق، شفاه تتنقل من زقاقٍ لآخر بعدما يقطع عليها أحد المارة رعشتها، علها تجد زاوية معتمة يتكشّف فيها ما يتيسر من جسدين ثائرين...
لدمشق رائحة الخدر في كأس نبيذ: قلوب مرتعشة من وهج السكر، تذرع الليل جيئة وفلتاناً بغنائها المشاكس، شباب يخمر من نظرة وهمسة وغمزة وابتسامة ماجنة، وفي الشوارع المفتوحة على احتمالات النشوة، تمتد الأيادي الخدرة على وقع قصيدة الانتظار لدرويش، لتسرق من أجساد الحبيبات عرقاً ولذة، وهنّ المتواطئات المتمنّعات...
لدمشق رائحة النزق والضجر والترف: في الليل تتقد البيوت المرهقة شموع حب وآهات تطال الآلهة في عروشها، لتزهر العتمة طقوس تصوّف في معابد الليل، فيُصاغ الفرح بشكل آدميّ في عيون حالمة لا تكفّ عن الرعشة ...
وفي الوجوه المجعدة المتناثرة على الأرصفة المتعبة، ثمة ربٌ يزهر رماناً وابتسامة، ومن أبجدية الظهور المحنية من لهاث الجوع تخلق الأغاني والمواويل، نعم في دمشق فقط، مدينة الحبّ بطعم اللوز والياسمين، يرقص الألم، وكم يليق بها...
لدمشق فقط عبيرٌ لا يشبه إلاّه، لذا فهي الأنثى جداً بين ربّات السماء، لعطرها النزق مجون وجنون وثمة قمر لا يكفّ عن العبث برقبتها الندية، لسرّتها المعمّدة عصياناً ودوخاناً، رائحة البنّ لحظة تنتفض الشمس على سرير حبٍ في دورته الأزلية...
فيا يا حلوتي... كوني كدمشق بكامل رائحتها وألقها وخلودها... وانطلقي نحو نفسك
وأنتم أيها الوافدون من البشاعة اعتقوا هذه الحبيبة الشهية، لتكمل الأرض دورة الثورة على جسدها، واجمعوا كامل قبحكم من بين نهديها المقدسين، وانطلقوا نحو مقابركم...
مرة أخرى....
أيها المخنثون... اجمعوا أعضاءكم القذرة وانصرفوا...

عبير نصر

إبداع حر

هُوَ

لا يتوقف عن تصدير انفعاله – يشتم أحيانا – ولكن بشكل لا يخدش حياء أحد فهو كعادته يبلع نصف الحروف فتضيع الكلمة , لكنها تنخر له سنا اضافيا في فم تخاصم جلاس مقاعده فلزم كلٌ ركنا .
يهدأ لثوانٍ ويقول لي لن أتمكن من التكيف مطلقا مع صوت الرصاص . يصيبني بالهلع .. أتخيل كل واحدة تصنع نعشا أو سريرا في مشفى . أرجوك لا تحسب ذلك جبن ولكني لا أحب هذا الصوت . لا في الأعراس ولا في المآتم ولا مزنرا بزغردات النصر . مزاجي يكره انتصارات الرصاص وهزائم الرصاص .. ويتصل هكذا كسلسلة كراهية لتنال أينشتين ونوبل وتمتد لتصل الى قابيل . رغم أنه لم يستخدم رصاصا .

أنا عادة أبتسم لتداعيات ذهنه وقفزات أفكاره أحاول اقحام بضع كلمات , يضغط أسنانه المتخاصمة على شفته السفلى يشتم بأنصاف كلماته المعهودة ويتابع يا أخي كيف يمكن لشخص لديه روح بشرية أن يرضى بإزهاق روح بشرية أخرى , وكيف يمكن لآخرين تبرير ذلك ومنحه الحجج الكافية لمعاودة الكرة . مخلوق مرعب هذا الكائن البشري . يستدرك هم كانوا كائنات ولكن من يستسيغ العيش وفق مقولة من بعدي الطوفان سيفقد هذه الميزة ككائن عاقل .
أتمتم أشياء عن الضرورات والوقائع الصعبة وشيء عن هروب لحظة العقل . يقاطعني – دون شتائم – أن تموت بشريا خير من أن تعيش قاتلا صدقني .. يسألني هل المثل السلاح زينة الرجال مثل صحيح , لا ينتظر الاجابة ولكنه يشير الى صدغه ويقول : هنا السلاح زينة الرجال أما المثل السابق فلا تنس أن له تتمة وهي أن السلاح بيد ال.... يجرح وهو دارج وشعبي ومعبر . أضحك يمضي يعيد حركة يده الى صدغه : هنا السلاح الأقوى ...

تعليقي ليسبق التعليقات :

..لم يكن جبانا أبدا يكره الرصاص لصلته بالجنون وتغييب العقل وحين سقط وهو يسحب طفلا من الشارع كان صوت الرصاص في أذنيه أكثر ايلاماً من اختراقه لقلبه . كان ذهنه يدور بسرعة متسائلاً أن كل هذا الرصاص سيكون آخره نعشا أو سريرا في مشفى
لكن واحدة فقط أوقفت مخيلته عن العد والتخيل والبكاء .

الشاعر الكردي جكرخوين

ولد جكرخوين سنة 1903 في قرية حسارى الواقعة في كوردستان تركيا ،عاش في أسرة فقيرة فقد أباه وهو في الخامسة عشر من عمره ,عاش يتميا تارةً عند أخيه خليل وتارة عند أخته أسيا الذين يكبراه , بدا بالعمل منذ نعومة أظافره فعمل برعي الأغنام والماشية و من عام 1918 حتى عام 1920عمل كعامل في إنشاء الخطوط الحديدية،

بدأ جكرخوين بتعلم القراءة والكتابة على يد المشايخ فيصبح ملا واسمه الحقيقي هو (شيخ موس حسن)

يترك جكرخوين قريته ويتوجه إلى سهول ديار بكر بحثا عن العمل وهناك يكمل تعليمه.

يبدأ بالتنقل في مدن وقرى كوردستان ليتعرف عن قرب على وضع شعبه الكردي المضطهد في كل مكان.

يتزوج عام 1928 و يلقب ب (سيدا) بسبب دراسته الدينية.

ولكن في بداية الثلاثينات يتمرد جكرخوين على الأفكار الدينية الرجعية, فينزع عنه لباسه الصوفي (الجبة والعمامة) ويبدأ بمهاجمة الشيوخ والآغوات بشعره الثوري المعبر لوضع الشعب الكردي ،

يغادر جكرخوين منطقته ويتوجه إلى عامودا فيلتقي هناك بعض الشباب الوطنيين ويؤسسوا (نادي الشباب الكردي) سرعان ما تغلقه سلطات الاحتلال الفرنسي.

في عام 1946 ينتسب جكرخوين إلى حركة خويبون ويبدأ بالعمل النضالي المنظم ، تنحل حركه خويبون وتتحول إلى جمعية تحرير وتوحيد كوردستان.

في عام 1949 يصبح جكرخوين مؤازرا ورفيقا للحزب الشيوعي ،مدافعا عن حقوق المظلومين مناهضا الإقطاعيين, بعدها يبدأ نضاله الأليم حيث الاعتقال والسجن والتعذيب.

عام 1958 يبدأ جكرخوين ورفاقه بتأسيس حركة آزادي وبعدها تتحد الحركة مع الحزب الديموقراطي الكردي،ويصبح عضو في اللجنة المركزية للحزب.

في عام 1959 يكلف الحزب جكرخوين بتدريس اللغة الكردية في جامعة بغداد ، لكن بعد تجدد القتال بين الأكراد في شمال العراق والحكومة العراقية عام 1962 يعود جكرخوين من بغداد إلى عامودا.

عام 1969 يعود جكرخوين إلى كوردستان العراق ويبقى هناك سنة كاملة، بعدها يسافر إلى لبنان ويبقى حتى عام 1975 حيث يطبع وينشر ديوانه الشعري الثالث (kime ez) في بيروت،

عام 1979 يغادر جكرخوين بيروت إلى أوروبا (السويد) فيمضي أخر سنوات عمره هناك, إلى أن توافيه المنية عام 1984 وينقل جثمانه إلى قامشلو ,يدفن في منزله في موكب مهيب ويتحول ضريحه إلى مزار لأبناء الشعب الكوردي.

يعتبر جكرخوين مدرسة خاصة قلدها الكثيرين من الشعراء الأكراد ,كتب الشعر الكلاسيكي وشعر التفعيلة وقصيدة النثر,وبرع في تجسيد الحياة الكوردية ومعاناة الشعب الكوردي, التزم بقضايا أمته وكان مصرا على كتابة أشعاره باللغة الكوردية ويقول (إذا كتبت بلغة الآخرين فان لغتي ستضمحل إما إذا كتبت بلغتي فان الآخرين سيحاولون قراءة وكتابة لغتي).

له أكثر من 37 كتاب أهمها تاريخ كوردستان في جزأين, وثمانية دواوين شعرية.

إيقاع فكري

محمد نجار

الخطاب الإيزيدي و التمركز حول الذات

في مقالكم المنشور(1) على صفحة (داسن / DASIN) الموقع الالكتروني المعني بشؤون الإيزيدية، و تحت عنوان لا يخلو من التشدّد في الخطاب الديني / الإيزيدي في تمركزه حول الذات، تجاه الخطابات الأخرى التي تتناول الإيزيدية وفق تسميات مختلفة (وخطيرة كما تُسمّيها) لا تخلو من قصدية و غائية بعيدة عن القراءة التاريخية قائمة في تلك الخطابات، لا يخلو خطابكم من المأزق الفكري ذاته، سواء أكانَ من حيث الأدوات الإجرائية، أم من حيث آليات القراءة التي تجعل من تلك الخطابات، نزعة عدائية تاريخية مستمرة مما عانت منه الإيزيدية عبر تاريخها الطويل، و الممتدّة منذ سيطرة الساسانيين على بلاد الرافدين (ميزوبوتاميا)، مروراً بالتوغل الإسلامي القسري خارج جغرافيته الإثنية، في فرض عقائده على الأمم و الشعوب الأخرى، دون أن ننفي بالتأكيد تلك المعاناة التي تعرّض لها أبناء هذه الملّة، حتى على أيدي بعض زعماء القبائل و العشائر الكوردية في فترات تاريخية معينة، و ذلك بتحريض في أغلب الأحيان من سلاطين الباب العالي، و غياب لدور الوعي القومي التاريخي و الشعور بالمسؤولية حيال أبناء أمتهم، لقاء امتيازات و مكاسب شخصية محددة.

إنّ هذا الشعور بالغبن لا يزال يستحوذ على بنية اللاوعي لدى أبناء هذه الملّة، الأمر الذي يجعل منه ركيزة أساسية في تناول تلك الخطابات، في الوقت الذي لا تزال تعمل فيه الذاكرة الجمعية على استحضار صور من الاضطهاد، وهي تبني خطابها الإثني تحت تأثير هذه الحالة اللاشعورية، والبقاء من ثمّ رهائن في خانة ذلك (اللاشعور الجمعي) الذي بات الإيزيديون يتوارثونه عبر الأجيال، و هي الآلية ذاتها التي تحكم الخطاب الإيزيدي المتمركز حول الذات، في فهمه و تفاعله مع الخطابات الأخرى المغايرة لها.

إنّ هذا الشعور المتمركز حول الذات لدى الإيزيديين و انغلاقه حيال الآخرين، ليس وليد الظروف التاريخية المريرة التي حكمت مسيرة هذه الملّة في اعتقادنا فحسب، و إنما ينبني هذا الشعور أساساً على الإرث الديني من تعاليم و طقوس وشعائر صارمة، من قبيل ـ (المراتبية في الزواج، أو الامتناع عن أداء أية طقوس دينية احتفالية أمام الآخرين من أبناء الملل الأخرى، أو احتكار مبدأ القراءة و الكتابة لصالح الرئاسة الدينية) ـ هذه الطقوس و الإجراءات و التعاليم، تمّت صياغتها من قبل مَنْ يمكن تسميتهم بفئة الكهنوت في رسمها ملامح المجتمع الإيزيدي، عبر جوانبها المختلفة، الاجتماعية منها و الفكرية و الاقتصادية و حتى السيكولوجية.

إنّ هذا الدور المنوط بهذه الفئة الكهنوتية التي تتربع على هرم السلطة الدينية في المجتمع الإيزيدي، لا زالت تُعتبر الحاجز الأكثر صرامةً في استمرار انقسام المجتمع الإيزيدي على نفسه، و في الوقت ذاته تقف هذه الهرمية العائق الأكبر أمام تطور المجتمع الإيزيدي و انفتاحه على الثقافات الأخرى المحيطة به في غناه الحضاري و الإثني المتنوع. وعلى أية حال فإن التراتبية ذات الصبغة الوراثية، وظيفة دينية لا يختص بها الإيزيديون في اعتقاداتهم الدينية فحسب، و إنما هي واحدة من المؤثرات العديدة المشتركة فيما بين عددٍ من الاعتقادات التي انتشرت في تلك الحضارات القديمة المتعاقبة في تسلسلها التاريخي البعيد.

لكن الاستمرار في هذه الصيغة التراتبية، كإحدى المكونات الأساسية في تشكيل المجتمع الإيزيدي، و تغذيته ببعض التعابير و المفاهيم الماورائية من قبيل(القومية الإيزيدية)،(2)وكذلك اعتبار (الإيزيدية شعب قائم بذاته)،

إيقاع فكري

له هويته القومية المختلفة، و بالتالي جعل الإيزيدية ـ و هي معتقدات دينية متطورة في نشأتها عما أنتجتها الحضارات المتعاقبة في بلاد الرافدين برموزها الكونية ـ تتعين ماهيتها و خصائصها القومية بالاستناد فقط على المكونات الروحية، و هي واحدة من مجموع المكونات الأخرى التي يقوم عليها مفهوم (القومية / الأمة)، في الفكر السياسي، دون الأخذ بعين الاعتبار للعناصر و المكونات الأخرى، فالاستمرار في هذه الصيغة، يجعل من الخطاب الإيزيدي المتمركز حول الذات، خطاباً ماورائياً متعالياً يطرح جانباً كل الحقائق التاريخية والموروث الديني، بهدف إعادة تشكيل خطاب يتساوى في بنيته الفكرية و الخطابات الأصولية المعاصرة، في وقت لا تزال تتصارع فيه أساساً عدّة خطابات على الساحة الفكرية لهذه الملّة، إذ تتعدد و تختلف تلك الخطابات وفقاً للسلالات الثلاث، (3) التي تستلم الزعامة الدينية، و هي تعدُ في الوقت الحاضر من أكبر المعضلات و التحدّيات التي تواجه المجتمع الإيزيدي في حاضره و مستقبله المنظور.

إن حالة التناقض التي تحكم تلك الخطابات المنقسمة على نفسها، يؤججها في الوقت الراهن أهم انقسام في البنية العقائدية التي تعرّضت لها الإيزيدية، وذلك على يد الشيخ (عُدي بن مسافر المتوفى على الأرجح سنة 557 هـ)، هذا الأموي الذي حمل معه مشروعاً فكرياً / تبشيرياً، في محتواه الظاهر، تمثّل في تغذية المعتقدات الإيزيدية القديمة، برموز إسلامية بارزة من طقوس و عبادات و شعائر دينية، مستغلاً الظروف و الحالة الانعزالية السائدة التي حكمت أبناء هذه الملّة، فكانت غايتهُ خلخلة الهيكلية الفكرية / الدينية التي تقوم عليها الإيزيدية، و بالتالي السعي لتقويض أركان الإيزيدية و معظم تصوراتها حول مسائل الوجود و الخلق/ التكوين من الداخل، دون القضاء على أسسها الفكرية التي لم تتعارض بشكل جوهري مع ما كان يحمله هذا الصوفي، و من جهة أخرى لا يُستبعد أن يكون الشيخ عدي بن مسافر ذاته، أول مَنْ أسّس لفكرة تقديس شخصية الخليفة الأموي (يزيد بن معاوية)، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى تسميتهم بـ (اليزيدية)، وفق تصور بعض المؤرخين، بحيث اعتبروها فرقة منحرفة انشقت على الإسلام ـ و إن اختلفت آرائهم حول نسب هذه الطائفة (4) ـ و هي المغالطة التاريخية الكبرى التي درج عليها بعض الباحثين المحدثين في دراساتهم حول أصول هذه العقيدة، في حين كان يُخفي ذلك المشروع في محتواه الباطن توجهاً دنيوياً / ذاتوياً، تمثّلاً بالأئمة الصوفية، في إضفائهم هالة قدسية حول ذواتهم، عبر حالة عشقية في اتحاد الذات الصوفية، أو انحلالها الكلي في الذات الإلهية في ذروة الشطح الصوفي، و هي حالة لا ينالها الصوفي إلاّ بالمجاهدة الفكرية و السلوكية الطويلة معاً.

إنّ ما يؤيد استنتاجنا حول مشروع الشيخ / الصوفي (عدي بن مسافر) في محتوييه الظاهر و الباطن، ذلك التحوّل الجذري العميق الذي طرأ على البنية العقائدية و التنظيمية للإيزيدية مع مجيئه، إذ تُشكّل هذه المرحلة التاريخية الجديدة التي دخلتها المعتقدات الإيزيدية، منعطفاً حاسماً خلّفت وراءها جدالاً واسعاً بين معظم الباحثين و الدارسين و المستشرقين حول الأصول و العقائد، و إمعاناً في ذلك الدور المحوري الذي ركّز فيه الشيخ على المستويين العقائدي و التنظيمي، (الطبقي الاجتماعي) للإيزيدية، يُقسم معظم الباحثين و الدارسين تاريخ الإيزيدية الطويل، إلى مرحلتين أساسيتين شبه منفصلتين، تمثّل كل مرحلة منهما شبهُ قطيعة تاريخية بنيوية مع المرحلة التي تسبقها، على المستويين المذكورين أعلاه، و يمكن تحديد جوهر هاتين المرحلتين على النحو التالي:(5)

المرحلة الأولى: الإيزيدية و الحضور الرمزي الأبرز للمثيولوجيا البابلية في مرحلتها المثرائية. المرحلة الثانية: الإيزيدية و التحوّل الجذري عن الإرث المثيولوجي الرافدي عموماً، نحو هيمنة الرموز الإسلامية،مع ظهور و بروز

إيقاع فكري

دور الشيخ (عدي بن مسافر) و ما أحدثه من تحوّل بنيوي، على الصعيدين الديني و الدنيوي للمجتمع الإيزيدي، لذلك لا نجد للإيزيدية أيّ ذكر حقيقي في المصادر التاريخية قبل القرن السادس الهجري، و هي المرحلة التي ظهرت فيها هذه الشخصية المُلتبسة، و ما أحاطت بها من صور القداسة و التبجيل، و هي حال معظم الصوفية، حيث تذكر لنا بعض المرويات التاريخية، أنه كان يستطيع قراءة القرآن مرتين في الليلة الواحدة، كما يروى أن والدته حين حملتْ به سلّم عليه الأولياء جميعاً و هو في بطنها، و حين خرج من بطن أمه ردّ عليهم السلام، و صادقهم منذ الطفولة.

إنّ المغالاة في ذكر الخوارق و الكرامات عن الأئمة الصوفية، ليست إلاّ جزءاً من عمل المخيال الاجتماعي الخصب، و ذلك لإضفاء هالة قدسية حول كينونتهم الـ (ما فوق إنسانية)، و هو عملٌ يعكس في بُعده النفسي حجم المخزون الاجتماعي ـ للتاريخ الإيزيدي ـ المُثقل بالوساوس القهرية، فتلك القداسة التي تجسدت في شخصية (عدي بن مسافر) في لحظتها التاريخية والمستمرة حتى اللحظة الراهنة، بمختلف صورها في السلوكية الإيزيدية، ليست في حقيقتها سوى جملة من التعبيرات والإسقاطات الخَلاصَاتية (الخلاص) التي تجد تجسيداً بليغاً لها في شخصية هذا المنقذ في صفاته الإعجازية التي تصل في كثير من مراتبها إلى مرتبة النبوة.

لا تُعتبر هذه القراءة التي تمحوَرت أولاً حول سلوكية العزلة و التمركز حول الذات، و ثانياً حول تعدّد و اختلاف الخطاب الإيزيدي في انتماءاته الإثنية، وثالثاً التركيز على الشخصية المقدسة، إلاّ ملاحظات أولية حول أهم المعضلات الجوهرية التي عانت و تعاني منها الإيزيدية في تطورها التاريخي، و هي قراءة لا تنطلق في رؤيتها الفكرية لهذه المعضلات من تصورات مسبقة، تحتكر لنفسها مساحة واسعة من حرية القراءة دون ضوابط و التزامات بالحقائق التاريخية، لأن الحقائق ذاتها يمكن قراءتها في سياقات مختلفة و متعددة، و هي قراءة لا تتجاوز في صفتها المشروعية، تاريخية هذه العقيدة و التطورات التي لحقتها في سياقها الشعائري و البنيوي العقائدي، حيث تركزّت جهود الشيخ (عدي بن مسافر) الفكرية و التبشيرية في اتجاه إقصاء أغلب الرموز المثيولوجية التجسيدية المؤثرة في سلوك المجتمع الإيزيدي، نحو حضور الرموز الدينية الإسلامية بكثافتها التأثيرية، مثل حضور التسميات الدينية للأسماء والأماكن والأعياد المقدسة.

إن الاختلاف في الانتماءات الإثنية لأبناء هذه الملة، ليس علّة فاسدة في جوهره، كما عند أصحاب الملل و النحل الأخرى، لأن مبدأ الاختلاف في ذاته، يمكن النظر إليه كظاهرة طبيعية يتمثّله العقل الإنساني في صورته الفكرية، لكن الأمر مختلفٌ تماماً في بنية الخطاب الإيزيدي الاختلافي الذي يطغى عليه في المرحلة الراهنة حالة الانقسام و التعدد حيال المقولات القومية التي تعمل على تأسيس خطاب لاعقلاني في توجهاته الإثنية الاختلافية، و هي حالة لها منعكساتها السلبية لا سيما على مستوى التفاعل الاجتماعي بين أبناء هذه الملّة.

إن إعادة قراءة هذه الإشكاليات في ضوء التراث الديني الشفاهي الإيزيدي المتوارث، عملٌ من شأنه أن يدحض الكثير من التراكمات و الالتباسات و التشوهات البنيوية التي تعرضت لها المعتقدات الإيزيدية عبر تاريخها الطويل.

(الهوامش و الإحالات)

(1)ـ تحية إلى السيد خيري علو حكو، كاتب المقال، المنشور في صفحة (Dasin) الموقع الالكتروني المعني بشؤون الإيزيدية، وتحت عنوان (الإيزيدية و التسميات الخطيرة) حيث وردت في المقالة بعض التعابير و المفردات، أثارت انتباهنا أثناء القراءة، و عليه آثرنا قراءة تلك المفردات قراءة بعيدة عن أية مواقف مسبقة، و لا تسعى هذه القراءة من جانبنا إلى تأسيس خطاب موازٍ مناهض للخطاب الإيزيدي الذي يتمحور حول مفهوم مركزية الذات و انغلاقه حيال الآخرين، لا سيما وأن هناك أمثلة أخرى أكثرُ مغالاة، يمثّل هذا المنحى حول حقيقة الانتماء الإثني للإيزيدية، و بعض الشكوك التي تُثار حول حقيقة مجمل معتقداتها الدينية. يمثّل هذا المنحى على سبيل المثال، (أنور معاوية الأموي) الذي يتحدث بلسان أمير (الطائفة اليزيدية) في ألمانيا، مستخدماً التسمية ـ في قصدية بارزة ـ التي باتت من التسميات المرفوضة في نسب هذه الملّة، إلى الخليفة الأموي(يزيد بن معاوية).

(2)ـ (القومية الإيزيدية) تعبيرٌ ورد في مقال السيد خيري علو حكو، وهو تعبيرٌ غريب من حيث دلالته الفكرية و الإثنية، إذ لا نجد تعابير مرادفة لها، مثل (القومية البوذية، القومية الإسلامية، القومية المسيحية) في استخدامات بالموازاة مع تعبير السيد خيري، في توظيفه لهذا المفهوم لأجل بناء خطاب منغلق على ذاته، و يُعبّر في الوقت ذاته عن الأرضية الثقافية التي يتحركُ عليها كاتب المقال.

اليسار في الزمن الثوري

فواز طرابلسي

تحمل الثورات العربية الى اليسار مزيجاً من التحدي الوجودي والفرصة التاريخية. والفيصل بين الاثنين هو قدرته على التعلّم من الدروس البليغة التي تحملها العملية الثورية وبلورة مشروعه ودوره فيها وتدبّر كيفية الرد على تحدياتها. فلعل في ذلك ما يدفع اليسار الى مغادرة مندبة النقد الذاتي، كفارة ذنوبه التي لا تنتهي، والاستعاضة عنها بمراجعة للماضي تسهم في فهم أفضل للموقع والدور في الحاضر وتخدم خصوصا للإطلالة على المستقبل. هذا اذا كان بين اليساريين من يريد تجاوز تيارين في أوساطهم: يسار دعم الاستبداد بحجة المسألة الوطنية ويسار الرهان على التدخل الخارجي سبيلا الى تحقيق الديموقراطية.

أسهم اليسار وشبابه خصوصا إسهاما متواضعا وإن يكن ذا أثر في الانتفاضات. في تونس ومصر واليمن، كان الشباب اليساري في طليعة المبادرين للنزول الى الشوارع واحتلال الساحات والميادين وإطلاق شعار إسقاط الحاكم ونظامه، وكسروا حاجز الخوف، وتقدموا الصفوف عندما تعلّق الامر بمواجهة القمع والرصاص. في المغرب، تميزت حركة 2 فبراير التي أطلقت الموجة الشعبية الضاغطة من أجل الاصلاحات. وقد شذّت الحالة السورية بعض الشيء بسبب دور الاحزاب الشيوعية المتحالفة مع النظام، فبرز اليساريون بمن هم بالدرجة الاولى المنشقون عن تلك الاحزاب والناشطون بالصفات الفردية أو في مجموعات وتنظيمات صغيرة.

ومع ان اليساريين فازوا بعدد متواضع من الأصوات ومن المقاعد في الانتخابات النيابية في تونس ومصر، بقي الوجه الابرز لنضالهم في مواقع الضغط الشعبي لتفكيك أنظمة الاستبداد ومؤسساته وتشريعاته واستكمال تحقيق أهداف الثورة.

انتفاضات ضد النيوليبرالية

ان شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، الذي حرّك عشرات الملايين من العرب من المحيط الى الخليج خلال العام 2011 ولا يزال يحركهم ويدفعهم لبذل لأنواع التضحيات وصولا الى بذل الدم بسخاء، هو العلامة الفارقة على الطابع الديموقراطي والشعبي للانتفاضات وهدفها الجذري الابرز. يعلن الشعارُ الشعبَ مصدراً للسلطات ويعلي السيادة الشعبية على كل سيادة اخرى، فردية أو سلالية أو حزبية أو عسكرية أو حاكمة باسم الاجتهاد الديني. ويحسم بعجز الانظمة العربية القائمة عن ان تصلح نفسها بنفسها مؤكدا ان السبيل الوحيد لتحقيق إرادة الشعب هو تغييرها بالقوة، قوة الشعب.

الى جانب شعار «الشعب يريد» ارتفع شعار مكمّل له، لم يقلّ عنه شيوعاً، هو «عمل، حرية، خبز» الذي وضع حق العمل والعدالة الاجتماعية في صلب العملية الديموقراطية. الجديد في هذا الشعار المطالبة بالـ«العمل». ذلك انه يشير الى البطالة بما هي أحد الدوافع الرئيسة للانتفاضات والمحفّز الحاسم لدور الشباب فيها. ومعلوم ان العالم العربي يحمل الارقام القياسية العالمية من حيث نسبة الشباب (24-15 سنة) بين السكان ونسبة البطالة الى السكان (لا أقل من 30٪) ونسبة البطالة بين الشباب (44٪ من إجمالي العاطلين من العمل). وتحيل بطالة الشباب، بدورها، الى الطابع الريعي المتزايد للاقتصاديات العربية في ظل العولمة الرأسمالية والاملاءات النيوليبرالية. وليس أدل على فضيحة تلك الإملاءات من ان يسارع مديرا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – تحت وطأة الثورتين التونسية والمصرية – الى الاعتراف بأن نمو الناتج المحلي لا يجيب على مشكلة البطالة، علماً انه المقياس الذي فرضته المؤسستان على مدى ربع قرن عل انه المقياس الابرز لقياس الجدوى الاقتصادية! وتزداد الفضيحة ضخامة اذا علمنا أمرين:

الاول، ان المؤسستين اللتين تتحكمان بحياة البشر المالية والاقتصادية، كانتا تقدمان تونس ومصر تحديدا كنموذج يقتدى به من حيث النجاح الاقتصادي في ظل «الاصلاحات الهيكلية». والثاني ان المطلوب توفير 51 مليون فرصة عمل في العالم العربي بحلول العام 2020، حسب تقديرات لـ«وكالة التنمية» التابعة للامم المتحدة للعام 2009. فأي اقتصاديات قادرة على إنتاج فرص عمل بهذه الكثرة؟ وأي تحدّ أكبر من هذا التحدي لثورات يراد لها، ولمن سيحكمون باسمها، ان تبقى محصورة في الحيّز السياسي وحده.

حقيقة الامر ان الانتفاضات تشكل موجة من المقاومات الشعبية المشتركة لفاعيل النيوليبرالية بعد أكثر من ربع قرن على مباشرة تطبيقها في المنطقة. وهذا ما يفسّر، الى جانب عوامل اخرى، شمولها هذا العدد من البلدان العربية في وقت واحد.

ولا فصل هنا بين دوافع اجتماعية ودوافع سياسية. ترافقت وتيرة تطبيق الاجراءات النيوليبرالية مع تركّز متزايد للسلطة والثروة في أيدي العائلات والمجمعّات المافيوية – الامنية المرتبطة بالقطاع المالي – العقاري – المقاولاتي، سواء في الانظمة الدكتاتورية العسكرية المتحدرة من حركات التحرر الوطني أو في الانظمة الريعية السلالية المسيطرة على الاقتصاديات النفطية. ولم يكن صدفة ابدا ان يؤدي هذا التزاوج بين الاستبداد والنيوليبرالية الى تغليب الدور القمعي للدولة على أي دور آخر كوسيلة رئيسة للضبط الاجتماعي والسياسي. فهو سمة مشتركة بين أنظمة البلدان التي طبّقت فيها إملاءات البنك الدولي وصندوق النقد. وترافق تركّز الثروة، والتخلي عمليا عن أي جهد تنموي، في ظل نمو الحرمان والتهميش والفقر، مع تنامي الهدر ونهب المال العام ومع إعادة تصدير عائدات النفط والغاز الى المراكز الرأسمالية حيث توظّف في تمويل المديونية الاوروبية والاميركية أو في إسناد عملاتها أو الاستمثار في القطاعات المختلفة، هذا عندما لا تجري استعادة البترودولارات عن طريق تمويل الحروب الخليجية ومبيعات السلاح بأرقامها المليارية والمواد الاستهلاكية الفاخرة الفاحشة.

ولقد كشفت فضائح الحكام العرب المخلوعين، والعشرات والمئات من مليارات الدولارات التي راكمها كل منهم، همجية تسخير السلطة السياسية في سبيل الإثراء عن طريق نهب المال العام وفرض العمولات على المشاريع الاقتصادية واقتطاع حصص مباشرة من عائدات النفط، والسيطرة على الصناديق السيادية، ناهيك عن التهريب وتبييض الاموال. وكل هذا في الوقت الذي حادت فيه الحملة ضد «الفساد» عن فضائح وهموم تلك المنهبة. إذ جنحت للترويج للخصخصة بحجة ترهّل البيرقراطيات الحكومية، ووظفت نظريات «الموازنات المتوازنة» كمبررات للاعفاءات الضرائبية على رجال الاعمال والاغنياء وإلقاء المزيد منها على الجمهور بواسطة الضرائب غير المباشرة، فيما قضت سياسات «التقشف» على دعم الدولة للسلع والمواد الاساسية وقلّصت دورها في التوزيع والرعاية الاجتماعيين الى حدوده الدنيا.

الديموقراطية هي الطريق الى الاشتراكية

في عالم عربي هذه بعض تداعيات وقع العولمة النيوليبرالية عليه، وتلك تحديات ثوراته الشعبية، لا بد لليسار ان يستعيد مشروعه المجتمعي كاملا وان يعيد به إنتاج استقلاله الفكري سبيلا الى استقلاله السياسي والتنظيمي والسلوكي. هذا إن هو أراد البقاء على قيد الحياة والمنافسة في كسب الرأي العام والجماهير الشعبية التي يفترض به تمثيل مصالحها الأكثر جذرية.

وحتى لا نتجاهل السؤال التقليدي «ماذا يعني أن تكون يساريا الآن؟» يمكن القول ان اليساري هو من يحاول الربط بين قيمتي الحرية والمساواة. وهو الذي يعي، في ظروف بلادنا المخصوصة، ان تحقيق الديموقراطية السياسية مهمة تاريخية متكاملة تتطلب تفكيك أنظمة الاستبداد واستبدالها بأنظمة ومؤسسات وتشريعات جمهورية ديموقراطية مدنية. واليساري هو من يدرك، بناء على الدروس الاليمة للتجربة اليسارية ذاتها، ان تجاوز سلبيات الديموقراطية السياسية لا يتم بدكتاتورية تقمع الحرية دون ان تحقق المساواة، بل بتعزيز الحرية بالمساواة، أي بتحرير الديموقراطية من سطوة رأس المال وتطويرها نحو الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية.

بهذا المعنى، فمبرر وجود متجدد لليسار في العالم العربي هو دفع الثورات الديموقراطية الى نهاياتها المتساوقة وتطعيم الديموقراطية السياسية بالديموقراطية الاجتماعية عن طريق المساهمة في حلّ التناقض بين المساواة السياسية للمواطنين في الدولة واللامساواة بينهم في المجتمع، وهي اللامساواة الناجمة عن الفوارق والامتيازات الطبقية بينهم.ان الديموقراطية هي الطريق الى الاشتراكية.

والحد الادنى المشترك بين الاشتراكيين لمدلول المفردة هو الاقتناع بأن هذا النظام الرأسمالي ليس نهاية التاريخ ولا هو خاتمة الطموح الانساني. بل إن التاريخ نفسه، بما فيه إنجازات الرأسمالية ذاتها، بات يسمح بتجاوز الرأسمالية. فقد بلغت البشرية درجة من التطور وفرت من الموارد والثروات والمعارف ما يسمح بسد الحاجات الاساسية لجميع سكان المعمورة من عمل ومعاش وسكن وعلم وصحة وبيئة نظيفة وآمنة. وان العقبة الاساسية أمام تحقيق تلك المهمة التاريخية هي الملكية الفردية ومبدأ الربح، الركيزتان الاساسيتان للنظام الرأسمالي. وليس أدلّ على هذه الحقيقة من الارقام التي تتداولها وكالات الامم المتحدة للتنمية من ان عشرة بالمئة فقط من ثروات أول مئة من أغنياء العالم كفيلة بسد تلك الحاجات.

على ان هذه الحقيقة ليست تعفي الاشتراكية والاشتراكيين من التحدي الاكبر الذي تكشفت عنه تجارب «الاشتراكية المتحققة». نقصد كيفية حلّ المعادلة التاريخية الصعبة، معادلة زيادة إنتاج الثروة من أجل تأمين المزيد من العدالة والمساواة في توزيعها. لا وصفات جاهزة. هناك محاولات حل تستحق الدرس، منها تجربة حزب العمال البرازيلي في الحكم خلال العقدين الاخيرين.

مشروع لعصر العولمة

ان استعادة اليسار مشروعه المجتمعي كاملا، يضعه أمام امتحان أدواته النظرية لإنتاج المعارف عن عصر العولمة بآليات تشغيله واتجاهاته الرئيسية، وخصوصا عن وقعه المميز على المنطقة. والمفارقة الفاغرة هنا هي ضعف الجهد الفكري والاقتصادي حول موقع المنطقة العربية من العولمة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولعل أولى نقاط الاستدلال على هذا الطريق هي الآتية.

اولا، تعيين الاطار العام لخصوصية صلة المنطقة بالعولمة من خلال وجود ركيزتين للامبريالية المعاصرة فيها 1) آليات الاستحواذ على الموارد والثروات الطبيعية – النفط والغاز خصوصا – وإعادة تصدير عائداتها الى المراكز الاوروبية والاميركية؛ 2) انفراد المنطقة دون سائر مناطق العالم، بوجود مشكلة من بقايا العهد الكولونيالي هي الاستعمار الاستيطاني العنصري لفلسطين، المستمر في قضم الاراضي والاستيطان على مدى فلسطين التاريخية الى يومنا هذا، عدا توسعته واحتلاله أراضي الجوار.

ثانيا، استكشاف الطبيعة المتناقضة للعولمة بظواهرها الجديدة من مَنْهَبة الفقاعة المالية وأخطارها التدميرية، الى نقل الصناعات الى بلدان الجنوب للقرب من المواد الاولية والايدي العاملة الرخيصة، وهي ظاهرة لم تسهم في الحد من البطالة والفقر في بلدان الجنوب التي استقبلت الصناعات المنقولة، بل أطلقت موجات غير مسبوقة من الهجرة في تلك البلدان نحو بلدان الشمال. ومن تناقضات العولمة المثيرة للجدل توحيدها العالم، في الزمان والمكان، عبر ثورة الاتصالات والمعلوماتية المذهلة من جهة، وتذريره في الآن ذاته الى كيانات وولاءات ما دون الدولة من جهة ثانية.

ثالثا، استجلاء الوجه الجديد لأممية تَعِد بأنماط جديدة من التضامن والترابط بين بلدان الجنوب. نعني عولمة بديلة، تقوم على التقاء المصالح بين المتضررين من الامبريالية المعاصرة ومن احتكار الشركات العابرة للجنسيات ومن آليات التبادل والتطور غير المتكافئين بين أجزاء العالم، عولمة بديلة تطمح لبناء عالم يتسع لما فيه من عوالم، متحرراً من العنصرية والمجاعات والفقر والحروب وخطر الفناء النووي، عالم يوفر الحد الادنى اللائق من الحياة لجميع أبنائه، بدلا من ضمان الثراء الفاحش الهادر للواحد بالمئة على حساب التسعة والتسعين الباقين.

افتتاحية مجلة براباك

حوار العدد

عارف دليلة لـ«السفير»: أبلغنا الروس رفضنا الإصلاحات

يقول عارف دليلة، المعارض السوري الذي أمضى بعد «ربيع دمشق» في العام 2001 سبع سنوات في السجن بسبب محاضرة عن الفساد في بلاده، انه سمع كلاماً «روسياً واضحاً بشأن الخروج من الأزمة التي تعصف بسوريا». ويقول دليلة، أستاذ الاقتصاد، خريج الجامعات السوفياتية، في حديث إلى «السفير» في موسكو، إن وفد هيئة التنسيق الوطنية السورية الذي زار موسكو مؤخرا برئاسة المنسق العام حسن عبد العظيم، سمع من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونائبه ميخائيل بوغدانوف «كلاماً إيجابياً عن ضرورة وقف التدهور، لكني غير متأكد من أن تغيراً نوعياً سيطرأ على الموقف الروسي، إلا في مجال دعم خطة (المبعوث الدولي والعربي إلى سوريا) كوفي انان».

ويضيف دليلة، القيادي في هيئة التنسيق، «مواقفنا متقاربة أو متطابقة مع الروس، فنحن لا نطالب بأكثر من وقف إطلاق النار، وسحب الجيش، وحل المشكلات الإنسانية الناجمة عن العنف وإغاثة الجرحى والمشردين، وتعويض المتضررين وإطلاق سراح جميع المعتقلين وإعادة إسكان المهجرين داخلياً وخارجياً، وكلها مطالب تتضمنها خطة أنان ويؤيدها الروس جملة وتفصيلاً كما أبلغونا».

دولة النظام

تقول إن مواقف هيئة التنسيق والروس متطابقة، فهل التطابق يشمل تغيير نظام الرئيس بشار الأسد؟

سمعنا مراراً عبارة أن روسيا لا تدعم شخصاً بعينه، ولا نظاماً معيناً، بل تطالب بتغييرات وإصلاحات جذرية. هذا ما سمعناه من لافروف وبوغدانوف، مع تأكيدهما أن هذه المسألة بيد الشعب السوري. قلنا لهم يجب أن يتمتع السوريون جميعاً بالحرية لكي يقرروا مصير بلادهم. لا معنى لمثل هذه المطالب من دون رفع القيود، التي تكبل إرادة الشعب السوري.

لكن الروس يقولون إن المعارضة لم تطرح إلى الآن برنامجا موحدا بديلا من النظام القائم، وان تشرذمها سبب في التباس الوضع عموما؟

قلنا للافروف وبوغدانوف إن كل ما يسمى إصلاحات يجريها النظام باطلة، لأنها لا تجري في ظروف تسمح للمواطن بإعلان موقفه. لافروف سأل بالذات عن الانتخابات والاستفتاء، وقلنا له إن كل القوانين والدستور والاستفتاء وانتخابات الإدارة المحلية وقريبا انتخابات مجلس الشعب، بل إن كل دساتير سوريا بما فيها دستور العام 1972، باطلة لأنها صدرت وتصدر من طرف واحد، وضد إرادة الشعب. ونحن نسأل ما جدوى هذه التكاليف المادية بإجراء استفتاء وتشكيل لجان، والاهم الكلفة البشرية، جراء التعسف الذي تعيشه البلاد، قبل اندلاع الأحداث بسنوات طويلة.

مراقبون يثيرون السؤال: لماذا تتمسك روسيا بالنظام في سوريا، وهل وصلتم إلى جواب خلال مباحثات وفد الهيئة في موسكو؟

أعتقد أن لدى الروس تصوراً تقليدياً، يعود إلى الحقبة السوفياتية، لا يفرّق بين الدولة والسلطة. المهم بالنسبة لهم الدولة، من دون التمييز بينها وبين السلطة. في زمن بوريس يلتسين لم تكن هناك دولة في روسيا بل سلطة، فقد ألغيت الدولة، لكن بعد ذلك بدأوا يعيدون الدولة من جديد. أما في سوريا فإن الدولة غائبة منذ أربعة عقود، لأن كل السمات السيادية للدولة غائبة، لا قانون، لا دستور، لا مواجهة مع عدوان خارجي، لا حماية للحريات، لا ضمانة لأمن المواطن، لا أحزاب، لا إعلام، ولا سياسة. كل سمات الدولة غائبة، هناك فقط السلطة وأجهزتها القمعية.

عارف دليلة لـ«السفير»: أبلغنا الروس رفضنا الإصلاحات

لكن السلطة السورية لا تزال قوية، فما هي برأيكم مصادر قوة النظام؟

السلطة المطلقة والمنفلتة خارج القانون مصدر ضعف للدولة وقوة للسلطة الاستبدادية.

لماذا برأيكم لم تحدث انشقاقات كبيرة في أركان النظام حتى بعد مرور أكثر من عام على اندلاع الأحداث؟

اعتمد النظام على ما يسمى بالحزب العقائدي والجيش العقائدي والمؤسسات العقائدية، وهذه كلها لم يبق من عقيدتها إلا الاسم فقط. وتحت غطاء هذا الاسم جرى ربط مصير عدد كبير من الناس بالنظام. كانت الدولة غائبة عند (العقيد الليبي معمر) القذافي، ولكن لم يكن لديه جيش عقائدي ولا شعارات قومية. كان القذافي يغير الشعارات كل يوم. سوريا هي مصدر شعار «وحدة حرية اشتراكية» الذي انتشر في الوطن العربي، وحين وصل حزبا البعث إلى السلطة في سوريا والعراق أفرغا الشعار العظيم من مضمونه. أصبح مجرد نصوص على الورق، أو مركوب وفق تعبير القذافي الذي كان يقصد به السيارة لكل مواطن.

شروط الحوار

منذ بدء الأحداث وموسكو تدعو إلى عقد مؤتمر وطني يجمع المعارضة مع النظام، فهل كرر لافروف الدعوة أمام وفد هيئة التنسيق؟

كان هذا الأمر من أهم الأفكار التي جرى التركيز عليها. استعرضنا كل المحاولات التي قمنا بها داخل سوريا لتوحيد قوى المعارضة عبر مؤتمر عام بهدف عقد مؤتمر موحد. نحن نطلب منذ أشهر رعاية الجامعة العربية للمؤتمر والأمين العام للجامعة نبيل العربي تحدث بذلك مرات عديدة لكننا لم نلمس أي تحرك بهذا الاتجاه على أرض الواقع. نأمل أن يعقد المؤتمر في إطار مهمة كوفي انان، لأن البند الأخير من خطته يتحدث عن إيجاد مخرج من خلال التفاوض بين المعارضة، بكل أطيافها، والسلطة. نحن نعني بالسلطة من لم تتلوث يده بدم السوريين.

ما المعيار الذي يحدد أن هذا الطرف ملوّث بالدم أو بريء؟

أسماء من يقودون عمليات العنف والحل العسكري والتجاوزات الخطيرة معروفة، وأي محاولة لوضعها في المقدمة سترفض.

هل أنتم مستعدون للجلوس مع رموز النظام حول طاولة الحوار؟

المعارضة لا ترفض كل البيروقراطية الحكومية، بل هذه البيروقراطية عائدة للدولة، ونحن نميز بين الدولة ومفهوم السلطة الضيق.

لكن المجلس الوطني برئاسة برهان غليون يرفض رفضا قاطعا الحوار مع القيادة السورية الحالية؟

نسمع من المجلس أنهم على استعداد للحوار مع من لم تتلوث يده بدماء السوريين.

لماذا القطيعة بينكم وبين مجلس غليون؟

النقص الجدي في عمل المجلس الوطني أنهم حين يتحدثون عن وحدة المعارضة فإنهم يعنون أن يلتحق غيرهم بهم. نحن نقول هذا مستحيل. المعارضة السورية تتموضع في أشكال مختلفة، ومن المستحيل القبول بمقولة أن هذا الطرف أو ذاك من أطراف المعارضة هو الممثل الشرعي للشعب. هذا ضد الديموقراطية. نشترك مع جميع فصائل المعارضة في أن طبيعة السلطة السياسية يجب أن تتغير نوعيا وجذريا. كفى نصف قرن وسوريا تعيش نظام الحزب الواحد، ولم تشهد أي تطور في مختلف جوانب الحياة.

عارف دليلة لـ«السفير»:
أبلغنا الروس رفضنا الإصلاحات

نقف ضد الحصار

برأيك، كيف يحافظ النظام على الأداء الاقتصادي على الرغم من الحصار والعقوبات؟

لا يمكن سوريا أن تعيش لفترة طويلة أخرى بهذا التردي الاقتصادي. منذ البداية كنت أقول إن السلطة لن تكون أول من يتأذى بالعقوبات الاقتصادية على البلاد. كنت ضد العقوبات والحصار الاقتصادي، لأن الفئات الفقيرة أول من يتألم، أما أصحاب الملايين، الذين يرتبطون بمصالح مع السلطة فإن ثروتهم تتضاعف بفعل الحصار. من خسر، ويخسر ثروته، هو المواطن العادي الذي يقتات على الرواتب والأجور.

ألا توسع الفاقة قاعدة الاحتجاجات، وتعجل في انهيار النظام؟

هذه المسألة بوجهين. قد تكون السلطة هي السباقة لاستغلال حال الفقر وتقول للناس إن كل أبواب العيش بيدي وكل آمالكم مرتبطة بنا، وقد يحصل العكس، حيث يدفع شظف العيش إلى تجذير مطالب الشارع. نذكر أن المتظاهرين منذ اليوم الأول للأحداث كانوا يهتفون نحن لا نريد الخبز نريد الكرامة، نريد إلغاء دور أرباب الفساد والاستبداد. هؤلاء يخشون العودة إلى بيوتهم لان العاقبة ستكون شديدة.

في ضوء التطورات الداخلية والأدوار الخارجية في الأزمة السورية، كيف تنظر إلى مستقبل البلاد؟

نحن على مفترق طريق خطير، وخطورته تفسر حجم الضحايا الهائل. منذ البداية ما كان يجب السير على هذا الطريق، طريق العنف ومجابهة المطالب السلمية بالرصاص. لم يكن أحد من السلطة يصدق ما كنا نتحدث عنه على مدى 40 عاما، ونقول إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية كانت كارثية على المجتمع والدولة، وان تفشي الفساد وتعاظم سلطة أرباب الفساد وصل إلى درجة لا تطاق، وتحولت البلاد إلى كومة قش تنتظر عود ثقاب. نصحنا بتدارك الوضع وتجنب المأساة، لكن المستفيدين من مكاسب السلطة الرخيصة لم يتصوروا أن ثورة البوعزيزي في تونس ستصل إلى سوريا، ووقعت الفأس بالرأس. اليوم الشعب غير قادر على أن يعود إلى المربع الأول. لن يقبل إلا بالتغيير الجذري.

هل صحيح ما يشاع عن أن الحكومة السورية تبيع سندات إلى دول مثل الصين وروسيا وإيران، وترهن مستقبل البلاد بقروض تكبلها لعشرات السنين سعيا وراء وقف انهيار الاقتصاد ودعم الليرة؟

قبل الأحداث ومنذ عشرات السنين وأنا أطالب بالشفافية والعلانية. حتى إحصائيات بعض الدول العربية المجاورة كانت تكتب وتنشر علناً. كنا نسأل أين سوريا منها. كنت أطالب بقانون يلزم الحكومة بنشر كل معطيات البلد الاقتصادية، ولكن للأسف فإن كل المؤشرات الاقتصادية والأرقام والإحصائيات كانت، ولا تزال، مغيبة وفي سرية مطلقة. الآن لا نستطيع الوثوق بأي رقم من أية جهة. نعم تنطلق شائعات عن بيع سندات، ولكن من الصعب التأكد منها. هل حقا تباع سندات وفي مقابل ماذا؟ لا أستطيع التأكيد أو النفي.

عن جريدة السفير

واحد من هؤلاء

أحمد زكريا

أنْ أموتَ الآن
لا يعني كثيرًا عند أصحابي وأعدائي سواسيةً
فقط سيكونُ أمْرِي مثل جدّتها التي ماتَ ابنُها
مثلاً، غريقًا في مياه النيل
أو يباكرُ مثل مسافرٍ نحو الخليج لفترة معلومة ونسيتُ مصرَ هناك
لكنّي على عجلٍ نفذْتُ على رصيف محطة المترو
وحاولتُ اجتنابَ الناس في المربعات قدرَ المستطاع، وحاولوا مثلي
ولم يتحدّث الركابُ فيما بينهم عن أي شيء زائدٍ كطبيعةِ الركابِ من خمسينَ عاما
أنْ أموتَ الآن
من سيحسّ بي غيري
ولم يُعدِ العشاءُ على السلسلِ في تمام الثامنة
جارى المقابلُ بابَ شقّته يبيتُ بحضنِ بابي ليس يعرفني
ولا ألقاهُ إلا صاعدًا أو نازلاً لا شيء يجمعُنا سوى حلْمِ الحياةِ الآمنة
ووقفتُ.. حيث وقفتُ في الميدان
أفتدةً تحنُّ لأي شيء ثم تنسى ما تحنُّ إليه
أحداثٌ ولا أشياء
لم أشهدْ بمصرَ سوى البكاء على زمانٍ ضائعٍ
ونسيتُ أنّي جئتُ كي أنسى على المقهى من الأحلامِ ما أنسى
من الماضي الذي أحيا بما صنعَتْ يداي ومن غدٍ
من سوف يذكرني إذا ما متُّ
أهلي غالبًا والأصدقاءُ بقدرِ ما تركتْ لنا الأيامُ متّسعًا لنضحكَ أو نغنّي في الشوارعِ
والحبيبةُ قد تكونُ وفيّةً تحكي غرامي في مساءٍ باردٍ لحفيدةٍ لا تحملُ اسمي
هل ستشربُ قهوةَ هذا الصباح؟
نعم سؤالٌ مثل هذا عابرٌ من عامل المقهى سيشعرني بأنّي لم أزلْ حيًا
أشارك في الحياة بنظرة.. أختارُ ما أختارُ من صحُفِ الصباحِ
أطالعُ الأبراجَ حتى أطمئنّ على بقائي سالمًا حتى المساء

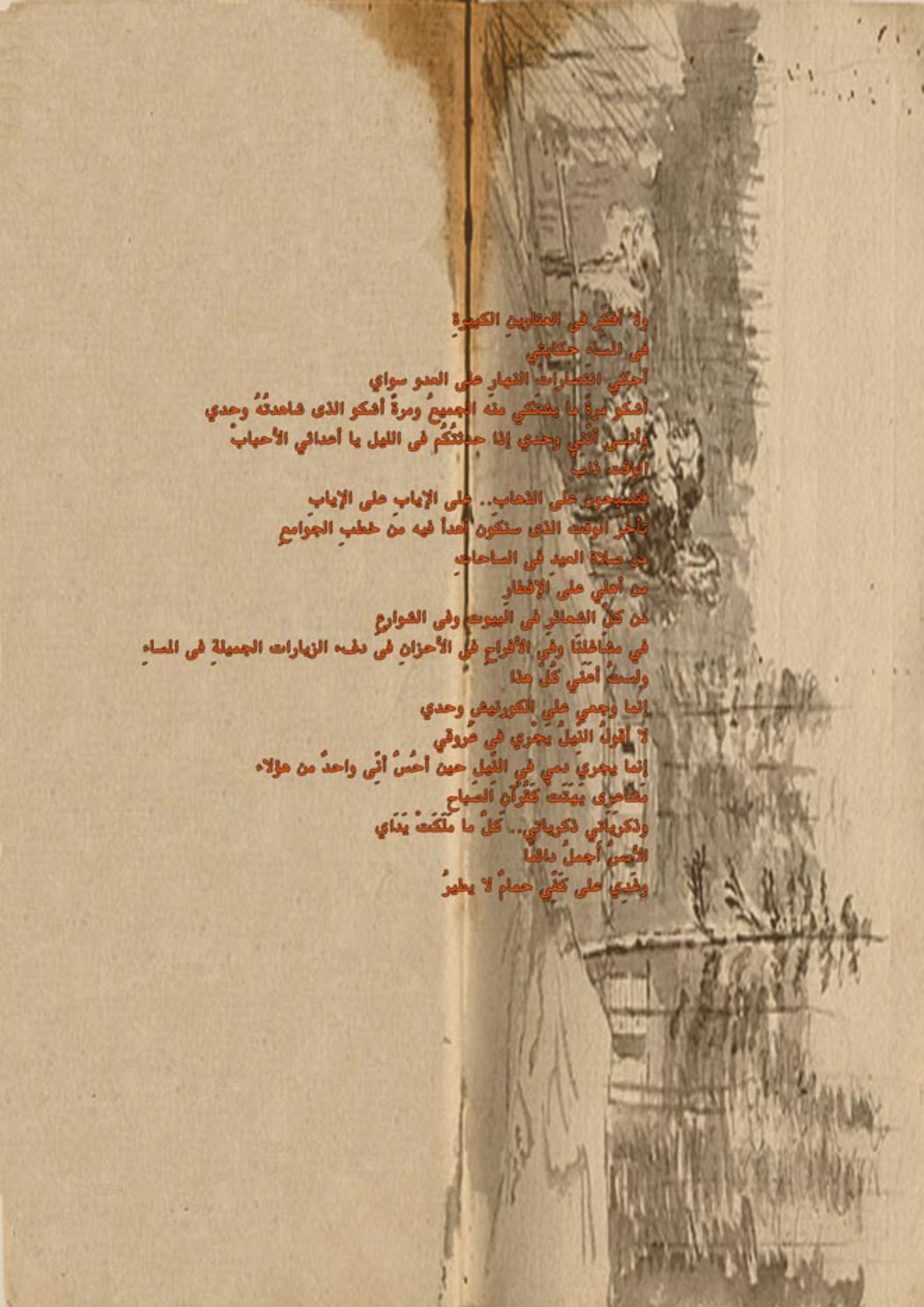

ولا أفكر في العناوين الكبيرة
في المساء حكايتي
أحكي انتصارات النهار على العدو سواي
أشكو مرة ما يشتكي منه الجميعُ ومرةً أشكو الذى شاهدتُهُ وحدي
وأنسى أنني وحدي إذا جدتكُم في الليل يا أعدائي الأحباب
الوقت ذاب
فتسبحون على الذهاب.. على الإياب على الإياب
تأخر الوقت الذى سنكون أبعدَ فيه من خطب الجوامع
من صلاة العيد في الساحات
من أهلي على الإفطار
من كل الشعائر في البيوت وفي الشوارع
في مشاغلنا وفي الأفراح في الأحزان في دفء الزيارات الجميلة في المساء
ولستُ أعني كل هذا
إنما وجعي على الكورنيش وحدي
لا أقول النيل يجري في عروقي
إنما يجري دمي في النيل حين أحسُ أني واحدٌ من هؤلاء
مشاعري بهتت كقرآن الصباح
وذكرياتي ذكرياتي.. كلُ ما ملكتْ يداي
الأمس أجملُ دائما
وغدي على كفي حمامٌ لا يطير

سمر علوش

وطن

هنا تموت الطفولة بإرادة عالمية,,
تجهز عواصف الحزن الذي فاق حد العويل على ما تبقى من صوت,
ويتحول الشهداء إلى عدد يراقب سكان الأرض تصاعده من ساعة إلى أخرى...
يأكلنا الزمن,,ويسعد التاريخ بأن يسطر في صفحاته أسطورة لاتعنيه مأساة أبطالها الحقيقيين...
هنا فقط تعلن الطبيعة ولادة أنهار جديدة في جغرافيتها القاحلة,حيث لم يعد هناك في أنهارنا الأصلية متسع للدماء...
هنا,,أرصفتنا حمراء,,وجدران بيوتنا مضرجة بالبارود..
والإنسان,,نعم,,الإنسان,,لا يتعدى كونه جثة باردة ملقاة بين أحذية الجنود...
لكننا مازلنا نجوب شوارع الرعب بحثا عن الشمس التي ضاعت منذ نصف قرن في أقبية الظلام..
هنا بوابة الموت والحياة معا...
هنا سوريا.....

غربة

و أنا تعبت...
تعبت من التسكع على أرصفة الغربة,,
من استنزاف الليل حتى آخر نفس يلقيه على أكتاف الكون,,
من مفاتيح الذاكرة التي أحملها في حقيبتي الصغيرة لأُلقي عليها السلام في كل وقت,,ولأكذب علي قائلة:بالتأكيد لازالت بخير..
تعبت من نشرات الأخبار التي أراني في تفاصيلها,,حتى لكأني لم أعد أنتظرها...
من الضحكات والدمعات والوجوه التي أرغمني على إعادة حفظها مع كل يوم جديد معاندة لعنة النسيان,,رغما عن الزمن..
تعبت من مقارنة المقهى بالوطن,,من الخمر من شكل الصباح وطرقات أخاف أن أتقنها وتحفظ خطوي لكثرة مانزف فيها مستجديا الوقت الذي لايمضي كي يمضي...
من محاولة اصطياد الأمل بشباك الصبر في بحر ميت....
وأنا تعبت,,
تعبت من اللاشيء,,لاشيء مطلقا.....

الهلوبة

علا حسامو

وأصلبُ في سريري مرّةً بالوردِ..بالعلّيقِ ..
بالكبادِ
أصلبُ كالقرفةِ حينَ يهطلُ نورُها موتاً فحيحَ الرائحه.
هي ذي
"صباحُ الخيرِ"
قبلتكِ الجميلةُ فوقَ حزني.
هي ذي
"بحبكِ"
لكنةُ الوجعِ المهجّرِ بينَ شهقاتِ الفؤادِ
تحيي نهاراً كدتُ أذروهُ ..
رمادْ

هي ذي قرابينٌ تكافحُ نشوةَ الصلصالِ بالنصرِ المؤقتِ،
ترفعُ الرايات ..
تصرخُ ..
تلفظُ الهارودَ والنارَ الشروسَ
تهزني
وأكادُ المسها..أشمُّ بلاغةَ النسغِ القاتلِ..
كادَ يقتلني ، وكنتُ
غريبةً ترعى الأغاني عندَ وادي الشوقِ
عندَ مزارعِ الأرزِ الشهيّةِ كادَ يقتلني أنا..
و أكادُ أرشفهُ نبيذاً منذراً بالعشقِ..
ألبسهُ قميصاً حائلَ الإغراءِ
يغريني..يعريني
فأعشقه.. أذوبُ به
ليصلبني على صدرٍ مريرِ الطعمِ مكتملِ البهاءِ..
كدفقةِ الكبادِ
أصلبُ
كالموسيقى..
فوقَ
رقصِ النارِ.

إلى
محمد عرب

مصطفى حمو

- هو ليس رسولا ... للسكوت
طويلاً
على حافة ..... السكون
حيث يصطفيه .... الخدر الى
رقة المكان
هو ليس ..... الهاً
من الهة العتمة
فقط يوقظ الاحلام
..... وهي رميم
يرتل على مسامع
الرطوبة
بعضاً من فقرات القرفصة
في ... حوار السلاسل
ايا محمداً مدثراً بالبرودة ...
الا من وحي
يهدي فتاتك
الى .... اخضراره
اكمل رسالتك ايها العصي
على رياح الخماسين
ايها المصطفى من اترابك
لتتأبط ....اوجاعنا في مشيك
مطلقاً عباءتك للريح
ايا محمداً
.... اما يزال الله ... ينتظر
في قمامك
ان تسرد له قصة العصفاف
ليناط به
...دور البكاء !!!؟؟

الغالي غير الغائب أبدا سلامة :

هو :
حين أهدتني دمشق خارطة المكان
سرو وياسمين وأفئدة
سكنت بيارة من يافا مقلتي على عجل
ولمست طرق الشام كملتحف بشوق الغد
ليس للهوى قُبَلٌ على جوازات السفر
ليس لي احتمال لتكرار الوداع
لكنني والبحر يحجب صورتي
ألقي لها كشاميٍ عتيق دثار حديقتي
ورق يخشخش في المساء
وطقس الياسمين والقهوة .
× × ×
نحن :
ما بين مرتحَلَين
ولربما كانوا على سلسال غربتك المتاحة
حزمة من حفلة التوديع
لا تعرف الآلام صورة وهوية وأختام المرور
لا يدرك الظّلمة طبيعة خوفهم من جوعنا للحب
لكننا عشاق
وبعض مزارعين
سرو هنا ونرجس أو مادية جدلية
وتراكم اللبلاب يعلو وفضل القيمة
ونحن سنبقى كما شئنا
يمل القاتل المفجوع من عنادنا
× × ×
أنا :
فلتسقط الجغرافيا وحواجز الطرقات
سأشتاق اليك رغما عنهما .

آفاق بساربة

إيقاع الومضة

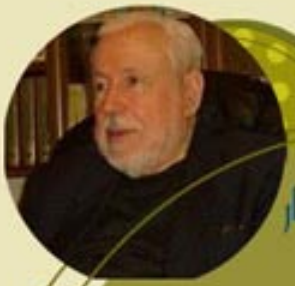

عصام العطار

بناتُنا اللواتي تعرّضْنَ للاغتصاب جديرات بأوفر الفَهْمِ والرعاية النفسية والأُسَرِيّة والاجتماعية، والدعم المعنوي، فهنّ اللواتي أصابَهُنّ ألَمُ البلاء في معركة سورية من أجل الحريّة والكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان.

أما بعضُ الأهل الذين سمعتُ ولم أُصدّقْ ولم أُصدّقْ!! أنهم يفكرون بالتخلّص من بناتهنّ المُغتصَبات!! فهمَ -إنْ كان ما سمعتُهُ حقاً- جُهلاءُ سُخَفاءُ لا يعرفون دينهم، ولا يعرفون حقيقةَ المروءة والشرف، بل أكاد أقول: إنهم ليسوا من البشر.

لماذا لم نكن ننتبه للتماثيل أنها نحت فاشل إلا عندما هوت وللثورات أنها شقيقات إلا عندما تشابه الدم وللزمن أنه أطول من انتظارنا إلا عندما أدمنا أحلام اليقظة وللحظوظ أنها تتفاوت إلا عندما جرينا اليقين وحتمية الأمام كوجهة تشدنا من شغاف القلب.

عبدالسلام حلوم

يكاد لا يجمعني جامع فكري أو سياسي بالسيد علي الشيخ حيدر والد الشهيد اسماعيل، لكنني أجد من غير الأخلاقي الكلام الآن، والدم لم يجف، عن خلاف بين الوالد وفلذة كبده، وذلك فضلاً عن أنني أجد مثل هذا الكلام مضحكاً وغير صحيح في نهاية التحليل وينبع من شيطنتنا من تخالف معه فلا نعود نرى سوى وجه واحد من أوجه البشريّ الكثيرة المتناقضة

ثائر ديب

إيقاع الصورة

If you are not conscious
you will see this person
who step on a mine as a chair

إيقاع الكاريكاتير

هل يعرفُ مَنْ يهتفُ على جثة ضحيَته - أخيه:

>الله أكبر<

أنه كافر إذ يرى الله على صورته هو:

أصغرَ من كائنٍ بشريٍّ سويٍّ التكوين؟

محمود درويش

إيقاع الغياب

نزار قباني.. إليك وأنتَ هناك

د. سعدالدين كليب

حين دعيتُ إلى أن أرسل إليك هذه الرسالة, وأنت هناك, في البرزخ الذي لا أعرف, وما أحدٌ يعرف, أين يقع, وما هي أقاصيه وأدانيه, ابتسمت بيني وبين نفسي, وخيل إليّ أنني واحد من بسطاء مصر الطيبين, أتأبّط رسالتي إلى مولانا الشافعي في قبره الذي صار مزاراً, متمنياً عليه أن يتوسّط له عند أولي الأمر في الدنيا والآخرة, عسى أن يصلح حال البشر والحجر, فينصلح حال الخبز بين يديه. فقلت في نفسي: لا بأس, وما الضرر في أن يراسل مقيمٌ راحلاً, أو دنيويٌ أخروياً كان له حظٌ من الوسامة في الحسّ والقلب والقول, وما يزال له حظوة عند أهل الشام من ذوي الفلّ والياسمين..؟!.

ثمّ بما أنه ليس للسوري من يراسله, في هذه الأيام السوريالية, فلماذا لا يراسل السوريّ سورياً, وإن يكن على قيد البرزخ لا قيد الحياة. ولماذا على السوريّ أن ينتظر رسائل الآخرين التي قد لا تصل إلا بعد فوات الأوان. ولهذا أجدني متأبطاً رسالتي إليك, لعلّك تنظر مع الناظرين في أمر هو والمعجزة سيّان.

نعم. يا سيد نزار. سأراسلك لأنك سوري. وليس لأنك الشاعر الذي ربّى الشرق على الحرية والذوق والجمال, وعنّفه كما تعنّف الأمّ وليدها حتى يشرب الحليب, أو حتى يسرّح شعره ويرتّب هندامه؛ وراح يدفعه من خاصرتيه إلى الضحك من الاستبداد والعبودية وأعوانهما من الخصيان وقطّاع الطرق وأكلة المال الحرام؛ وليس لأنك الشاعر الذي لوّحته شموس الدنيا, وما جفّفت رائحةَ الياسمين الدمشقي في يديه وثيابه وخطواته؛ وليس لأنك وسّعتَ حدود دنيانا برقصة السامبا وإيقاع التانغو وحنين الكونشرتو ورائحة الغارديníا؛ وليس لأنك أخرجتَ أنثاك من قمقم الحريم إلى شارع الحرية, ومشيتما معاً دون وجل, وأنتما ترفعان الرأس عالياً, كما يليق برجل وامرأة. ليس لكلّ هذا أراسلك يا شاعري.

أراسلك الآن فقط لأنك سوري, وما كان ذلك يخطر في البال من قبل. فقد كان الخجل يأكلنا إذا أُمسكَ بنا متلبّسين ونحن نتحدّث بسوريتنا, فنتبرأ دون تردد, كأنما اقترفنا أفظع الآثام, ونبالغ في التطهّر, حتى ترضى عنا العربية الفصحى, أو الأمية الدارجة. ولكن ما الذي نفعله يا شاعري, إذا كانت سوريتنا كلّها في خطر, وإذا كنا في مهبّ الريح تتقاذفنا الجهات الستّ. فقط لأنّنا صدّقنا ما قاله التونسي الشقيّ يوماً, ومات دون أن ينتبه أننا صدقناه. ثمّ جئت أنت أيها الدنجوان النبيل, لتوهمنا أن الزهرة البرية أجمل من الوردة في آنية, وأنّ الفم خُلق للكلام, وليس للطعام فقط, وأنّ الحرية هي كينونة الكائن. بها يقول ويسمع,

إيقاع الغياب

وبها يكتب ويقرأ, وبها يعمل ويأكل. وبها يرقص أو يصلّي. وهي السجّادة والسرير والأفق الشهيّ. وصدقناك أيضاً, وما زلنا مصدّقين لما بين أيدينا من قصائد, كأنما هي أبجد هوز الحرية. صدقناكما أنت والتونسي الشقيّ, مثلما فعل الآخرون, ولكننا دون الآخرين دفعنا من الأثمان ما لا يخطر في بال الصدق نفسه, ولا حتى في بال الحرية ذاتها؛ وتحمّلنا من الأعباء ما لم يمرّ بتاريخ أيوبَ وسلالته, وها نحن, منذ سنة ونيّف, نملأ أوداج الحرية بالعشق والهتاف, فتمتلأ ثيابنا بالدم والرصاص. ومنذ سنة ونيّف, كلما طرقنا باب الفردوس, انفتحت علينا أبواب جهنّم كلّها, ما ظهر منها وما بطَنَ. وبالرغم من كلّ هذا, ما زلنا نصدّق أن الحرية بيضاء ناصعة, وليست بحمراء أو صفراء في أصل التكوين, وأيّ احمرار أو اصفرار يصيبها إنما يصيبها من أعدائها التقليديين: عبّاد الرصاص. ولأنّ الحرية لا تكون في ذاتها إلا بيضاء كأجنحة الملائكة, فلن نبيعها حتى بزرقة السماء. هكذا قال الشارع الذي أنجب الشعراء والشهداء والعشاق والمولّهةَ قلوبُهم.

لأنّه ليس للسوري من يراسله, أتوجّه إليك أيها السوري العتيق, لعلّ أحداً ينتبه إلى أن المراسلات السورية –السورية لا يُغني عنها مال قارون, ولا قيثارة نيرون, ولا حتى حكمة أبينا الذي يلعب بالبيضة والحجر. فتلك المراسلات أحرّ وأجدى, وأنزه وأجمل من أن ننتظر رسائل كونية قد لا تصل إلا بعد فوات الأوان, أو قد تصل ولكن مشوّهة بجيوب أصحابها وأوحال أحلامهم, أو أضغاث أحاديثهم وأسمال ضمائرهم. نعم. آن للسوريّ أن يتراسل مع نفسه, قبل أن يجرفه الصراخ والرصاص إلى قمقم الفوضى ومهرجان الكراهية؛ وقبل أن يجد نفسه في العراء, وهو يصرخ, كما صرخ أخوه الفلسطينيّ من قبل: آه يا وحدي. ولاسيما أن القمقم قد انفتح شريانه, واقترب ميعاد المهرجان, وأصبح العراء على مرمى حجر.

قد آن للسوري أن يتحسس أوجاعه وأحلامه, بعينيه هو لا بمكبّرات الصوت, وبيديه هو لا بالناي والربابة والسكّين. آنَ للسوري أن يدخل أيقونة الحرية, دون أن يسمع دويّ الرصاص, آنَ له أن يطلق الياسمين باتجاه روحه من دون أن يكلّ, مثلما لم يكلّ من قبلُ, وله أن يقول: تلك هي الحرية... تلك هي القيثارة السورية.

لعلّك بما تسمع فرحٌ وحزين, أو لعلّك عرفت ذلك, وأنت هناك في برزخك العائم بين الماء والهواء, أو بين الشعر والسماء. ولعلّك تقول شيئاً مما لم يحمله صوتي, أو ما لم يستطع إليه سبيلاً. ففي فمي ماء, وأنت تكفيك الإشارة.

ما بعد سقوط النظام السوري

بيتر هارلينغ ـ سارة برايك
مجموعة الأزمات الدولية

يقترب السوريون من الذكرى السنوية الأولى لما أصبح يعتبر أكثر حلقات الثورات العربية مأساويةً و بعداً وضبابية، فمنذ خرج المتظاهرون إلى شوارع المدن والقرى في أنحاء البلاد في شهر آذار/ مارس 2011، دفعوا ثمناً باهظاً لأزمة داخلية سرعان ما أصبحت متشابكة مع صراع استراتيجي حول مستقبل سوريا.

بالمقابل، شن نظام بشارالأسد الحرب على مواطنيه في محاولة فاشلة لإخماد أي تحد حقيقي لحكم نظامه الممتد على مدى أربعة عقود، مخلفاً وراءه آلاف من القتلى، وأكثر من ذلك بكثير من المعتلقين القابعين في سجونه.

لقد قام النظام باستقطاب السكان، وحشد مؤيديه ليُظهر المتظاهرين على أنهم مخربين وإسلاميين، وأنهم جزء من مؤامرة خارجية.

وفي سبيل تدعيم صفوفه، لعب على وتر مخاوف الأقلية العلوية التي تنحدر منها العائلة الحاكمة، وإضفاء الصبغة الطائفية على النزاع.

وقد دفعت كل هذه التدابير إلى ازدياد عدد الشباب المشاركين في حراك الشارع – وتيار صغير ولكن ثابت من المنشقين عن الجيش– للإعداد لرد مسلح، في حين عملت نسبة كبيرة من المعارضة لطلب المساعدة المالية والسياسية والعسكرية من الخارج . وقد تمكنت الوحدت الموالية من تكبيد المتمردين المسلحين خسائر كبيرة، وقام النظام أيضاً بضربهم باستخدام قوة غير متكافئة.

وقد جاءت الأحداث لتصب في مصلحة النظام ومساعيه الرامية إلى إخماد حركة الاحتجاج وترجيح كفة عمليات القمع المتصاعدة أمام عملية الإصلاح الشكلية، الأمر الذي أدى إلى تأجيج الحملة الأمنية الوحشية، والتي بدورها تسببت في تحويل الصدامات المتقطعة إلى الدخول في أتون حرب أهلية.

فمن ناحية، قد يكون النظام قد انتصر: وذلك عن طريق دفع المحتجين المحبطين إلى حمل السلاح وتقديم الدعم لهم من قبل المجتمع الدولي، فهو ينجح في تشويه ما يراه التهديد الأكبر لحكمه ألا وهو القاعدة الشعبية وحركة الاحتجاج التي اتسمت في معظمها بطابع السلمية، والمطالبة بتحقيق تغييرات جذرية.

ومن ناحية أخرى، قد يكون النظام قد خسر فعلاً : وذلك من خلال معاملته لشريحة واسعة ومتنوعة من الشعب السوري كعدو له، وإعطاء خصومه في الخارج مبرراً للعب دورٍ ما، ويبدو أنه تسبب في تشكل تحالف ضده من الصعب هزيمته. فكحد أدنى، قام بشار الأسد بالتصرف عكس ما جاء في وصية والده الذي تمكنّ من خلال دبلوماسيته الصلبة (منذ استيلائه على السلطة عام 1970 إلى حين وفاته في العام 2000)، من تحويل سوريا إلى لاعب أساسي في حد ذاته في المنطقة، بعدما كانت تمثل مجرد مكسباً في اللعبة الاستراتيجية الإقليمية، و في أقل من عام، تسبب تعنت بشار بإعادة سوريا إلى ما كانت عليه.

في بداية شهر شباط/ فبراير، صعّد النظام هجومه باستخدامه للأسلحة الثقيلة ضد الأحياء الثائرة في حمص، ثالث أكبر المدن السورية وأكثرها تنوعاً من الناحية الدينية والتي أصبحت مركزاً للانتفاضة. وقد تعزز هذا التصعيد من قبل روسيا والصين اللتان قامتا في الرابع من شهر شباط/ فبراير بإحباط المساعي الرامية إلى تمرير مشروع قرار جامعة الدول العربية المدعوم من قبل الغرب في مجلس الأمن الدولي، و الذي يدين أعمال العنف ويقترح خطة للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض وذلك بتسليم الأسد السلطة لنائبه الذي سيقوم بتشكيل حكومة وحدة وطنية قبل الانتخابات.

تفترض موسكو، التي تخشى من عدم الاستقرار وتنظر إلى الصراع في سوريا باعتباره سباق مع الغرب، بأن النظام سينجح في قمع كلاً من حركة الاحتجاج الجارية وحركة التمرد الناشئة، فوفقاً للمنطق الروسي، فإن النجاح في ذلك من شأنه أن يمكّن النظام السوري من إعادة فرض سيطرته مجدداً على البلاد ويجبر على الأقل جزءاً مهماً من المعارضة للتفاوض وفقاً لشروطه – ويفضل أن يتم ذلك في موسكو.

فقدان السيطرة

تبدو هذه النتيجة بعيدة الاحتمال. وراء كل المعارك الدامية غير المسبوقة، تقع صورة هذا البلد البالغ عدد سكانه 23 مليون شخص وهو في طريقه للخروج عن سيطرة النظام، حيث أنه و خلال فترة أحد عشر شهراً، فشل النظام تماماً في ترهيب المتظاهرين عبر استخدامه لشتى أنواع الترهيب والعنف وتقديم إصلاحات لا قيمة لها.

مرة بعد مرة، يثبت النظام بأن الوعود التي أطلقها بالإصلاحات، والتي جاءت على مضض وبعد فوات الأوان، ما هي سوى وعوداً فارغة إلى حد كبير كذلك،

إيقاع الترجمة

فعلى سبيل المثال، لم يوقف رفع قانون الطوارئ في شهر نيسان/ أبريل 2011 إطلاق النار على المتظاهرين، أو الاعتقال التعسفي بحقهم، فلجم جماح الأجهزة الأمنية التي أدت ممارساتها بحق المواطنين إلى تغذية غضب الانتفاضة، يعتبر خياراً غير مطروح على الطاولة خشية أن يؤدي ذلك إلى إضعاف قبضة النظام على البلاد.

إن أي تدبير من شأنه أن يعرض حكم الزمرة الحاكمة وغير الخاضعة للمساءلة للخطر هو أيضاً خياراً غير وارد. فما يمكن تغييره هو أقل ما يهم. إن دور حزب البعث سوف يتراجع بالتأكيد، ولكن سوريا لم تعد تلك الدولة ذات الحزب الواحد: إنها دولة لعدد قليل من العائلات والأجهزة الأمنية المتعددة، الذين لطالما قاموا باستخدام مقاومتهم للإمبريالية الأمريكية والاحتلال الإسرائيلي كبديل عن رؤية سياسية واضحة. سيتم فتح المشاركة في السلطة التشريعية في الحكومة للمعارضين الأكثر ضعفاً، و ربما في مجلس الوزراء أيضاً، على أي حال فإن صنع القرارالحقيقي يحدث في القصر الرئاسي.

لقد حدد النظام سقفاً منخفضاً للإصلاحات، حيث أن دعواته التي أطلقها للدخول في "الحوار" صممت خصيصاً لإضفاء الشرعية على العمل في هذا الاتجاه. بدلاً من السير في عملية الإصلاح، كان النظام يعد العدة لدفع المجتمع إلى حافة الهاوية، فحالما اندلعت الإحتجاجات، قام عناصر من الأمن بتعليق ملصقات تحذر من الفتنة الطائفية، وأظهرت وسائل الإعلام الحكومية لقطات مفبركة لأسلحة تم العثور عليها في أحد مساجد درعا، المدينة الجنوبية التي اندلعت فيها الاحتجاجات بادئ الأمر، كما قام النظام بالتحذير من أن الاعتصام الذي جرى في الثامن عشر من نيسان/ أبريل كان عبارة عن محاولة لإقامة إمارة إسلامية.

إن هذا التلاعب بالسوريين يظهر بأن النظام واثق من أن التخوف من الحرب الأهلية من شأنه أن يجبر المواطنين واللاعبين الخارجيين أيضاً على الموافقة على الحفاظ على بنية السلطة القائمة، كونها تمثل الحصن الوحيد ضد الانهيار. في مقابلة له في شهر أكتوبر 2011، كرر الأسد تهديداته بالتسبب "بزلزال" و خلق " عشرة دول كأفغانستان" في المنطقة.

إن رواية النظام هذه تتلخص بمقولة فرنسية شهيرة وهي Après moi le deluge."" وتعني "فليأت من بعدي الطوفان "

من المستبعد بأن يعطي هذا الإبتزاز نتائجه، فالعديد من السوريين قاموا بدفن أصدقاء لهم قتلوا خلال الاحتجاجات (أو خلال الجنازات التي يفتح عليها النار بشكل روتيني)، أو تم جرهم في معتقلات النظام المروعة (والتي تفشل دائماً في كسر إرادتهم، وإنما تتسبب في جعلهم متطرفين بدلاً من ذلك)، أو شاهدوا منازلهم تتعرض للتدمير أو النهب، جميع أولئك يقولون بأنهم لن يتوقفوا مهما كان الثمن – وإلى الآن فإن الثمن الذي يقدموه غال جداً.

وبعد ما تسبب النظام بإضعاف جبهته الداخلية وجعلها غير قابلة للإصلاح، أصبح النظام كذلك عرضة لضغوط خارجية متزايدة، وبشكل خاص، الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، اللتان لطالما كانتا على احتدام مع سوريا بسبب دورها كمحور أساسي للنفوذ الإيراني، حيث سنحت لكل منهما الفرصة لتغيير النظام السوري، وهذا ما لم تكونا لتحلمان به أبداً.

من المحتمل أن يحقق النظام نصراً باهظ الثمن، من خلال إشعال حرب أهلية من شأنها أن تدمر البنى الخاصة بها، وتدمر البلاد وتخدع العالم الخارجي. إن مثل هذا السيناريو سيكون بمثابة نهاية حزينة لإحدى أكثر ثورات الربيع العربي مفاجأة.

وبينما اجتاحت حركة الاحتجاجات كلاً من تونس ومصر وليبيا في العام 2011, اعتقد الكثيرون- بمن فيهم السوريون الذين رأوا في تلك الاحتجاجات حراك شعبي غير مسيس – بأن ليس ثمة انتفاضة على وشك الحدوث.

ولكنها حدثت: عندما تم اعتقال عدد قليل من طلاب المدارس في درعا وتعرضهم للتعذيب لكتابتهم عبارات على الجدران تطالب بإسقاط النظام, توجه المحتجون إلى الشوارع من درعا إلى إدلب في الشمال الغربي, ومن ساحل المتوسط إلى دير الزور الشرقية, وفي البلدات الصغيرة وقرى الصحراء الرملية والسهول الخصبة.لقد شهدت المطالبات "بإسقاط النظام" تطوراً ملحوظاً من مطالبات "بإصلاح النظام" إلى "إعدام الرئيس" بسبب مواجهة تلك المطالبات بعنف شديد غير مسبوق، وبالتالي فإن الآمال المعقودة على النظام مستقبلاً قد تحطمت وتلاشت.

يرى الكثيرون بأن سوريا, بما تمتلكه من ثروة من التنوع العرقي والطائفي التي تحيط بها غالبيةٌ من العرب السنة, محكوم عليها بالفشل، فأوجه الشبه مع كل من العراق المنقسم ولبنان الذي عانى لسنوات طويلة من الحرب الأهلية- كثيراً ما ترسم مستقبل هذا البلد.

ومع ذلك, فإن هناك ثمة سبب للاعتقاد بأنه ما إن حصل على فرصته ،سيتمكن المجتمع السوري من النجاة من قبضة النظام القائم على حكم العائلة التي سيطرت على البلاد منذ وصول حافظ الأسد إلى السلطة في انقلاب غير دموي عام 1970. فكل ذلك يتوقف على ما إذا كان المجتمع سيستسلم أو يواجه شياطينه, وعلى مدى تحول الأزمة السياسية العميقة إلى مأزق اجتماعي لا يقل عمقاً.

هيئات مدنية

المهمة

مجلس ادارة جمعية نجدة ناو انترناشنال

لاريسا باندر رئيسة الجمعية- عبدالعزيز العائدي نائب الرئيس المدير العام- د.حسين شاويش نائب الرئيس- وعضوية كل من احمد حسو- د. رياض القصار- ميسون ملحم – مصطفى الميرمحمود..

مجلس إدارة مؤسسة نجدة ناو (مؤسسة الاغاثة والتنمية السورية) داخل سوريا: – خولة دنيا – ليلى الزين – عمار مقدسي – نانسي حريك

ممثلي المؤسسة :

تركيا غسان ياسين| الاردن تيسير كريم | السعودية مزنة دريد | كندا صبا حضور |

إستراتيجية المؤسسة:

تتمحور إستراتيجية المؤسسة حول العمل الانساني- التنموي وفق الرؤية المذكورة أعلاه، ولذلك يتركّز عملها في المجالات التالية التي يمكن اعتبارها محاور عامة يجب أن يكون العمل المباشر في إطار كل منها مرنا وقابلا لوضع أولوياته حسب الضروريات العملية وإملاءات الواقع المباشر.

الاستجابة للطوارئ والأزمات: يحتم هذا المحور الواقع الفعلي الحالي في سوريا ولكن العمل فيه سيستمر في طبع أسلوب وبرامج عمل المؤسسة باعتبارها مؤسسة إغاثة أصلا. وهذا يشمل تلبية نداء المتضررين والمنكوبين والمهجرين والاستجابة الفورية لما تتطلبه مختلف الازمات الطارئة كالفيضانات والاعاصير والزلازل والحروب وغيرها كما تلتزم استراتيجية الطوارئ والأزمات للمؤسسة الاستخدام الامثل للموارد المتوفرة وبناء القدرات الذاتية وتطوير الشراكات المحلية و الإقليمية والدولية وذلك بهدف دعم جاهزية المؤسسة للإستجابة الفورية والتصدي لتبعات الكوارث و الازمات

تشمل استراتيجية المؤسسة فيما يخص الرعاية الصحية: تأمين علاج الجرحى والمصابين المحرومين من رعاية الدولة والمؤسسات الاجتماعية والصحية الأخرى وخاصة إذا كان السبب هو الظرف الأمني الخاص. في الظروف العادية يتم وضع برامج مدروسة للقيام بالمهام الاخرى المعهودة وفق الرؤية الانسانية- التنموية المذكورة أعلاه من نوع رعاية الطفولة والأمومة، الغذاء الصحي والتصدي لسوء التغذية، المياه الآمنه صحيا، الصحة النفسية والاجتماعية ودعم البحوث العلمية المتعلقة بالأمراض الفتاكة.

– التوعية والتربية الديمقراطية والتعليم:

وهو، كما هو واضح، محور عريض يتم العمل فيه وفق رؤية المؤسسة العامة وحسب متطلبات الواقع الملموس. وهذا يعني توزيع المهام ووضع البرامج التوعوية حسب واقع ومتطلبات المرحلة التي يمر بها المجتمع. ومن ناحية أخرى فهناك برامج للتبادل التعليمي والتربوي والتثقيفي مع المؤسسات المحلية والعالمية التي تعمل في هذا المجال وتشاركنا الرؤية أو أن التعاون معها يمكن أن يخدم برامجنا ورؤيتنا العامة للتطور والتنمية الوطنية. كما أن متابعة تعليم الاطفال الذين لم يستطيعوا ذلك لأسباب قاهرة تماما كبرامج محو الأمية يجب أن تكون بين أولوياتنا.

هيئات مدنية

شراكات استراتيجية

لذلك كله يعتبر الدخول في شراكات استراتيجية مع المنظمات الدولية والمؤسسات العالمية المستقلة جزءا أساسيا من عملنا، تماما كالسعي إلى رفع الكفاءات المؤسسية ودعم القدرات الذاتية لرأس المال البشري والإلتزام المباشر في تنفيذ مشاريع البنى التحتية، كما قدّمنا.

أخيرا فمن أجل ضمان تطوير العمل وصيانته من وباء البيروقراطية والفساد الإداري والمالي فإن المراجعة والتقييم المستمرين للعمل هما جزء أساسي من عملنا

الوصف

باعتبار المؤسسة ليست شركة للنفع المادي المباشر وإنما مؤسسة للخدمة العامة فهي تحمل رسالة إغاثة المحتاجين والمتضررين من الأزمات والكوارث مهما كان سببها، وخاصة الأزمة الوطنية الشاملة التي يعيشها المجتمع السوري الحالي والتي ستستمر نتائجها الكارثية –على المستوى الاجتماعي والإنساني الفردي والعائلي– لزمن لا يمكن التنبؤ به. وهي تبادر لذلك من خلال أي برنامج للمساعدة تسمح به الظروف.

- المساهمة في نشر روح التسامح بين المواطنين على مستوى سوريا وبينهم وبين البشر عامة لخدمة المحتاجين والمتضررين مهما اختلفت انتماءاتهم القومية والدينية وما إليها.
- مد جسور التعاون مع المنظمات المحلية والعالمية المشتركة في العمل الإنساني.
- توفير الدعم المادي لبرامج البِر المختلفة.
- نشر ثقافة التكافل الاجتماعي واحترام التعدّدية في المجتمع السوري
- تشجيع العمل التطوّعي في مختلف جوانبه الإنسانية.
- الدعم المعنوي لأصحاب المبادرات الإنسانية المتميزة وتشجيع أهل الخير للمبادرة والإقدام.

http://www.facebook.com/NAJDA.NOW/in
najda.now@gmail.com

وثائق

ورقة مقدمة من بشير سعدي
مسؤول "مكتب العلاقات العامة" لـ"المنظمة الآشورية الديمقراطية" لورشة العمل مركز القدس للدراسات السياسية

لورشة العمل التي نظمها
مركز القدس للدراسات السياسية
بعنوان المواطنة والدولة المدنية الديمقراطية
نحو توافق وطني حول دستور جديد لسوريا
التي عقدت في البحر الميت بالأردن
في الفترة من 27-25 أذار 2012

بشير سعدي

مقدمة

دخلت الثورة السلمية للشعب السوري من أجل الحرية الكرامة والديمقراطية عامها الثاني، ورغم انتهاج النظام للحلول الأمنية والعسكرية في قمع التظاهرات الاحتجاجية السلمية، فقد أظهر الشعب السوري بمختلف أطيافه القومية والدينية، قدرة هائلة على مقارعة آلة القمع، وتصميما عجيبا على استعادة حقوقه وحرياته، وإزالة كل أشكال الظلم والقهر والتمييز بين أبناء الوطن الواحد، ورغم حجم التضحيات الكبيرة التي قدمها السوريون وفظاعة الجرائم المرتكبة بحقهم، وعجز المجتمع الدولي عن حمايتهم، فقد فشل النظام في كسر إرادة السوريين أو فرض شروطه، بل على العكس زادت التظاهرات اتساعا وتجذرا لتغطي كامل مساحة الوطن، وفي المقابل فإن إصرار النظام على الحل الأمني واتباع سياسة التحريض الطائفي، دفع البعض إلى التسلح واللجوء لاستخدام العنف المضاد، وزاد هذا من احتمالات نشوب حرب أهلية برز جزءا من ملامحها في بعض مناطق التماس الساخنة، كما قاد النظام إلى تدويل المسألة السورية واستدعاء كل أشكال التدخل الأقليمي والدولي في الشأن الداخلي.

إن رفض النظام لكل المبادرات والحلول السياسية الداخلية والخارجية منها، وإصراره على المضي في خياره الأمني زاد من تأزيم الأوضاع، وأدخل البلاد في حالة استنزاف قاسية على مختلف الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، واستمرارها يعني تحويل سوريا إلى دولة فاشلة، وعنصرا لزعزعة الاستقرار بالمنطقة، من هنا تبدو الحاجة ماسة لتدخل عربي ودولي حازم لإخراجها من المأزق الذي تتخبط فيه، وفرض حلول سياسية تستجيب لتطلعات شعبها في إنجاز انتقال سلمي وآمن من دولة الاستبداد إلى دولة ديمقراطية مدنية حديثة تقوم على أسس العدل والمساواة والشراكة الوطنية الكاملة.

أولا: أي نظام سياسي نريد لسوريا

معروف للجميع أن المجتمع السوري هو مجتمع قائم على التعدد القومي والديني والمذهبي والثقافي. وهذا التنوع لا يمثل حالة طارئة في تاريخ سوريا، وإنما هو أصيل وقديم. وكان على الدوام عنصرا للأمن والاستقرار بدلا من أن يكون عامل تمزيق وتشتت، مستندا على إرث التسامح في المجتمع السوري، وتمسك السوريين بقيم العيش المشترك. ولم تتبدى مخاطره إلا في ظل الاستبداد، عندما ساد منطق الاحتكار والاستئثار والاستحواذ على البلاد من قبل فئة بعينها على مقدرات البلاد قاطبة سواء قومية أو حزبا أو عائلة، أفرغت العروبة والدين الإسلامي من محتواها الحضاري المنفتح، واستخدمتها وسيلة لطمس التمايزات والقضاء على الخصوصيات، والسعي لصهر وتذويب الجميع في بوتقة واحدة تخدم توجهاتها ومصالحها الضيقة، لذلك فإن المصلحة الوطنية تفرض على قوى المعارضة الديمقراطية، والنخب السياسية في سعيها لإرساء نظام سياسي جديد لسوريا المستقبل، أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار، والتفكير بإدارة مسألة التنوع بطريقة عقلانية، تستخرج كل إيجابية، وتحد من سلبياته، تحقيقا لأقصى درجات الاندماج الوطني، وقطع الطريق على أي شكل من أشكال الاستبداد سياسيا كان أم قوميا أم دينيا.

ثانيا: النظام السياسي المنشود ما بين الدولة المدنية والعلمانية (موضوعة الدين والدولة):

بداية لا يمكن الحديث عن نظام سياسي جديد في ظل النظام القائم، والمدخل لقيام نظام سياسي جديد يلبي طموحات السوريين، يتمثل بتغيير النظام الحالي بكافة رموزه، وتفكيك منظومته الأمنية القائمة على القمع والتسلط وتأييد الحكم، وتعميم الفساد والإفساد، وهو هدف تجمع عليه قوى الحراك الثوري وكافة قوى المعارضة الوطنية.

لقد تبنت معظم قوى المعارضة وتياراتها الفاعلة، مصطلح الدولة المدنية الحديثة، كنوع من الالتفاف والمداورة على مفهوم العلمانية، وتحاشت أي ذكر للعلمانية، ربما مراعاة للتيارات الإسلامية التي يرى بعضها في العلمانية معادلا للكفر والإلحاد. ولم تجهد هذه القوى نفسها في توضيح وتحديد ملامح ومقومات الدولة المدنية بالشكل المطلوب. بدورها القوى الإسلامية قدمت تعريفات مختصرة للدولة المدنية شابها الغموض واللبس، حيث رأى البعض في الدولة المدنية كاستمرار لدولة الرسول في المدينة المنورة واعتبرها أساسا للحكم والقياس. فيما رأى البعض الآخر بأنها الدولة التي لا يقودها رجال الدين ولا يحكمها العسكر. وأخرون عرفوها بأنها دولة تحترم كل الشرائع السماوية، فلا تلزم غير المسلمين بشريعة الأغلبية، بل تحترم حقهم في تطبيق شرعهم الخاص. أو دولة عموم المواطنين، لكن لا ولاية فيها لغير المسلم على مسلم، ولا للمرأة على الرجل. إن هذه الرؤى لم تنجح في تبديد الغموض الذي اكتنف مصطلح الدولة المدنية خصوصا من منظور القوى الإسلامية، بل زاد من التوجس والمخاوف عند البعض، خصوصا لدى الأقليات، لأنها لا تحقق مبدأ المساواة بين المواطنين، وتكرس التمييز فيما بينهم على أساس الدين، وما يحمله ذلك من مخاطر وتبعات على وحدة المجتمع الدولة.

إن فهمنا للدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ينطلق من كونها دولة مستقلة ذات سيادة، دولة دستورية تمتلك دستورا وضعيا توافقيا يساهم في صياغته كافة القوى السياسية والمكونات الوطنية، وهي دولة عابرة للقوميات والأديان والمذاهب، وهي بهذا المعنى دولة كل المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم المختلفة، وليست حكرا لدين أو مذهب أو طائفة أو عرق أو أيديولجيا أو حزب، هي الدولة التي تحترم العقائد الدينية ولا تعاديها دون أن يترتب على ذلك أية امتيازات. هي دولة الحقوق والواجبات ودولة المواطنة المتساوية وفصل الدين عن السياسة والدولة، السيادة فيها للشعب وتقوم على فصل السلطات وتسود فيها سلطة القانون على الجميع، وتعتمد الديمقراطية كنظام سياسي يقوم على التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة.

وفق هذه الرؤية فإن مفهوم الدولة المدنية لا يتعارض ومفهوم العلمانية، بل يتقاطع معه إلى درجة التطابق. لهذا لا نجد في المنظمة الآثورية الديمقراطية مبررا لاستبدال مصطلح العلمانية بالمدنية، ونرى في ذلك نوعا من التضليل والالتفاف والتهرب من الالتزامات الواضحة التي تستوجبها القيم العلمانية، تحقيقا لغايات يخفيها البعض وراء التلطي والتمسك بمفهوم الدولة المدنية الواضحة والصريحة التي تستجيب لتطلعات عموم أبناء المجتمع.

إننا في المنظمة الآثورية الديمقراطية تؤمن بفصل الدين عن السياسة، وحيادية الدولة تجاه الأديان، ونرى في العلمانية والديمقراطية شرطان متلازمان، لا يمكن أن يتحقق أحدهما بمعزل عن الآخر. والنظام الديمقراطي العلماني يوفر حريات واسعة لكل الأديان، ويمنع التمييز الديني والطائفي واضطهاد الأقليات والمرأة، ويمنع استغلال الدين وتوظيفه من قبل السلطة أو التيارات السياسية المتنافسة لأغراضهم الخاصة، ولا ننظر إلى العلمانية باعتبارها عقيدة أو أيديولوجيا، وهي ليست معادية للأديان ولا تنتقص من قدسيتها، بل تهدف إلى تحديد مسافة فاصلة بين الدين والدولة، وأن تقف الدولة على مسافة واحدة من جميع الأديان، وتكفل للجميع حرية ممارسة دينهم وعقائدهم وطقوسهم دون فرض وصاية أو هيمنة من الدولة والمجتمع على أساس ديني. كما أن العلمانية ليست فلسفة إلحادية كما يقول السيد راشد الغنوشي رئيس حزب النهضة التونسي، وإنما هي ترتيبات وإجراءات لضمان الحرية، وضمان حرية المعتقد والفكر. وأخيرا، ليس للعلمانية نموذج موحد للقوانين والتشريعات، يتم تعميمها واستساخها في كل دولة تأخذ بالنظام العلماني بل هي نظرية تسعى لأن تكفل لجميع المواطنين فرصا متكافئة، وتضمن لهم الحرية في الاعتقاد والفكر والتعبير وتتأثر بثقافة المجتمع وهويته وموروثه الشعبي، ولها تطبيقات ناجحة في دول عديدة في الغرب والهند واليابان وماليزيا وتركيا وغيرها، وهي دول

تعتنق ديانات مختلفة، والجوهر في كل هذه التجارب هو تحييد الدين عن السياسة. وبمعزل عن نشوء وتطور المفهوم في الغرب، فإنه أضحى قيمة إنسانية عابرة للقارات والأجناس والأديان، ونجاح تطبيقه جعل منه صالحا للتعميم ما دام يخدم فكرة الحرية، وقيم التعايش الحر، وتحقيق الخير العام للمجتمع.

ثالثا: حقوق الأفراد والجماعات ....أسئلة الهوية والمواطنة والاندماج:

مفهوم المواطنة هو مفهوم أساسي تنهض عليه الدولة الوطنية الحديثة، كما أنه الأساس الدستوري للمساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الدولة الواحدة. ويرتكز هذا المفهوم إلى ثلاثة أسس أولها، حقوقي يرتبط بالمساواة بين المواطنين. الثاني، سياسي اجتماعي يتعلق بالمشاركة السياسية، وكذلك المشاركة في عائد التنمية. والثالث، رمزي معنوي يرتبط بمعاني الانتماء والارتباط بالوطن.

ومفهوم المواطنة يتعلق بتعريف الفرد الذي يعيش على أرض هذه الدولة، فهذا الفرد لا يعرف بمهنته أو بدينه أو بجنسه أو بقوميته، وإنما يعرف تعريفا قانونيا اجتماعيا بأنه مواطن، أي عضو في المجتمع له حقوق وعليه واجبات، وشرط المواطنة الكاملة هو المساواة التامة في الحقوق والواجبات وأمام القانون.

ونرى أن هناك تلازما جدليا بين حقوق الإنسان وحقوق المواطنة، لأن مواثيق حقوق الإنسان ركزت اهتمامها على حقوق المواطن في وطنه. أنطلاقا من ذلك، يصبح النضال من أجل المواطنة، هو نضال في نفس الوقت من أجل تثبيت حقوق الإنسان كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي جاءت بعده وأهمها العهدين الدوليين لعام 1966 وإعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1992 الخاص بحقوق الأفراد المنتمين للأقليات القومية والدينية والأثنية والثقافية.

إن ما يسري على حقوق الأفراد يسرى على حقوق الجماعات، وفق ما جاء في المواثيق الدولية لا سيما المتعلقة منها بحقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات والشعوب الأصلية التي لحظت أهمية صون حقوق الجماعات خصوصا في الدول ذات التعدد القومي والديني والثقافي واللغوي، وعليه فإن تبني وإدراج المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الأفراد والجماعات في أي دستور مقبل للبلاد بحيث تكون جزءا عضويا وأساسيا منه وليس نوعا من الترف القانوني، بل هو ضرورة ملحة لحل مسألة التعدد القومي والديني والثقافي في سوريا، حلا وطنيا ديمقراطيا عادلا ضمن إطار وحدة سوريا أرضا وشعبا.

في هذا السياق ننوه إلى أن الشعب الآشوري السرياني يعتبر من أقدم الشعوب الأصلية في سوريا ومن أسمه استمدت أسمها (سوريا مشتق أسمها من: ASSYRIA اسيريا-آشوريا وفق المؤرخين الثقاة ومنهم هيرودوت اليوناني بالقرن الرابع قبل الميلاد). وندعو إلى الاعتراف الدستوري به كشعب أصيل واعتبار اللغة والثقافة السريانية لغة وثقافة وطنية وضمان الاعتراف بهويته القومية حقوقه القومية دستوريا. كما وندعو إلى الاعتراف الدستوري بالوجود والهوية القومية للشعب الكردي وكذلك لجميع المكونات القومية في سوريا وذلك ضمن إطار وحدة سوريا أرضا وشعبا.

سؤال الهوية والاندماج

إن الإطار الدستوري والقانوني هو الذي يحدد مستوى وقابلية الاندماج الوطني في أية دولة. فإذا بني على أسس العدالة والمساواة والشراكة واحترام الهويات والخصوصيات، وقبل هذا وذاك على المواطنة الكاملة، فإن هذا كفيل بتحقيق الاندماج الوطني والتماهي في النظام السياسي الحديث. من هنا فإن الدولة ذات التعدد القومي والديني والثقافي يجب أن تنأى بنفسها عن أن تكونم ملك لجماعة قومية بذاتها، أو لدين بعينه، وعليها أن تنبذ سياسيات الاستعلاء والاحتكار، أو فرض هوية واحدة على الجميع، واستبعاد الجماعات والأقليات الأخرى. وعليها بدلا من ذلك القبول بأن يكون المواطنون متساوون بالكامل في الحياة السياسية من دون الاضطرار إلى إخفاء أو إنكار هويتهم القومية أو الثقافية أو الدينية الخاصة بهم.

وتنطلق المنظمة الآثورية الديمقراطية في مقاربتها للمسألة الوطنية في سوريا من احترام الدولة السورية بحدودها الراهنة المعترف بها من الأمم المتحدة، بما في ذلك الجولان المحتل، باعتبارها وطنا نهائيا لجميع أبنائها، وتدعو لتسمة الدولة

ب"الجمهورية السورية" بدلا من "الجمهورية العربية السورية"، لتكون للعربي والكردي والأرمني والآشوري السرياني. وهذا لا يلغي عروبة مواطنيها العرب، مثلما لم يلغي عدم ورود صفة العروبة في دول الأردن والعراق والجزائر وتونس عروبة مواطني هذه الدول, كما تعمل على إعادة الاعتبار للرابطة الوطنية السورية وتنميتها وتعزيزها، وبناء هوية وطنية سورية جامعة، تنهل من حالة التعدد القومي والديني والثقافي التي يتصف بها المجتمع السوري، هوية وطنية عصرية تتجاوز حالات الانقسام المجتمعي سواء على أساس قومي أو ديني أو طائفي أو مناطقي، كمدخل لا بد منه لمعالجة الخلل والشرخ الكبير في الرابطة الوطنية، وتحويل حال التنوع إلى عامل غنى وثراء وطني، بدلا من أن تكون عام تمزيق للهوية السورية ومهدد لوحدتها الوطنية, وهذا يستدعي من الجميع رفض كل أشكال التعصب والتطرف والاستعلاء القومي والديني، والعمل على أشاعة ثقافة المواطنة والاعتدال والتسامح والقبول بالآخر، وجعل الحوار قاعدة أساسية للعلاقة بين مكونات المجتمع والتيارات السياسية والفكرية المختلفة، كما تفرض على القوى السياسية القومية والدينية التحلي بالواقعية، والتخلي عن أجنداتها ومشاريعها المثالية التي تحيل البلاد إلى مجرد قطر أو ولاية في منظومة متخيلة لا تجد صدى لها في الواقع، وعليها الانصراف إلى بناء دولة ديمقراطية حديثة قادرة على تحقيق الرفاه والازدهار لمواطنيها، وقادرة على التفاعل والتكامل مع محيطها الإقليمي والمجتمع الدولي وفق سياقات عصرية ومتطورة تلبي مصلحة شعبها ومصلحة الوطن عموما .

رابعا: رؤية للمرحلة الانتقالية

برأي منظمتنا قبل الشروع في التفاوض حول المرحلة الانتقالية لتأمين انتقال هادئ وسلمي للسلطة، لا بد من توفير البيئة المناسبة لإطلاقها وهذا يقتضي:

أولا: وقف جميع أعمال القتل والاعتقال، سحب الجيش والقوى الأمنية من المدن والبلدا السورية، الإفراج عن كافة المعتقلين على خلفية الأحداث الأخيرة، إيصال المساعدات الإنسانية للمدن المنكوبة دون إعاقة، السماح بعودة اللاجئين والمنفيين عودة آمنة وكريمة، السماح لوسائل الإعلام العربية والدولية والمنظمات الحقوقية والإنسانية للعمل بحرية في سوريا، محاسبة المسؤولين عن قتل المواطنين السوريين.

ثانيا: البدء بمرحلة انتقالية تقوم على:

– تشكيل حكومة مؤقتة من كافة أطياف المعارضة مع قيادات من المؤسسة العسكرية ممن لم تتلوث أيديهم بالدم والفساد لتسيير المرحلة الانتقالية وحفظ أمن البلاد ووحدتها حال سقوط النظام

– تدعو الحكومة المؤقتة إلى مؤتمر وطني جامع لا يستثنى منه أحد، لوضع برنامج وملامح المرحلة الانتقالية مع ممثلي المجتمع السوري من كافة الأطياف

– تتولى الحكومة المؤقتة مهمة توفير المناخ المناسب لتنظيم الحياة السياسية في البلاد، وتوفير الشروط الملائمة لإطلاق حرية عمل الأحزاب والنقابات، ووضع قوانين ديمقراطية وعصرية للإنتخاب والإعلام

– تنظم الحكومة المؤقتة خلال سنة كحد أقصى، انتخابات حرة بإشراف عربي ودولي لانتخاب جمعية تأسيسية مهمتها وضع دستور جديد للبلاد، يتم إقراره عبر استفتاء شعبي، أو يناط ذلك بالجمعية التأسيسية كما جرى في دساتير سورية سابقة

– تجري انتخابات نيابية حرة في مدة أقصاها ستة أسهر وفقا للدستور الجديد

– ينتخب البرلمان رئيسا للجمهورية

– تشكيل حكومة دائمة تناط رئاستها بالحزب أو الكتلة الفائزة في الانتخابات النيابية

– الافراج عن المعتقلين والتحقيق بمصير المفقودين، وتعويض أسر الشهداء والمنكوبين وسائر المتضررين

– تشكيل هيئة قضائية مستقلة مهمتها تلقي الشكاوى من المواطنين والتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وإحالة مقترفيها إلى القضاء

– تشكيل هيئة مصالحة وطنية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان والمتطوعين من أجل إزالة رواسب الاستبداد والإفساد وقطع الطريق على حالات الثار والانتقام

خامسا: المبادئ العامة الناظمة للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في سوريا الجديدة

– سوريا الجديدة دولة ديمقراطية علمانية، نظامها جمهوري برلماني، السيادة فيها للشعب، ويقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة سلميا، وسيادة القانون وحماية الأقليات وحقوقهم, وهي تضمن لمواطنيها ما ورد في الشرائع الدولية من حقوق للإنسان، والحريات الأساسية في الأعتقاد والرأي والتعبير والاجتماع والإعلام وغيرها، كما يكون جميع مواطنيها متساوين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز على أساس القومية أو الدين أو الجنس

– تطبيق نظام اللامركزية الإدارية وإعطاء صالاحيات واسعة لمجالس المحافظات والمجالس المحلية بما في ذلك انتخاب المحافظين ورؤساء مجالس المدن

– المساواة التامة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والواجبات، وإلغاء كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، وسن قوانين تضمن تمثيلا عادلا للمرآة في كل المؤسسات والسلطات

– الاعتراف الدستوري بحالة التنوع القومي، وضمان الحقوق القومية للأكراد والآشوريين السريان وغيرهم,

– تحييد الجيش عن العمل بالسياسة وحصر مهمته في الدفاع عن الوطن وحمايته

– إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وحصر مهامها في الحفاظ على أمن الوطن والمواطن

– الالتزام بخطط طموحة للتنمية الاقتصادية والبشرية، وبمكافحة الفقر، وإيلاء الاهتمام بالمناطق المحرومة وتحقيق مبدأ الإنماء المتوازن في كافة المحافظات

– تحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، بحيث تكون الموارد الوطنية ملكا للسوريين جيمعا، وتوجيه ثمار التنمية نحو رفع مستوى حياة جميع المواطنين

– الالتزام بالقضاء على ألأمية والارتقاء بمستوى التعليم في كافة مراحله، وتحرير المناهج الدراسية من الخطاب العاطفي، والتحول نحو خطاب علمي وعملي للاندماج في مجتمع جديد يحقق الخير والأمان لجميع المواطنين

– تحرير الإعلام والسماح بإقامة مؤسسات إعلامية خاصة ومستقلة، تلتزم بمعايير المهنية والنزاهة، وقادرة على مراقبة تطبيق القانون وتقويم أداء المؤسسات الحكومية

– ضمان حق المرأة والطفل وحماية الأسرة، وتوفير الضمان الصحي لكل أفراد المجتمع وسن قوانين عصرية للتضامن والتكامل الاجتماعي ورعاية أصحاب الاحتياجات الخاصة

– العمل على استعادة السيادة الوطنية على الجولان المحتل استنادا على القرارات الدولية ذات الصلة

– اتباع سياسة خارجية تستوحي مبادئ وقواعد القانون الدولي القائمة على احترام سيادة الدول، وصيانة السلم الأهلي، وإقامة أفضل العلاقات مع الدول العربية ودول الجوار الإقليمي وبقية دول العالم بما يخدم ويحقق المصالح الوطنية لسوريا

ختاما نشكر إدارة مركز القدس للدراسات السياسية على مبادرتها وجهودها لإقامة هذه الورشة، ونأمل أن تكون هذه المبادرة خطوة على طريق نقل بدلنا لحبيب سوريا إلى شاطئ الأمان، ويجنبها المزيد من المآسي والآلام، ويؤمن لشعبنها وأجيالها مستقبلا جديدا، تنتفي منه كافة أشكال الظلم والقهر والاستبداد، ويسود فيه الأمن والاستقرار والعدل والمساواة والحرية والديمقراطية التي يحلم بها السوريون جميعا.

أجساد محطمة ...أرواح تغني !!

التشكيلي السوري خليل يونس في أعماله عن الثورة السورية :

محمد حيان السمان

مما يميز الثورة السورية عن سواها من ثورات الربيع العربي, هذا الاستخدام الوحشيّ – من قبل النظام وآلته القمعية- , للأجساد البشرية, بوصفها مجالات وظيفية لترويع الغير وتأديبهم, بمقدار ما هي موضوع للانتقام من صاحب الجسد نفسه. لقد تكررت يومياً, منذ بداية الثورة قبل أكثر من عام, وقائع العثور على جثث النشطاء مرمية في المجال العام, وقد استحالت إلى أجساد محطمة ومقطعة ومشوّهة, تعرضت للتعذيب والقتل والمُثلة. وتشمل هذه الفظائع النحرَ واقتلاعَ الأعين والحناجر, وبترَ الأعضاء الذكورية, وتكسيرَ الأطراف والجماجم, وسلخ الجلود, ونثرَ الأدمغة والأحشاء, وسرقة الأعضاء, وإحراقَ الناشطين أحياء...الخ. إن هذه الفظاعة المرسومة على أجساد الضحايا, ليست سوى التعبير عن رعب النظام الفاشي من قرب هزيمته أمام شعبه. وعلاماتُ القبضة على الجسد – بتعبير ميشيل فوكو – تعكس الشعور الحاد بقرب انحلال سلطتها وتلاشي حضورها المستبد المكين.

إن شكل العلاقة بين أجساد الثائرين وجلادي النظام, وآثارها المعروضة – قصداً – على الملأ, تستهدف إعادة إنتاج الإذعان والرعب لدى جمهور الثورة السورية. الرعب من أجل تثبيت السيطرة, كما تعبر – حنا أرندت –. لكن الوقائع الجارية أثبتت فشل هذه القصد السقيم الذي بدا وكأنه يطلع مباشرة من أكثر العصور همجية وظلاماً. فحراكُ السوريين مستمرٌ ومتصاعد في تنويع تعبيراته المدنية, وتعميق وتوسيع بلاغته المتمردة على الخوف والإذعان. المغنون لم يرهبهم اقتلاع حنجرة – الفاشوش- , وتابعوا الصدح بأغانيه نفسها . والمصورون لم يمنعهم فقء عين المصور – فرزات الجريان – من إكمال توقيعاتهم على إيقاع النور والظل والحركة. والناشطون لم تردعهم تشوهات جسد –غياث مطر- عن متابعة تنظيم التظاهر والتأكيد على تعبيراته السلمية. حتى الأطفال لم يكفّوا عن المشاركة بالاحتجاجات على الرغم من ذاكرة البصر والقلب المثقلة بذكرى – حمزة الخطيب – .

كرّس التشكيليّ السوري – خليل يونس – عدداً من أعماله الأخيرة لأولئك الذين تحولوا إلى أيقونات الثورة السورية, عبر أجسادهم التي استحالت إلى جغرافيا للرعب والفظاعة, مثل المغني إبراهيم القاشوش – حماه –, والطفل حمزة بكور – حمص-, وعشرات المجهولين الذين شاهد السوريون أجسادهم الممزقة, ووجوههم المستغرقة في رعبها الأخير, أوفي تأملها المهيب في معنى الفداء والموت من أجل الحرية. إن تيمة الجسد المشوه والمعذب والمقطّع إلى درجة الإرعاب, تستقطب وتختزل, في منظور – خليل يونس – وخطابه التشكيلي, حقيقة الحضور الجمالي والسياسي للجسد الإنساني في شرط الاستبداد ونظام العنف والطغيان .

في هذا السياق تبدو أعمال – خليل يونس – الأخيرة, بمثابة ردّ جمالي مباشر على – الهدف الترويعي – للجريمة . بحيث لا يقف الردّ – في مستوييه الدلالي والجمالي – عند إدانة الفعل من خلال تبئير الوحشية والفظاعة فحسب, وإنما يتعدى ذلك إلى تقديم مشهدية الرعب من خلال خطاب تشكيلي يعيد للجسد كرامته وصلابته, ولأعضائه المحطمة وظائفها النبيلة في مقام التحدي والخصب والتوق إلى الحرية.

ما أطلق عليه – فوكو – تعبير (البذخ العقابي), في أقصى درجاته قسوة وهمجية, يقدمه – خليل يونس – في أعماله من خلال تكوين هادئ وراسخ, ولغة تصويرية تجمع بين تجسيد الفظاعة والتدمير في (جغرافيا الجسد), وتأكيد التحدي والخصب والإنسان في (جغرافيا الروح).

في لوحته – عن شاب يُدعى القاشوش – يبدو الجرحُ الرغيبُ أعلى الرقبة صادماً في قسوته, حتى ليكاد الناظر يستشعر غوصَ السكين عميقاً في العضلات والشرايين والأوردة والألياف العصبية والغضاريف العنقية. الجرحُ يسحق كل شيء, ويفصل أعلى الرقبة مع الرأس عن الجزء السفلي منها وباقي الجسد. مع ذلك تبدو الرقبة في الصيرورة التعبيرية للتكوين, كتلة واحدة تقف متماسكة قوية وشامخة, ما تزال مقتدرة على حمل الرأس المنطلقة بحركة تحد وعروج صوفي. الملامح الهادئة للوجه, والشفتان المزمومتان استعداداً لإرسال الأغنية التالية, كل ذلك يحيل إلى الرد على الهدف الترويعي للجريمة. إعادة اعتبار لحنجرة المغني الذبيح, وأهازيجه الرائعة داخل المجال العام للثورة السورية.

لقد قضمت شظية قذيفة الجزء السفلي من وجه الطفل – حمزة بكور – وتركته, كما شاهده العالم في واحد من أقسى المشاهد المصورة, ذاهلاً في حدود ما فوق- الألم, بدون فكين...بدون الفم والشفتين والأسنان, يقف إلى جانب الناشط خالد أبو صلاح, مغمض العينين, منتظراً شيئاً ما, تتدلى من بقايا وجهه الطفلي نوازلُ الجلد واللحم المتبقية من الكتلة المبتورة. برصد – خليل يونس – هذه المشهدية المرعبة, عبر تكوين ينطلق من الصورة الفوتوغرافية للمشهد, ويتجاوزها على صعيد اللون والتعبير, عبر صياغة تبسيطية تقطيرية تتجاوز المعطى التسجيلي وتفاصيله الناقلة, إلى تكثيف وتبئير لحظة نادرة من لحظات وجود الإنسان في التاريخ, لحظة تجمع بين جسد محطم وروح كاملة الحضور, في حالة استثارة داخلية شديدة الإيحاء.

بين مساحتين لونيتين واسعتين, الأسود والأحمر, تطفو كتلة الأبيض العاجيّ مجسّدة ما تبقى من الوجه, حيث يحيل خط متكسّر بتعبيرية حادة متوترة- حدة التباين بين الألوان المستخدمة - إلى فداحة الضرر الذي لحق بوجه الطفل. وإذ لم يتبقّ من أعضاء الوجه التعبيرية سوى العينين, فإن تبئير المغزى والدلالة يقع هنا تحديداً: عينان مغمضتان بخشوع, كما لو في صلاة أو ابتهال أو تلاوة تعازيم سحرية. حالة وجد كاملة تحيل إلى نَضح هادئ ومستمر من أعماق الروح...استغراق كامل في تأمل عميق للذات الإنسانية وهي تواجه رعبَ التاريخ. وهكذا تغدو لحظة منتهى الألم, لحظة استنارة روحية وتوهج داخلي مؤثر أيضاً. لا يؤثث الفنان لوحته هذه بأية عناصر تعبيرية, كما اعتاد أن يفعل في معظم أعماله السابقة, وكأنه أراد تثبيت البصر والبصيرة على تأمل هذين الحدين الطافحين في بقايا الوجه: الجريمة والابتهال, الجلاد والطفل, تحطيم الجسد وقيامة الروح.

في لوحة – حماه 30 – (ذكرى مرور 30 عاماً على المجزرة المروعة بحماه 82) يستثمر الفنان البعد الترميزي للجسد في السياق نفسه : الرد على منطق تدمير الجسد/المدينة, بمنطق تمجيد الخصب والحياة, مستعيناً بالدلالات الرمزية للجسد الأنثوي. إن الفنان يستعيد المخزونَ الأسطوري والتشكيلي للتماثيل الطينية للإلهة الأم في الفن والميثولوجيا السوريين. حيث يتحول جسد المرأة إلى خارطة لمعاني الخصب والتجدد ومقاومة الموت. وفي إحالة عبر جسد المرأة إلى المدينة المنكوبة, يقيم الفنان تكوين لوحته المدهشة على الرغم من بساطتها والاختزالية الواضحة في موضوعها ومعالجتها, حيث يفرش مساحة الجسد بالأحمر الناري, بزهد واضح في المعالجة التشريحية واللونية, بينما تطفو كتلتان لونيتان بالأبيض الصافي مكان النهدين, مثقلتين هكذا بمعنى الخصب والكرم وإرادة الحياة, بالرغم من آثار العنف البادية عليهما. الحدود الصارمة بين الكتلتين اللونيتين, وتضادهما الفاقع يمنح دلالة الإصرار على مواجهة الموت بالحياة, التدمير بالخصب والانبعاث, معناه النهائي.

تصعيد العنف العاري في الواقع, وما يرافقه من مشاهد الأشلاء وقطع اللحم الآدمي الموزعة في الأماكن العامة بقصد الترويع والتشفي, كل ذلك يجد صداه في أعمال – خليل يونس – من خلال الاشتغال على جزء محدد من الجسد, مستثمراً القيم التشكيلية والتعبيرية فيه, ودافعاً بصرخته ضد العنف وتدمير الأجساد, إلى منتهى الغضب والإدانة. – نصف قدم من حمص – لوحته التي أنجزها على وقع الأخبار والصور القادمة من حمص منذ أواخر العام الماضي, والتي تتحدث عن أشلاء الضحايا المبعثرة في شوارع المدينة. في هذه اللوحة يستثمر الفنان العناصرَ التشريحية في القدم (العضلات والشرايين) لتكوين خطابه التشكيلي. ومن جديد تطالعنا الكتلة البيضاء العاجية, بزخّات الأسود السامية, التي تعطي السطح نبض اللحم الحي, تطفو على شبكة مساكب صغيرة رمادية, تتخللها خطوط الدم المتسرب من بقعة حمراء تصرخ يسار اللوحة وتتدفق عبر مسارب توحي بفضاء مدينة مثقلة بالموت والرعب.

وراء أعمال – خليل يونس – عن العنف وأجساد الضحايا, ثمة منظور فلسفي إلى الموضوع – العنف – يحكم خطابه التشكيلي وهواجسه التصويرية, مما يمنح أعماله أهمية كبيرة تتجاوز الناحية التكوينية والقيمة التعبيرية. فالعنف ليس وسيلة لتدمير الآخر, بل هو أيضاً شكل من أشكال تدمير الأنا العنفية – مصدر العنف –. وكما أشارت – حنا أرندت – فإن الثمن الذي ينبغي دفعه, باستخدام العنف, سيكون باهظاً ليس من قبل المغلوب فحسب, وإنما من قبل الغالب أيضاً.

في عملين – حبر على ورق, بدون عنوان – يجسد خليل يونس بتعبيرية حادة وتكوين درامي متوتر , فكرة العنف الذي يدمر مستخدمه لحظة تدمير موضوعه. العنف ضد الآخر هو في الوقت نفسه عنف ضد الذات, يدمرها لحظة يدمر الآخر. فالطلقة التي تخترق دماغ الضحية, تخترق في اللحظة نفسها دماغ القاتل. يتماثلان إلى حدود التطابق, ما خلا أن الضحية مقيدة اليدين, بينما القاتل يصوب مسدسه إلى رأس الضحية, ويضغط بهدوء ولا مبالاة على الزناد. لكن القاتل والقتيل كليهما, وفي اللحظة نفسها, يملكان دماغين متشظيين وعيوناً معصوبة.

في العمل الآخر يكثف الفنان فكرته عن العنف المدمّر للجميع, بما فيها الذات العنفية, من خلال الاكتفاء بصورة حامل السلاح واقفاً استعداداً للبدء بمهمته, ولكنه يحمل عوضاً عن الرأس, كتلة متشظية بفعل انفجار عنيف من داخلها نحو الخارج. ويقوم تكوين العمل نفسه على توتر المعالجة التشكيلية اللونية فيه, بين التشخيصية التي يعالج من خلالها الفنان قوامَ المسلح وسلاحه المهيأ للقتل, وبين التجريدية التي تختزل رأس المسلح إلى مساحة لونية مجردة (بالأبيض المشوب بالرمادي والأحمر) فرشت بتوتر واضح في حركة تشظي عنيف نحو أعلى وجانبي اللوحة.

في دراسته (من السلطة إلى العنف : أفول السياسة) يشير روبير ريكر إلى العنف الذي يستحيل تأسيسه على العقل, ويقول: " في كل فعل من أفعال العنف منطقة لا مفكر فيها, وثقب أسود مذهل يبتلع داخله كل عقل ". إن هذين العملين لخليل يونس يتبنيان معادلاً تصويرياً لكلام

رديكر. ومن الملاحظ أن الفنان قد استخدم فيهما أقصى إمكانات التعبيرية في حدتها الدرامية العاكسة لعنف المضمون وقسوته.

لقد انتقل خليل يونس من الرسم التزييني على الخيش أو الورق، والذي يحتفي بالإيقاعات البصرية القائمة على أسلوب المنمنمات والتطريز بالعناصر المجهرية والمساكب المتجاورة المؤثثة بالألوان الزاهية والأشكال الهندسية والحروفية التجريدية ...الخ، إلى أقصى ما تمنحه التعبيرية التشخيصية من إمكانات وآفاق للتعبير عن محنة الرعب وامتحان التاريخ الذي يعيشه السوريون منذ أكثر من عام. إن أعمال يونس الأخيرة، إذ تتمحور حول الجسد الإنساني وآلامه الرهيبة في شرط القمع والترويع، تطلق صرخة مدوية في وجه الجلادين...محطمي الأجساد ومشوهي التكوين الأجمل في الطبيعة، وتنحاز بكليتها إلى حق الجسد في التمرد والغناء من أجل الحرية والعدالة والمستقبل .

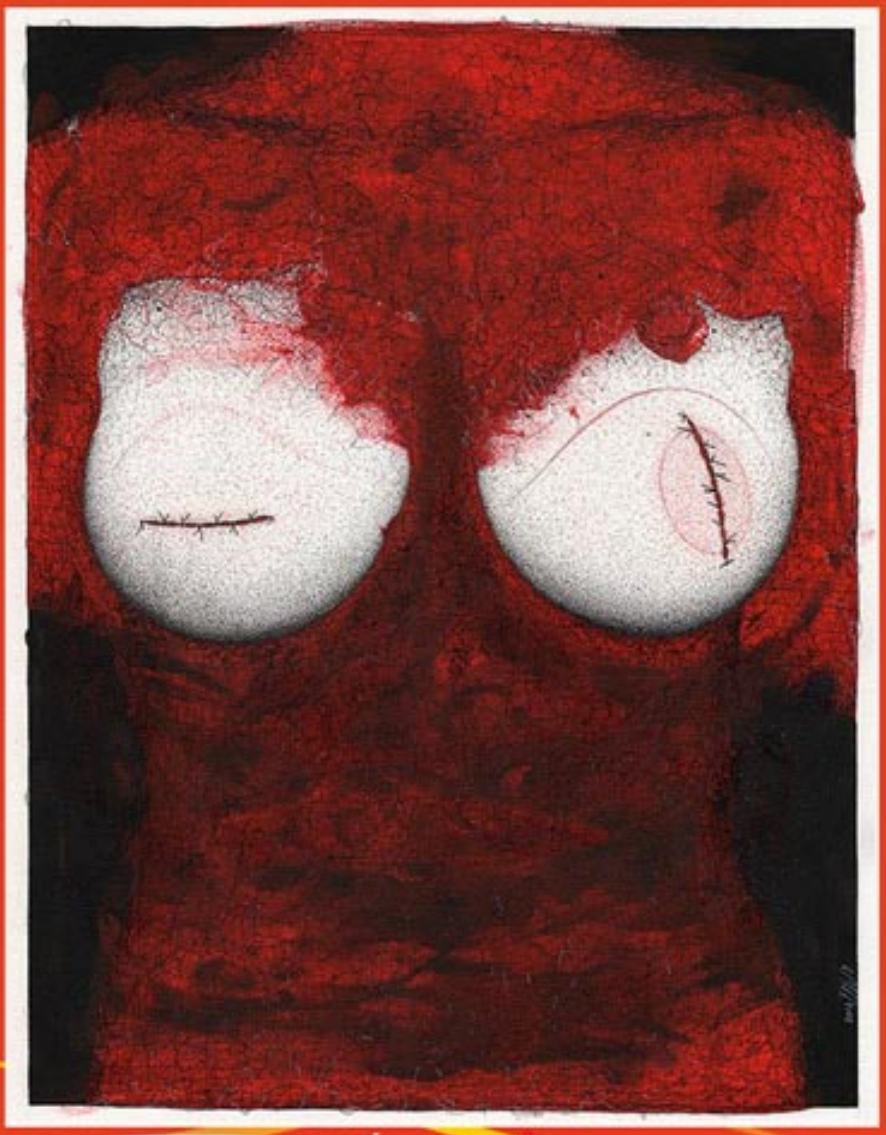

أيقونة العدد

الحرية
...ماقبل آخر الكلام
نواعير
على جسرية هفا قلبي ومال
وانثنى بوحها حشرجات السنين
في تواتر من هيام تخدش الماء
فيصعد
مالنا روحها غبطة وحنطة
ومهللين
الوقت أنشودة لا تنحني للمكان
والدورة الموصولة بالخصب
ترداد أغنية المساء
عشب على الجنبين
وشاي لا يدانيه النبيذ
والألفة لصبية تسير على عجل
على جسرية
دارت جهات الروح
وانثنى قلبها دافقا بالكلام
كنا وكنت والحياة دوارنا
صرنا لوصلك نقلة غجرية
تاريخها في الأمام
وجراحها
هدل الحمام